



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
قسم المحاسبة والتمويل

**أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في
قطاع الخدمات في قطاع غزة
(دراسة ميدانية)**

**إعداد الباحث
منذري يحيى الداية**

**إشراف الدكتور
عصام البحيسي**

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلب الحصول علي درجة الماجستير في
المحاسبة والتمويل

1430 هـ - 2009 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"رَفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَّا وَالَّذِينَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ"

الْعَلَامِ وَالْجَمَاتِ"

سورة العجرات الآية 11

الإهداء

إلى روح والدي الشهيد وإلى شهداء الإسلام جميعاً .

إلى والدي الغالية صاحبة الفضل الكبير .

إلى زوجتي الصابرة التي ساهمت في إمدادي بالحنّة والعزيمة .

إلى أبنائي الأحرار يوسف ونضال .

إلى كل من له فضل علينا أهدي بحمي المتواضع هذا

الباحث

شكر و تقدير

أتقدم بالشكر العظيم لله سبحانه و تعالى ، صاحب الفضل الذي أعانني علي انجاز هذا العمل ، ويسر لي كل ما أحتاجه لإتمام هذه الدراسة فله الحمد و له الشكر علي فضله و امتنانه . و انطلاقاً من قول رسولنا الكريم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله" بداية نشكر الدكتور عصام محمد البحيصي لما بذله من جهد كبير في الإشراف علي إخراج هذه الرسالة إلي النور ، وكان لي خير موجه و دعمني بعلمه و خبراته و إرشاداته القيمة و توجيهاته الكريمة التي أثرت هذه الدراسة و نشكر كذلك الدكتور حمدي زعرب و الدكتور سامي أبو ناصر اللذان تفضلا علينا بمناقشة الدراسة بالإضافة للشركات و المؤسسات التي ساعدتنا في الحصول علي المعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة، و أيضا نشكر كل من ساهم و ساعد بأية استشارة و معلومة بهذه الدراسة، كما و أتقدم بالشكر الجزيل للجامعة الإسلامية بطاقتها الأكاديمية و الإداري لجهودهم المبذولة لخدمة الطلاب.

الباحث

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	الآية
ب	الإهداء
ج	شكر و تقدير
د	المحتويات
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة
3	مشكلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
4	أهداف الدراسة
4	فرضيات الدراسة
5	مجتمع الدراسة و العينة
5	منهجية الدراسة
6	دراسات سابقة
الفصل الثاني نظم المعلومات المحاسبية	
13	مقدمة
14	تعريف النظام
15	مدخل النظم
16	أنواع النظم
17	طبيعة نظام المعلومات
18	الخصائص الأولية للنظام
22	تطور نظم المعلومات المحاسبي في المشروع
23	المحاسبة كنظام معلومات
25	أهداف النظام المحاسبي

31	مكونات نظام المعلومات المحاسبية
31	خصائص نظام المعلومات المحاسبية
32	مميزات نظم المعلومات المحاسبية
34	مخرجات النظام المحاسبي
37	مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المنظمة
38	دور نظم المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات
الفصل الثالث	
معايير جودة البيانات المالية	
41	مقدمة
41	مفاهيم جودة البيانات المحاسبية
43	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق FASB
49	المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية
50	الخصائص النوعية للبيانات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية
55	القيود على المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها
56	مقارنة بين معايير مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB و معايير المحاسبة الدولية
الفصل الرابع	
واقع قطاع الخدمات في قطاع غزة	
60	مقدمة
60	مفهوم و طبيعة الخدمة
60	خصائص و سمات الخدمات
61	أنواع الخدمات
64	الأسس التي ستنند إليها عند تصنيف الخدمات
65	معايير الحكم علي جودة الخدمة
66	أهمية تحقيق كل من الفاعلية و الكفاءة في قطاع الخدمات بالدول النامية
68	واقع قطاع الخدمات في قطاع غزة

الفصل الخامس	
الطريقة و الإجراءات	
71	مقدمة
71	منهجية الدراسة
72	مجتمع و عينة الدراسة
72	أداة الدراسة
78	صدق و ثبات الإستبانة
83	ثبات فقرات الإستبانة Reliability
85	المعالجات الإحصائية
الفصل السادس	
نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها	
87	اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف- سمرنوف 1- Sample (K-S)
87	تحليل فقرات الإستبانة
97	اختبار فرضيات الدراسة
الفصل السابع	
النتائج و التوصيات	
117	النتائج
119	التوصيات
121	الدراسات المستقبلية
122	المراجع العربية
126	المراجع الأجنبية
127	صفحات انترنت
128	الملاحق

قائمة الأشكال

17	مكونات نظام المعلومات	شكل (2.1)
19	تسلسل مستويات النظم	شكل (2.2)
23	يوضح علاقة النظام بالأنظمة الفرعية الأخرى	شكل (2.3)
45	خصائص البيانات المالية	شكل (3.1)
63	تصنيف الخدمات	شكل (4.1)

قائمة الجداول

الصفحة	البيانات	رقم الجدول
57	مقارنة بين معايير مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB و معايير المحاسبة الدولية	جدول رقم (3.1)
64	معايير الحكم علي جودة الخدمة	جدول رقم (4.1)
73	مقياس ليكارت الخماسي	جدول رقم (5.1)
73	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	جدول رقم (5.2)
74	توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر	جدول رقم (5.3)
74	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية	جدول رقم (5.4)
75	توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص	جدول رقم (5.5)
75	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية	جدول رقم (5.6)
76	توزيع الشركات حسب متغير سنة التأسيس	جدول رقم (5.7)
76	توزيع الشركات حسب متغير عدد العمال	جدول رقم (5.8)
77	توزيع الشركات حسب متغير حجم رأس المال	جدول رقم (5.9)
77	توزيع الشركات حسب متغير نظام المعلومات المستخدم	جدول رقم (5.10)
78	توزيع الشركات حسب متغير نوع نظام المعلومات المستخدم	جدول رقم (5.11)
79	الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	جدول رقم (5.12)

80	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني : جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	جدول رقم (5.13)
81	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	جدول رقم (5.14)
82	الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع : المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	جدول رقم (5.15)
83	معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة	جدول رقم (5.16)
84	معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)	جدول رقم (5.17)
84	معامل الثبات (طريقة و الفاكروناخ)	جدول رقم (5.18)
87	اختبار التوزيع الطبيعي(-1-Sample Kolmogorov (Smirnov	جدول رقم (6. 1)
88	تحليل فقرات المحور الأول: تأثير حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة .	جدول رقم (6. 2)
90	تحليل فقرات المحور الثاني (جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة)	جدول رقم (6. 3)
92	تحليل فقرات المحور الثالث(زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة وتأثيرها في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة)	جدول رقم (6. 4)
94	تحليل فقرات المحور الرابع(المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية)	جدول رقم (6. 5)
96	تحليل محاور الدراسة	جدول رقم (6.6)
97	معامل الارتباط بين حجم المؤسسة من حيث (عدد	جدول رقم (6.7)

	العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	
98	معامل الارتباط بين حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	جدول رقم (6.8)
99	معامل الارتباط بين زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات	جدول رقم (6.9)
100	نتائج اختبار t حسب للفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى للجنس	جدول رقم (6.10)
101	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى العمر	جدول رقم (6.11)
103	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الدرجة العلمية	جدول رقم (6.12)
104	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى التخصص	جدول رقم (6.13)
105	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way	جدول رقم (6.14)

	(ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الخبرة العملية	
106	اختبار شففيه للمقارنات المتعددة	جدول رقم (6.15)
107	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى حجم رأس المال	جدول رقم (6.16)
108	اختبار شففيه للمقارنات المتعددة	جدول رقم (6.17)
109	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نظام المعلومات المستخدم المال	جدول رقم (6.18)
110	اختبار شففيه للمقارنات المتعددة	جدول رقم (6.19)
111	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نوع نظام المعلومات المستخدم	جدول رقم (6.20)
112	اختبار شففيه للمقارنات المتعددة	جدول رقم (6.21)
114	نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى عدد العمال	جدول رقم (6.22)
114	اختبار شففيه للمقارنات المتعددة	جدول رقم (6.23)

الملخص

هدفت هذه الرسالة إلي تقييم اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية لشركات قطاع الخدمات في قطاع غزة ، كذلك عملت علي قياس و تقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة ، بالإضافة إلي معرفة المعوقات و مشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة، و من اجل تحقيق أهداف هذه الدراسة و استكمال الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للحصول علي البيانات المتعلقة بالجانب النظري ، كما تم استخدام الإستبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بموضوع الدراسة ، و من ثم تفرغها و تحليلها باستخدام برنامج SPSS الإحصائي و استخدام الاختبارات و المعالجات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلي دلالات ذات نتيجة تدعم موضوع الدراسة ، حيث تم توزيع الإستبانة علي كافة المحاسبين في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة الذين يعدون القوائم المالية.

و لقد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج منها أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين و حجم الإيرادات و حجم رأس المال له اكبر الأثر علي استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية ، كذلك إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي إلي تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية و زيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات و ملائمتها و إمكانية الاعتماد عليها و الحصول عليها في الوقت المناسب.

و قد قدمت الدراسة عدد من التوصيات أهمها : شركات الخدمات في قطاع غزة ذات رأس المال و عدد العمال و الإيرادات الكبيرة يفضل أن تستخدم نظم المعلومات المحاسبية المتطورة و ذلك للحصول علي اكبر فائدة من تلك النظم ، علي شركات قطاع الخدمات أن تعمل علي استثمار جزء من إيراداتها في تطوير نظم المعلومات المحاسبية ، و ذلك لتقديم خدمة أفضل مما يؤدي إلي زيادة إيرادات الشركة.

Abstract

This study aims to evaluate the effect of using accounting information systems on quality of financial information for service sector company in Gaza strip . Also , in order to measure and evaluate feasibility of using accounting information system in service sector in Gaza Strip , in order to know constraints and problems of using accounting information system in service sector in Gaza Strip . To achieve objectives of this study and complete practical part, we used analytical and descriptive approach , for collecting data related to theoretical part . We used questioner to collect primary data related subject of this study , and analyzes data by SPSS statistical program and use of statistical processors and tests , for getting signs to support subject of study , the questioner distributed for all accountant in service sector company in Gaza Strip who prepare financial statements.

The study revealed that , size of company , revenue level and size of capital has important effect to company using of accounting information system . Also using of accounting information system will lead to perform quality characteristics of financial information and increase quality of that information such as accuracy , relevance , reliability and timelines of information.

The study provided a set of recommendations the most important from them : service company in Gaza Strip that has big capital , number of workers and revenue they recommended to apply advanced accounting information system for reaching the greatest benefits from that systems, service sector company must invest part of revenues to develop accounting information system, to provide best services to increase revenue company.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمة
- مشكلة الدراسة
- أسئلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- مجتمع الدراسة و العينة
- منهجية الدراسة
- دراسات سابقة

مقدمة

إن التطورات العديدة والمستمرة التي تحدث في مجال الأعمال في العالم بصورة عامة و في مجال التكنولوجيا و نظم المعلومات بشكل خاص وما ينتج من بيانات بكميات هائلة ينبغي معالجتها وتهيئتها كمعلومات يمكن أن تتحقق فيها معايير الجودة و الفائدة لمستخدميها، قد أدى ظهور العولمة والتغيرات في بيئة الأعمال والتطور الكبير إلى إعادة النظر في المعالجات المحاسبية ، وذلك نتيجة لوجود الحواسيب المتضمنة على الانترنت وعمليات الحوسبة واسعة الانتشار ، ومن خلال التجارة الالكترونية، الأمر الذي جعل من المعلومات المالية أكثر تعقيدا ، وأوجب قيام المحاسبين بضرورة التكيف ومجاراة الأمور الجديدة بزيادة معرفتهم في مجال الحاسوب والإنترنت ، للتأقلم مع بيئة الأعمال المتغيرة بشكل مستمر ، و الأخذ بعين الاعتبار تأثير بيئة تكنولوجيا المعلومات على مهنة المحاسبة والتدقيق .

(<http://www.minshawi.com/other/drzyadh.htm>)

قد يطلب من الوحدات الاقتصادية أن يكون لديها نظاماً للمعلومات تختص بكل مجال من المجالات التي تمارس فيها وصولاً إلى تحقيق أهدافها العامة . كذلك وجود المنافسة الشديدة و المتزايدة في بيئة الأعمال و ما يشهده قطاع الخدمات الذي سوف يتم التركيز عليه في هذه الدراسة من تطورات كبيرة في العقود الأخيرة ، لذلك لا بد من تقييم الدور الذي تقوم به نظم المعلومات المحاسبية من تأثير علي جودة المعلومات التي تقدمها تلك الأدوات و ما الفائدة المتحصلة من تلك التكنولوجيا المستخدمة. لتكنولوجيا المعلومات دور جوهري في تحقيق حزمة متنوعة و متكاملة من القدرات و المزايا التي تدعم بصورة مباشرة استراتيجيات المنشأة التنافسية. فمن خلال هذه التكنولوجيا تستطيع المنشأة تطبيق استراتيجيات المنافسة كما في نموذج (Porter) مثل استراتيجيات قيادة خفض التكاليف و التميز و التركيز بالإضافة إلي أن تكنولوجيا المعلومات تستطيع تقديم قوة دفع قوية باتجاه صياغة و تطبيق استراتيجيات الابتكار و تحسين الجودة و الكفاءة ، كل هذه المزايا لا يمكن أن تتحقق دون توظيف تكنولوجيا المعلومات لضمان الجودة في البيانات المالية التي يمكن تقديمها للمنشأة.

(قدورة و آخرون 2003)

فمن خلال هذه الدراسة تم تقييم الأثر الذي تقوم به نظم المعلومات المحاسبية علي جودة المعلومات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة.

مشكلة الدراسة :

تتمحور مشكلة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة و مدى قدرة نظم المعلومات المحاسبية على توفير البيانات المالية الواجب تقديمها لحل مشكلة جودة البيانات المالية التي هي جوهر المحاسبة المالية و الهدف الأساسي من استخدام النظام المحاسبي، و يمكن حصر عناصر مشكلة الدراسة بإيجاد أجوبة عن الأسئلة التالية.

1. ما هو واقع استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة؟
2. هل أثرت عملية استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية للشركات في قطاع الخدمات في قطاع غزة؟
3. هل يوجد جدوى اقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة؟
4. ما هي معوقات و مشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة؟

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوع يخص قطاع كبير و مهم في الاقتصاد الفلسطيني كذلك فهي تعالج موضوع علي قدر كبير من الأهمية الذي يعني بها كل مستثمر، بالإضافة إلي ندرة الدراسات التي تخص هذا الموضوع في البيئة الفلسطينية ، و في ظل التنافس الشديد في الأسواق المحلية و الإقليمية و الدولية في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة المتاحة كان لابد من دراسة هذا الموضوع دراسة علمية متفحصة و الوقوف علي الإيجابيات و السلبيات من استخدام تلك التكنولوجيا، و كذلك تقييم الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية، حتى تتمكن من مواكبة الدول المتقدمة في استخدام النظم الحديثة .

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلي ما يلي:

- توضيح و معرفة واقع استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.
- تقييم اثر عملية استخدام أنظمة المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية للشركات في قطاع الخدمات في قطاع غزة.
- قياس و تقدير الجدوى الاقتصادية من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة.
- معرفة معوقات و مشاكل استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات في قطاع غزة .

فرضيات الدراسة:

اعتمد الباحث على مجموعة من الفرضيات في محاولة منه للإجابة على مشكلة الدراسة وأهدافها والتي تشمل:-

الفرضية الأولى:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية و جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.

الفرضية الثالثة:

هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية و زيادة أرباح شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.

الفرضية الرابعة:

هناك معوقات تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية تعود إلي:

- § قلة كفاءة العاملين في قطاع الخدمات .
- § مقاومة العاملين في الشركة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية.
- § قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة.
- § ارتفاع تكلفة الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية.
- § عدم القناعة بأهمية توفير البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم

مجتمع الدراسة والعينة

شمل مجتمع الدراسة جميع شركات قطاع الخدمات العاملة في قطاع غزة و البالغ عددها 170 شركة ، و لصعوبة الحصول علي دليل شامل لتلك الشركات بسبب تعطل العديد من المصادر عن العمل و الحصار القائم علي قطاع غزة قام الباحث بعملية مسح شامل لتلك الشركات العاملة في قطاع غزة ، و قد كانت العينة المستهدفة في الإستبانة هم المحاسبون الذين يعدون القوائم المالية.

منهجية الدراسة

قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة لكونه من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الاجتماعية والإنسانية، كما قام الباحث باستخدام المصادر الثانوية والتي تشمل الأدبيات التي كتبت عن موضوع البحث وكذلك ما تم نشره من أبحاث علمية ومقالات في الدوريات المتخصصة وكذلك القوانين والتشريعات المرتبطة بموضوع الدراسة.

وفيما يتعلق بالمصادر الأولية فقد تم ذلك من خلال استبانته تم تصميمها وتوزيعها خصيصاً لغرض الدراسة لما تتميز به الاستبانة من توفير الوقت والجهد وتغطية حجم العينة في فترة زمنية معقولة و قد راعى في تصميم الاستبانة الأسئلة ذات النهايات المغلقة وذلك لسهولة الإجابة عليها من قبل المبحوثين والحصول على أكبر قدر من البيانات لتغطية موضوع الدراسة وأيضا لسهولة تحليلها وتوفيرها للوقت والتكلفة للباحث وتجنب التأثير على المستجوبين وإعطائهم الحرية للإجابة على الاستبيان، قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من

خلال استخدام برنامج SPSS الإحصائي تم احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأي اختبارات إحصائية مناسبة وضرورية لموضوع البحث.

دراسات سابقة:

دراسة دهمش و أبو زر (2002)

" إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي".

لقد تطرق هذا البحث إلى أهمية إدارة المعرفة وتطورها والمبادئ التي تقوم عليها وعلاقتها بتكنولوجيا المعلومات، وأثر ذلك على التأهيل المحاسبي باستخدام الأنظمة المحوسبة، ومعايير التطوير والتطبيق للنظم المستخدمة في الأعمال التجارية. كما تطرق إلى التجارة الإلكترونية والمشاكل الناجمة عن تطبيق إدارة المعرفة ونظمها والانتقادات الموجهة إليها. وتبني الإرشادات والتوجيهات العالمية لمتطلبات تأهيل المحاسبين، من خلال التزويد ببرامج التدريس والتأهيل المحاسبي في الجامعات والمعاهد التجارية باستخدام وتطبيق تكنولوجيا المعلومات وأمنها، والذكاء الاصطناعي والبشري من خلال إنشاء وبناء وتقديم المعرفة وإدارتها، من أجل تزويد المجتمع بكفاءات وقدرات و أهليات ذات مستوى رفيع لتلبية متطلبات المحاسبة الجديدة المتمثلة في عالم وعصر الإبداع والمعلوماتية والمعرفة.

وأشارت الدراسة إلى أن تكنولوجيا المعلومات ما هي إلا المحرك الرئيسي في رفع مستوى الجودة الشاملة للأعمال وإدارة المعرفة. والتي أحدثت تحولاً كبيراً في الدور الجديد للمحاسبين لكي يصبحوا أكثر فاعلية في خدمة الإدارة، ومواجهة المستجدات على مهنتهم بكفاءة واقتدار، مما ينعكس على نجاح أعمال المنظمات وتبادل المعرفة وإدارتها.

وقد خلصت الدراسة أن هناك العديد من التحديات التي تواجهها مهنة المحاسبة والتدقيق منذ مطلع القرن الواحد والعشرين ، يتمثل بتكنولوجيا المعلومات ، والجودة الشاملة ، وإدارة المعرفة على سبيل المثال وليس الحصر . وتعتبر تكنولوجيا المعلومات المحرك الرئيسي في صياغة كل من الجودة الشاملة وإدارة المعرفة . حيث توفر التكنولوجيا الأدوات الجديدة التي أحدثت تحولاً كبيراً في دور المحاسبين والمدققين ليصبحوا أكثر فاعلية من دورهم التقليدي ، باستخدام المهارات الحاسوبية ومواجهة المستجدات على مهنتهم بكفاءة واقتدار ، مما ينعكس على نجاح أعمال المنظمات وتبادل المعرفة وإدارتها .

يقع دور النهوض بالمهنة ورفع مستواها على الجامعات والمعاهد المتخصصة بتدريس المحاسبة والجمعيات المهنية ، من أجل تلبية ما هو مطلوب منها لمواجهة التحديات والتغيرات والمستجدات الجديدة . وأن دور إدارة المعرفة في أقسام المحاسبة في كليات إدارة الأعمال

يجب أن يرتبط وبشكل وثيق مع برنامج تطبيق التكنولوجيا ونظم المعلومات الحديثة ، من خلال تدريب طلبة المحاسبة على تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية ، ومن خلال نماذج تطبيقية ونظرية موضوعة بشكل جيد ، لغرض دمجها في المواد المحاسبية من أجل تأهيل محاسبي متقدم ومتطور ، يتماشى مع متطلبات عصر المعلومات والانترنت . وهذا الأمر يتطلب تأهيل مدرسي المحاسبة في كليات إدارة الأعمال ليكونوا قادرين على القيام بهذه المهمة، ورفع مستواها لتلعب دورها الجديد ، وإلا فلا فائدة من الخدمات المحاسبية إذا ما اقتصرنا على النواحي التقليدية .

ولا يكتب لهذا الدور النجاح إلا إذا طبقت إدارة المعرفة وتبادلها بين الطلبة والمدرسين والمشاركة الفعالة، من أجل الإبداع والتميز، والوصول إلى تحقيق دور المحاسب الدولي (العالمي) - محاسب القرن الواحد والعشرين - وإلا سوف يفوتنا الركب ونبقى في مؤخرة القطار.

دراسة القشي و دهمش (2003)

" مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية "

هدفت الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية.
- تطوير نموذج للربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية.
- اقتراح بعض التوصيات المناسبة والكفيلة بتقوية النظام المحاسبي الذي يتم ربطه بالتجارة الإلكترونية.

وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

1. أن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جداً أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص.
2. أن التجارة الإلكترونية تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث أن جميع العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفقد لآلية التوثيق في أغلب مراحلها.
3. أن الطبيعة غير الملموسة للتجارة الإلكترونية وغياب التوثيق لأغلب عملياتها ساهما بشكل مباشر في إيجاد مشكلتين رئيسيتين واجهتا مهنتي المحاسبة والتدقيق يمكن تلخيصهما بالتالي:

§ آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية.

§ آلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية.

4. أن بعض هيئات المحاسبة والتدقيق قد تنهت لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الإلكترونية.

5. توصلت الدراسة إلى حقيقة مفادها أن نظرية المحاسبة وبشكلها الحالي لم تستطع معالجة آلية التحقق والاعتراف بالإيرادات المتولدة عبر عمليات التجارة الإلكترونية.

6. توصلت الدراسة إلى حقيقة أخرى مفادها بأنه يمكن حل كثير من المشاكل المرافقة للتجارة الإلكترونية بشكل عام ومشكلتي الاعتراف بالإيراد والتخصيص الضريبي بشكل خاص إن تمكنا من توفير سياسات وإجراءات عملية تساهم في تحقيق الأمان والموثوقية والتوكيدية لمخرجات النظام المحاسبي المتعامل بالتجارة الإلكترونية.

7. أن توفير كل من الأمان والموثوقية والتوكيدية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إنشاء وتطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الانترنت ، وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا.

دراسة قدور و ياسين (2003)

" نموذج مقترح لدراسة تأثير تكنولوجيا المعلومات علي الاستخدام الأمثل للموارد في المنشأة "

تم خلال هذه الدراسة اختيار النموذج المقترح من خلال إجراء مسح نظري لعدة نماذج في حقل تكنولوجيا المعلومات لغرض قياس القدرة التطبيقية للنموذج المقترح في ظل فرضيات محددة لهيكل السوق و أهداف المنتج في المدى القصير و المدى الطويل.اعتماد بيانات تسويقية لسلع ذات مرونة مختلفة و كانت النتائج تتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية.

النتيجة الشاملة لهذه الدراسة تتلخص بأن ما يحصل عليه المنتج من خفض التكلفة التسويقية نتيجة لتغيير تكنولوجيا المعلومات يتناسب طرديا مع مرونة الطلب بشرط ثبات مرونة العرض و يمكن قياس فعالية النموذج المقترح على الاستخدام الأمثل للموارد من خلال دراسة تحليل اقتصاديات الإنتاج وذلك باستخدام دالة الكلفة المتضمنة علاقة الإنتاج بالكلفة في المدى الطويل .

دراسة الشريف (2006)

" مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة".

تهدف هذه الدراسة إلي التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة ، و التعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلي حدوث تلك المخاطر و الإجراءات التي تحول دون و وقوع تلك المخاطر .

و قد تم التوصل إلي مجموعة من النتائج أهمها:

1. أوضحت الدراسة قلة عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف العاملة في قطاع غزة حيث يعتمد الفروع على موظف واحد مهمته تشغيل أنظمة الحاسوب بينما الموظفين المختصين يكون مكانهم في المراكز الرئيسية للفروع و غالبا ما توجد في الضفة الغربية.
2. الإدارة الجيدة تستطيع أن تقلل أو تحد من حدوث المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية لدى المصارف.
3. تطبيق إجراءات أمن النظم المعلوماتية يقلل من إمكانية حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.

دراسة قاعود (2007)

" دراسة و تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة " .

وقد جاءت هذه الدراسة للبحث في تقييم نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات المساهمة في فلسطين و ذلك بهدف التعرف على واقعها من حيث مدى توفير مواصفات الجودة ، و توفر القدرة و الإمكانيات اللازمة لتلبية حاجات و رغبات المستخدمين، و كذلك مدى مواكبتها للتطورات التكنولوجية ، و كذلك وضع تصور واضح يساعد في تقييمها ، و تقديم التوصيات المناسبة بالخصوص .

و من خلال مراجعة الأبحاث العلمية في هذا المجال تم صياغة نموذج الدراسة و فرضياتها و تصميم استبانة لجميع البيانات و قد تألفت عينة الدراسة من 150 شركة مساهمة في محافظات غزة بفلسطين ، و قد كشفت عملية تحليل البيانات ما يلي :

- توفير خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية و بدرجات متفاوتة.
- توفير عنصر مسايرة التطور، و الكفاءة و الخبرة لدي شركات البرمجة.

- توجد علاقة ارتباط قوية بين توفر خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، و قدرة هذه النظم على تلبية حاجات و رغبات المستخدمين.
- يوجد تفاوت و اختلافات بين نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية من حيث توفر مواصفات و خصائص الجودة فيها.

الدراسات الأجنبية:

دراسة (1993) Jong-Min Choe, Jinjoo Lee

Factors affecting relationships between the contextual variables and the information characteristics of accounting information systems

و هي عبارة عن جهد استكشافي لاختبار تجريبي لمعرفة تفاعل العوامل المؤثرة بين المتغيرات المقترنة و خصائص البيانات في نظم المعلومات المحاسبية في المستويات الفرعية . و من خلال هذه الدراسة تبين أن هناك علاقة انسجام واضحة بين المتغيرات المقترنة و خصائص البيانات في نظم المعلومات المحاسبية في الهيكليات التنظيمية و الوصف الوظيفي ، كذلك فان العوامل المؤثرة مثل مشاركة المستخدمين في العملية التطويرية و مشاركة الإدارة العليا و قدرات نظم معلومات شؤون الموظفين و وجود لجنة توجيه لها اثر كبير علي المتغيرات المقترنة و خصائص البيانات في نظم المعلومات المحاسبية مثل مستوى المعلومات و تجمعاتها.

دراسة (2002) J-M Choe

The organizational learning effects management accounting of information under advanced manufacturing technology.

و هي عبارة عن اختبار تجريبي يدرس تأثير التعليم التنظيمي علي معلومات الانجازات الغير مالية و التي يتم تزويدها بواسطة إدارة نظم المعلومات المحاسبية (Management Accounting Information System). و من خلال هذه الدراسة فإن المستهدف هو نظام التكلفة و استمراريته و سرعة تزويد التقارير المالية بوجود تسهيل التعليم . أولاً تم اختبار العلاقة بين مستوي التكنولوجيا الصناعية المتطورة و إدارة نظم المعلومات المحاسبية ، و النتيجة الإختبارية أظهرت أن هناك علاقة إيجابية قوية بين مستوى التكنولوجيا الصناعية المتطورة و بيانات الانجازات الغير مالية . و من خلال الأنظمة المنهجية، كذلك أثبتت تأثير العلاقة بين مستوى التكنولوجيا الصناعية المتطورة و بيانات الإنجازات الغير

مالية و تسهيلات التعليم علي إنجازات المنشأة . و كانت نتيجة البحث تقترح إذا كان مستوى التكنولوجيا الصناعية المتطورة في بند البيانات فإن هناك زيادة في الإنجازات من خلال التعليم التنظيمي ، كذلك فإن نظام التكاليف المستهدف يجب أن يقدم كمية كبيرة من البيانات و يجب أن تستخدم باستمرار و بسرعة.

و في النهاية فإن التعليم التنظيمي الفعال يعتمد على بند المعلومات ذات العلاقة كما انه يعتمد على كفاءة الآليات المدعمة للتعليم.

*** لقد تطرقت الدراسات السابقة إلي التجارة الإلكترونية والمشاكل الناجمة عن تطبيق إدارة المعرفة ونظمها والانتقادات الموجهة لها. وتبني الإرشادات والتوجيهات العالمية لمتطلبات تأهيل المحاسبين ، و خلصت الدراسة أن تكنولوجيا المعلومات ما هي إلا المحرك الرئيس في رفع مستوى الجودة الشاملة للأعمال وإدارة المعرفة ، كذلك بحثت دراسات أخرى المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية، و قد توصلت الدراسة إلي أن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة جدا أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام وعلى مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل خاص ، و قد تحدثت دراسات أخرى علي المخاطر علي المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف الفلسطينية في قطاع غزة، و قد توصلت الدراسة إلي أن تطبيق إجراءات النظم المعلوماتية يقلل من إمكانية حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية ، و تناولت دراسات أخرى تقييم نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الشركات الفلسطينية في الشركات المساهمة الفلسطينية و التعرف علي واقعها و قد خلصت الدراسة إلي أن خصائص الجودة في نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية موجودة و لكن بدرجات متفاوتة ، و ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها أنها تتحدث عن قطاع لم تتناوله الدراسات السابقة حسب علم الباحث و هو قطاع الخدمات كذلك فهي تناولت جانب مهم جداً لكل مستخدم للبيانات المالية و هو جودة تلك البيانات و التي تستخدم لاتخاذ القرارات الاقتصادية كذلك فهي الأولى من نوعها في المجتمع الفلسطيني.

الفصل الثاني

نظم المعلومات المحاسبية

- المقدمة
- تعريف النظام
- مدخل النظم
- أنواع النظم
- الخصائص الأولية لنظام المعلومات
- تطور نظام المعلومات المحاسبي في المشروع
- المحاسبة كنظام معلومات
- أهداف النظام المحاسبي
- مكونات نظام المعلومات المحاسبية
- مميزات نظم المعلومات المحاسبية
- مخرجات النظام المحاسبي
- دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات

المقدمة :

نتيجة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والعولمة أصبحت أنظمة المعلومات تحتل مكانة واسعة ذات أهمية في كل المجالات ، حيث تطورت أنظمة المعلومات بخطى سريعة وتعددت تطبيقاتها في جميع المستويات الإدارية ، فقد استخدمت هذه الأنظمة في المستويات التشغيلية والفنية و الإستراتيجية ، فأنظمة المعلومات المحاسبية تحقق العديد من المزايا وذلك من خلال ما توفره من معلومات هامة لجميع طوائف مستخدمي المعلومات المحاسبية .

إن المعلومات التي تنتجها الأنظمة تعد مورد أساسي من موارد المنظمات على مختلف أشكالها ، فهي العمود الفقري للقرارات المالية سواء كانت قرارات تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية ، حيث أن هذه القرارات تساهم في رفع أداء المنظمة وتحقق ميزة تنافسية تنعكس إيجابيا على القيمة السوقية للمنظمة ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين ، واستمرارها في القطاع الذي تعمل فيه .

و تساعد نظم المعلومات المحاسبية علي التطور نحو تصميم تلك النظم بكفاءة عالية بحيث توفر لمستخدمي القرارات الإدارية علي مختلف مواقعهم المعلومات التي يحتاجونها عند اتخاذهم للقرارات في مختلف المجالات و في جميع فروع النشاط الاقتصادي. (لوندي،1999،ص55-58) .

و انطلاقاً من السعي لوضع خطة شاملة قادرة على تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لابد من توفير متطلبات ومعطيات الشفافية لأنها تعتبر الأساس في عملية الإصلاح الاقتصادي والمالي، والمرحلة المقبلة من عملية التطوير لا تستوجب الاعتماد على معلومات مالية ومحاسبية بسيطة للرقابة والتخطيط، بل يجب توفير معلومات محاسبية أكثر دقة وسرعة ومصداقية ومؤشرات مالية أكثر قدرة على تطوير عملية الرقابة لتقييم الأداء والوصول به إلى المستوى المطلوب ، معتمدةً بذلك على النظم الالكترونية وتكنولوجيا الاتصالات.

(زيود ، و آخرين ، 2005 ، ص 149) .

و لقد أصبح استثمار التكنولوجيا الحديثة و استخدامها الاستخدام الأمثل له الأثر الواضح في مجال الأعمال ، فأصبح العمل أكثر سرعة و دقة و إنجاز الأعمال بكفاءة و فعالية أكبر .

• تعرف النظام System:

لقد أصبح العمل في الوقت الحالي يعتمد بشكل كبير علي الأساليب العلمية المتطورة و النظريات الحديثة ، لذلك فإن العمل يسير من خلال نظم و سياسات واضحة ، و يمكن تعريف النظام بشكل عام بأنه " هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها و تحكمها علاقات و آليات معينة و في نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين".
(الحسنية، 2002، ص 27).

فالنظام عبارة عن "مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعي بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية مثل الحواسب أو الشاشات أو خطوط الاتصال و الورق و أدوات الكتابة و الطباعة أو مكونات معنوية مثل البرامج و الملفات و الأنظمة و القوانين و التعليمات و العلاقات هي كل ما يعمل علي ربط مكونات النظام مع بعضها بحيث تشكل هذه العناصر منظومة نافعة تؤدي وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف" (قاسم ، 2003 ، ص 17) . و طالما أن النظام يشكل و يكون لأداء وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف فان لكل نظام هدف يعمل علي تحقيقه فنظام الإنتاج يحتوي علي مجموعة من العناصر (مواد خام، التجهيزات و المعدات ، العاملين) التي تربط مع بعضها و تعمل ضمن قواعد و تعليمات بهدف إنتاج السلع، أما خصائص النظام فهي عبارة عن صفات عناصر النظام التي تأخذ مجموعة مختلفة من القيم المادية و الوصفية لتعبر عن حالة النظام.

إن مصطلح نظام عند استخدامه مع عمليات منشأة الأعمال يعرف علي أنه مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل بغرض مشترك لتحقيق هدف معين . بعبارة أخرى فالنظام عبارة عن :

1. مجموعة عناصر Elements حيث يجب أن يحتوي النظام علي عديد من الأجزاء و المكونات.
2. عناصر متكاملة Integrated حيث يجب أن تكون هناك علاقات منطقية بين كل أجزاء النظام تتسم بالتوافق.
3. أنها ذات غرض مشترك لتحقيق هدف معين Common Purpose to Achieve an Objective يتم تصميم النظام لتحقيق هدف معين أو لتحقيق عدة أهداف ، فكافة العناصر تعمل لتحقيق الهدف من النظام بدلا من أن تعمل لتحقيق أهداف منفصلة خاصة بكل عنصر فيها. و يجب أن تتسم العلاقة بين

عناصر النظام بالتكامل ، و بتلك الوسيلة يحول النظام المدخلات إلي مخرجات و تضبط إليه التحكم ذلك النظام و تتحكم في عملياته حتى تتم عملية التحول بشكل ملائم.

(لطفي، 2005، ص 3).

مما سبق يتضح أن النظام هو النواة الأساسية التي ينطلق العمل من خلالها حتى يتم تحقيق و إنجاز الأهداف التي تم وضعها من قبل الإدارة ، و من خلال معرفة طبيعة النظم و تكوين فكرة واضحة عنها ، فيجب علينا توضيح مدخل النظم الواجب توفرها ليصبح النظام متكامل و يحقق الهدف الذي تم تصميم النظام من أجله.

• مدخل الأنظمة : System Approach

لقد تم التعرف علي النظم و طبيعة تكوينها و لكن لهذه النظم مداخل تم إنجازها لتحقيق بعض الأهداف لذلك يمكن تعريف مدخل الأنظمة علي أنه طريقة للنظر إلي الأهداف كأنظمة و له عديد من التبعات كما وضحتها (الفيومي ، 1992 ، ص 74) :

- 1- للنظام هدف أو مجموعة من الأهداف Goals التي يسعى إلي تحقيقها و علي قدر الدقة في تحديد الهدف من النظام علي قدر الرشد في استغلال و متابعة موارده.
- 2- للنظام إدارة Management تقوم بعمليات التخطيط و التنسيق و الرقابة و تخصيص الموارد بين الأنظمة الفرعية و وضع الأهداف و متابعة تنفيذها .
- 3- حيث يتكون النظام من عناصر متداخلة متعددة Subsystems فانه من الضروري تحليل هذه العناصر و يتضمن ذلك تفهم للتداخل بينها و العلاقات مع البيئة التي يعمل بها النظام.
- 4- للنظام موارد Resources ووظائف و أهداف تختلف عن تلك الخاصة بمكوناته (أنظمتها الفرعية) لذلك يجب تفهم النظام و التعرف علي أهداف عناصره و دراسة الآثار المترتبة عليها.
- 5- النظام جزء من أنظمة أكبر منه Supersystems لذلك يجب التعرف علي علاقاته بالأنظمة الأكبر.

و يتطلب تفهم النظام معرفة بعديد من الميادين . و علي ذلك ، فان مدخل الأنظمة يعتبر مدخل يستخدم لتحليل عناصر النظام و تجميع هذه المعلومات لربطها بالنظام كوحدة متكاملة و لتفهم العلاقات بين النظام و أنظمته الفرعية و بالأنظمة الأشمل منه و الذي يعتبر جزءاً منها. و علي المستوي التنفيذي فإن ذلك يرتبط بالعرض من النظام و هيكله و عملياته و مدخلاته و مخرجاته.

• أنواع النظام:

إن النظام المكون من عدة عناصر ، يختلف تكوين النظام من بيئة إلي أخرى و من هدف لآخر حسب الحاجة المصمم لتحقيقها ، و هناك عدة أنواع من النظم و فيما يلي تعريف مختصر بها .

1. النظام المفتوح Open System

هو النظام الذي يؤثر و يتأثر في البيئة التي يعمل بها و يتميز ببعض الخصائص منها :
أ- يتميز بعلاقات تبادلية بينه و بين بيئته.
ب- يعدل مدخلاته و عملياته علي ضوء مخرجاته بواسطة التغذية الراجعة.
ج- عناصر مترابطة و متداخلة.

2. النظام المغلق Closed System

هو النظام المعزول عن البيئة التي يعمل بها ، فعلاقته مع البيئة محدودة جداً أو معدومة، فهو لا يؤثر و لا يتأثر بالبيئة التي يعمل بها .

3. النظام اليدوي Manual System

و هو النظام الذي يتم فيه معالجة المدخلات و تشغيل النظام من أجل إنتاج المخرجات بشكل يدوي و بمعني آخر هو النظام الذي بمقتضاه يتم تسجيل و تبويب و تحليل مدخلاته بهدف إنتاج تقارير و كشوفات و ملخصات عن طريق العمل اليدوي.

4. النظام الآلي Computerized System

هو النظام الذي يتم فيه إجراء عمليات التحويل الكترونياً أو ألياً ، عن طريق الاعتماد علي مجموعة برامج ذات تكنولوجيا عالية صممت خصيصاً لخدمة ذلك النظام. إذ توفر هذه البرامج البيئة المناسبة للمستخدمين عن طريق أجهزة الحاسب الآلي المتطورة دون الحاجة إلي العمل اليدوي . كما يوفر هذا النظام معلومات آنية لجميع الأطراف ذات العلاقة.

(ياسين ، 2003 ، 18-19) .

• طبيعة نظام المعلومات :

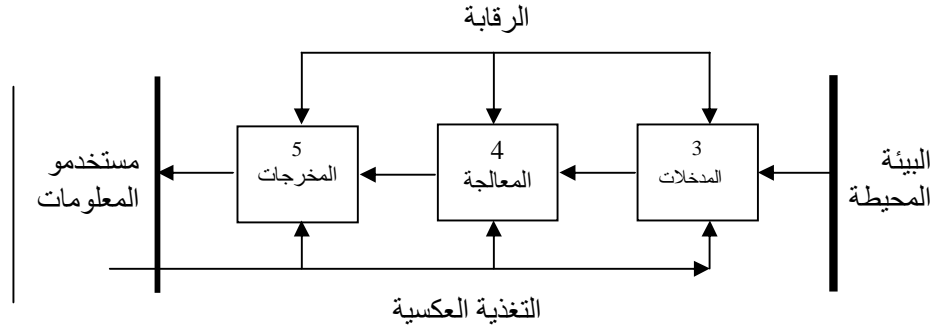
عرف ديكي و أراي نظام المعلومات بأنه "المدخل الذي يتعامل مع المشروع كوحدة ، و يتكون النظام من مجموعة من الأنظمة و التي تعمل معا لتوفير معلومات دقيقة و في توقيت مناسب لاتخاذ القرارات الإدارية و التي تقود إلي تنظيم أهداف المشروع الكلية "

(صلاح الدين ، عبد المنعم مبارك ، 2001)

و يعرف نظام المعلومات بأنه مجموعة من المكونات المترابطة مع بعضها بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة و إيصال هذه المعلومات إلي المستخدمين بالشكل الملائم و الوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم. و المكونات الرئيسية لنظام المعلومات كما يتضح من الشكل (1-1) هي حسب (قاسم ، 2003 ، ص 18-19) :

المدخلات (Input) : هي عبارة عن المفردات و المعطيات التي توصف الأحداث و الموجودات و التي تدخل النظام.

- المخرجات (Output) : و هي تمثل النتائج التي يعمل النظام علي الوصول إليها.
- المعالجة (Processing) : و هي عبارة عن الجانب الفني من النظام و هي عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية و المنطقية التي تجري علي المدخلات بغرض الوصول إلي المخرجات.
- الرقابة (Controlling) : هي مجموعة من الإجراءات و القواعد تهدف إلي التحقق من أن النتائج النهائية التي تم الوصول إليها تتماشى مع الأهداف و الخطط الموضوع مسبقا.
- التغذية العكسية (Feed Back) : و تهدف إلي توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام و تعمل علي تقييم نتائج عمل النظام و تصحيح الأهداف إذا كان هناك عيوب في أهداف النظام.



الشكل (2.1) مكونات نظام المعلومات

(قاسم ، 2003 ، ص 19)

و ساهم انتشار الحاسوب إلي تطور نظم المعلومات في منظمات الأعمال و التي يمكن تقسيمها إلي ثلاثة مراحل :

1. المرحلة الأولى : في الستينات من القرن الماضي و التي بدأ فيها استخدام نظم تشغيل البيانات و التي تهدف إلي ميكنة عملية تشغيل البيانات بغرض تطوير الكفاءة التشغيلية.
2. المرحلة الثانية : و هي مرحلة نظم المعلومات الإدارية و التي هدفت للاستفادة من البيانات المتركمة من المرحلة السابقة لزيادة فعالية و إشباع حاجاتها من المعلومات.
3. المرحلة الثالثة : و هي مرحلة نظم المعلومات الإستراتيجية و الذي يهدف إلي استخدام نظم المعلومات من أجل تطوير القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال .
(البحيصي ، 2006 ، ص 160).

• الخصائص الأولية لنظام المعلومات

تمثل الخصائص التالية الصفات الأساسية الواجب توافرها في النظام السليم للمعلومات كما بينها (الصعيدي ، جبر ، ص 28)

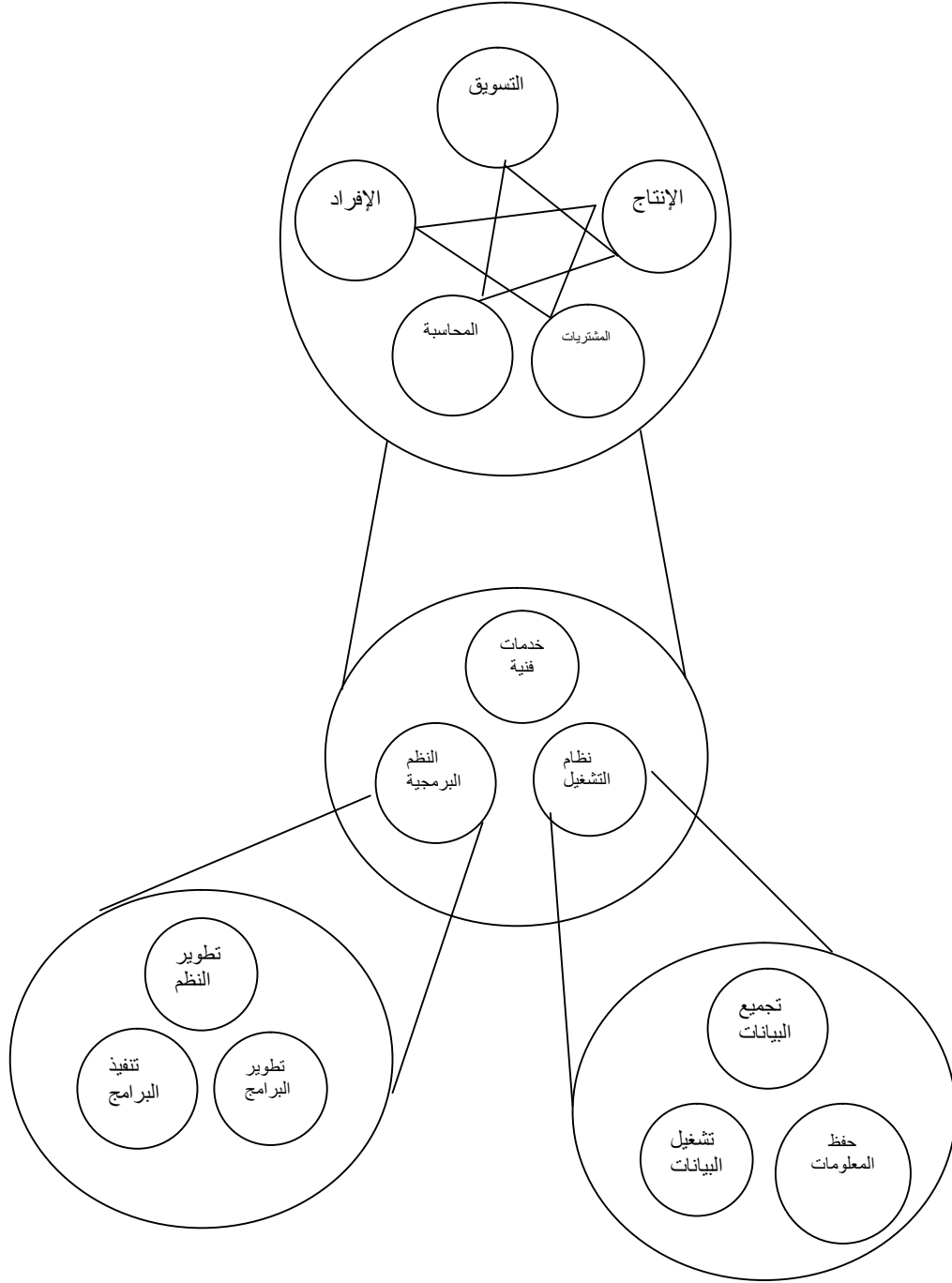
1- توافق النظام مع البيئة المحيطة به :

إن تفاعل مكونات النظام مع بعضها البعض داخل حدود النظام هو أمر ضروري حتى تتم عمليات التشغيل اللازمة للوصول إلي المعلومات وتحقيق الهدف من النظام ولكن ذلك لا يمكن تخيل حدوثه دون أن تكون هناك عناصر مرتبطة بالبيئة المحيطة بالنشاط تتمثل في المدخلات (البيانات عن الواقع و الأنشطة الاقتصادية للمشروع) و في المخرجات (المعلومات عن نتائج هذه الأنشطة لمستخدميها) و على ذلك فإنه يجب عند تعميم نظام المعلومات وتطويره مراعاة الظروف البيئية التي يعمل فيها النظام سواء من حيث نوعية المدخلات والمخرجات واحتياجات مستخدميها .

2- تسلسل مستويات النظم والنظم الفرعية :

إن نظام المعلومات المحاسبي هو جزء من النظام الشامل للمعلومات الذي يحتوى على مجموعه من الأنظمة الفرعية الأساسية راجع شكل(1-2) وفيه يتضح موقع النظام الفرعي للمعلومات المحاسبية (مستوى1) من الأنظمة الفرعية الأخرى للمعلومات كنظام المعلومات عن النتائج وعن التسويق والمشتريات و الأفراد ... الخ ويتكون النظام الفرعي للمعلومات المحاسبية من مجموعه من الأنظمة الفرعية الوسطى (مستوى 2) و التي تشمل الخدمات الفنية ونظام التشغيل الآلي ونظام البرمجة والنظم ويشتمل كل من النظامين الأخيرين على أنظمة فرعية (مستوى 3) ويعتبر هذا التسلسل أمراً حيوياً عند تصميم

النظام وتطويره فهي تمثل أساس التفاعل بين الأنظمة الفرعية سواء على المستوى الواحد أو على المستوى الأعلى أو الأدنى ضمانا لديناميكية النظام و توازنه الداخلي.



شكل (2.2) تسلسل مستويات النظم.

(الصعيدي ، جبر ، ص 27)

3- خطوط الاتصال بين الأنظمة الفرعية :

من الضروري لكي يقوم النظام بوظائفه الأساسية و أنشطته المختلفة بكفاية و فعالية أن يحدد في النظام خطوط الاتصال Communication بين الأنظمة الفرعية و التي تمثل حلقات الوصل التي تتدفق عبرها المدخلات و المخرجات بين الأنظمة الفرعية . فمخرجات نظام معين تكون مدخلات نظام آخر و لذلك فان التفاعل السليم بين هذه الأنظمة يعتمد علي خطوط الاتصال التي تحكم العلاقة المتبادلة بينها.

4- التغذية العكسية(المرتدة) :

من الصفات الأساسية لنظم المعلومات قدرتها على التعديل وفقا للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة و هذه الظروف يجب أن يسمح لها بالتأثير على أنشطة النظام ويتم ذلك باستخدام أسلوب التغذية المرتدة Feedback عن طريق استرجاع المعلومات من مستخدميها الذين قدمت لهم مع أخذ آرائهم عن تلك المعلومات من حيث ملاءمتها وفعاليتها و في اتخاذ القرارات و إرجاعها إلى معديها مرة أخرى .

وتساعد التغذية المرتدة بذلك على إعادة تقييم العمل الذي يقوم به النظام وتحديد أية قصور في المدخلات أو المخرجات أو عمليات تشغيل النظام على أن الوصول إلى نتائج سليمة من استخدام هذا الأسلوب يجب أن تتم في الوقت المناسب وأن تعرض المعلومات المرتدة بالطريقة المناسبة لرفع مستوى أدائه. (الصعيدى ، جبر، ص 29)

5-مراعاة العلاقة بين قيمة المعلومات وتكلفة الحصول عليها:

إن الحصول على مزيد من المعلومات يتطلب قدراً أكبر من التكلفة. ولذلك يجب أن تتناسب تكلفة المعلومات التي يقدمها النظام مع القيمة المتوقعة من استخدام هذه المعلومات بحيث يكون لنظام المعلومات ككل قيمة متوقعة اقتصادية بالنسبة لمستخدمي المعلومات .

6- توقيت استخراج المعلومات :

يجب أن يتوافر في نظام المعلومات القدرة على الإمداد بالمعلومات اللازمة في الوقت المناسب لمتخذي القرارات سواء أكانت هذه المعلومات تتصف بالاستمرارية أو تتصف بالارتباط بمواقف خاصة غير متكررة فإن التأخير في إعداد المعلومات يقلل من قيمتها إلى حد كبير وقد يجعلها غير ذات فائدة في حالات معينة. (الصعيدى ، جبر، ص 29)

7- التوجيه السليم للمعلومات

إن المعلومات تمثل مخرجات النظام وتعديلها وتوجيهها بالأسلوب السليم هو الهدف النهائي من النظام ولذلك فإن عملية توجيه المعلومات يجب أن تخضع لحظة محددة تأخذ في الاعتبار ما يلي :

- مناسبة المعلومات لنوعية مستخدمي المعلومات بحيث لا تقدم المعلومات لأشخاص قد لا يهتمون بها.
- مراعاة تقديم المعلومات بالقدر الكافي دون أية إضافة لمعلومات لن يحتاجها متخذ القرار.
- عدم ازدواجية تقديم المعلومات لنفس الأشخاص.
- مراعاة درجة تفصيل المعلومات وفقا لاحتياج متخذ القرار وطبيعة نظرته للمشكلة.
- توضيح درجة الدقة في إعداد المعلومات و معاملات الثقة في استخدامها خاصة في الحالات التنبؤية حتى يتفهم متخذ القرار قدرتها علي الاستخدام.

8- التناسب بين قدرة النظام و حجم عملياته :

إن معرفة إمكانيات نظام المعلومات و قدرته عي استيعاب و توليد المعلومات أمر أساسي لتحقيق كفاية أداء النظام . و يرتبط تحديد قدرة النظام بدراسة إمكانية الوحدة الاقتصادية و حجم عملياتها و تنوع بياناتها ، بحيث يتم تصميم نظام المعلومات وفقا لحجم الوحدة الاقتصادية و إمكانياتها (سواء نظم المعلومات اليدوية أو الآلية أو الحاسبات الالكترونية)، فمن غير الاقتصادي لأي مشروع أن يضع نظاما ذا قدرة أكبر من حجم العمليات التي تحتاجه أو العكس من ذلك .

9- تفهم أسلوب الاستفادة من المعلومات :

إن قيمة المعلومات ترتبط ارتباطا كليا بالقدرة علي الاستفادة منها في اتخاذ القرار و لذلك فان علي مصمم النظام أن يراعي فيه توافر القدرة علي إعداد المعلومات وفقا للأساليب العلمية المتطورة سواء بإعداد النماذج التنبؤية أو استخدام أساليب التحليل الرياضي أو الإحصائي للمعلومات و ذلك لتحقيق أكبر قدر من استفادة مستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات و إصدار أحكامهم.

(الصعيدي ، جبر، ص 29)

• تطور نظام المعلومات المحاسبي في المشروع :

أدت زيادة الحاجة إلي المعلومات في السنوات الأخيرة نتيجة لكبر حجم المشروعات و تشعب أغراضها و التطورات التكنولوجية المذهلة إلي إحداث تغيرات أثرت في طريقة الإدارة و بالتالي علي نظم المعلومات التي يصبح لها تأثير مباشر علي مهنة المحاسبة حيث :

- أ- كان يغلب علي البيانات التي تتولد عن النظام المحاسبي الصفة المالية.
- ب- معظم الأحداث المنشأة للبيانات كانت عبارة عن معاملات .
- ت- البيانات المحاسبة لم تكن معدة لخدمة أغراض التخطيط أو لقياس الأداء و مقارنته بالأهداف المحددة مقدما.
- ث- و علي الرغم من وجود أنظمة فرعية للموازنات التخطيطية و التكاليف المعيارية إلا أن هذه الأنظمة كانت تركز علي البيانات المالية و الاعتماد الكلي علي البيانات التاريخية.
- ج- كان يعاب علي البيانات التي تتولد عن النظام المحاسبي بأنها لا تصلح لخدمة أغراض اتخاذ القرارات الإدارية و التنبؤ باحتياجات الإدارة و من زيادة أرباحها أو توسيع نشاطها.

إن مدخل نظم المعلومات ليس جديدا حيث أخذ هذا المدخل يتطور منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حتى وصل إلي ما نحن عليه الآن من إدخال التطورات التكنولوجية في إعداد و لقد أصبح النظام هو العنصر الجديد في العملية و لقد كانت المحاسبة تمثل نظام المعلومات الرئيسي الذي يهتم بإعداد البيانات و المعلومات اللازمة لترشيد الإدارة في اتخاذ القرار أما أغلب النظم الفرعية كالموازنات التخطيطية نظم رسمية تنشأ لإمداد الإدارة بالمعلومات في حالة عدم قدرة النظم المحاسبية علي توفير البيانات و المعلومات المتخصصة و قد أدى هذا التطور في نظم المعلومات إلي أن نظم المعلومات الفرعية أصبحت تأخذ الصفة الرسمية و بذلك أصبح لدي الوحدة الاقتصادية عدة نظم فرعية كل منها يخدم غرضا معينا و يمكن بصفة عامة تبويب نظم المعلومات حسب الوظيفة علي سبيل المثال :

- نظم التقارير المحاسبية.
- نظم محاسبة المسؤولية .
- نظم محاسبية الربحية.
- نظم معلومات التسويق.

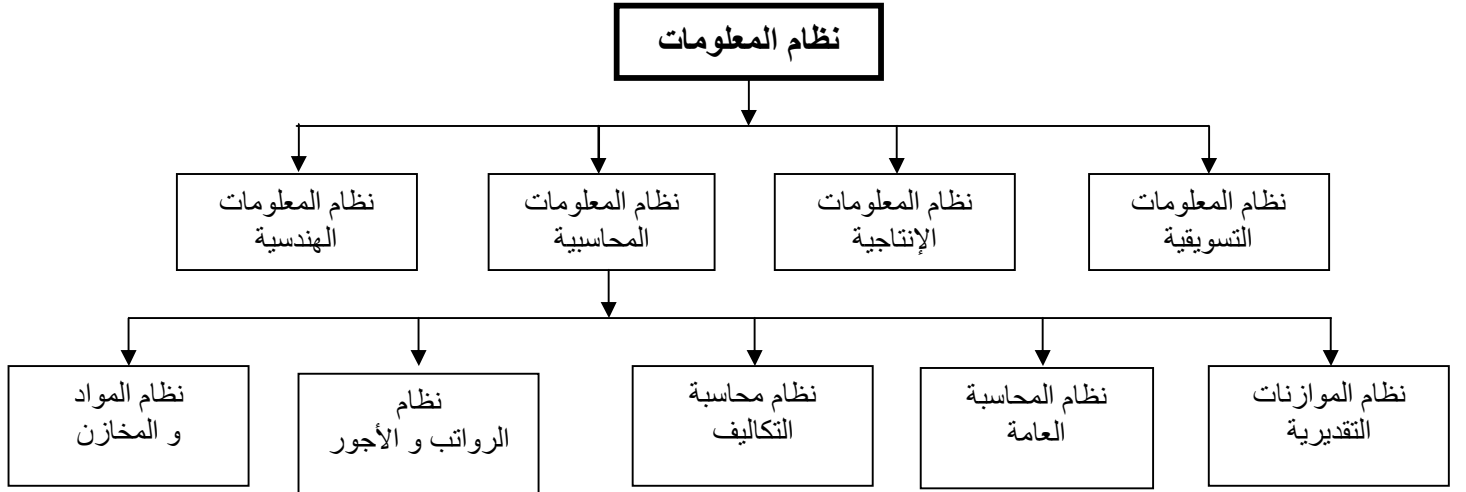
(هلاي، 2004، ص 3)

المحاسبة كنظام معلومات :

• تعريف نظم المعلومات المحاسبية (Accounting Information System - AIS)

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية و الكمية لجميع الإدارات و الأقسام و الأطراف الأخرى ، و عليه يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها : " احد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulate) و تبويب (Classify) و معالجة (Process) و تحليل (Analyze) و توصيل (Communicate) المعلومات المادية و الكمية لاتخاذ القرارات إلي الأطراف الداخلية و الخارجية " . (الدهراوي ، 1997 ، ص 47-49)

و لذلك نجد أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية MIS حيث يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية أحد مكونات نظم المعلومات الإدارية ، الذي يعني بتوفير البيانات و المعلومات التي تؤثر علي نشاطات الشركة ككل ، و جميع المعلومات الملائمة و الموضوعية من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد الشركة علي تحقيق الأهداف . و الشكل التالي يوضح هذه العلاقة.



شكل رقم (2.3) يوضح علاقة النظام بالأنظمة الفرعية الأخرى (الدهراوي، 1997، ص 47)

يمكن النظر إلي وظيفة المحاسبة كنظام تتكون من ثلاث أجزاء ، المدخلات و تتمثل في البيانات التي تتدفق خلال نظام المعلومات المحاسبي و تأتي من ثلاثة مصادر :

أ- الأنشطة الاقتصادية مع الأفراد أو الأنظمة الأخرى بالمشروع مثل الإيداعات و السحب من الحسابات الجارية في بنك أو تحصيل الأقساط و دفع التعويضات في شركة تأمين .

ب- أنشطة المشروع الداخلية مثل دفع المرتبات للعاملين أو استخدام الموارد الموجودة بالمشروع .

ت- التغذية العكسية و التي تتمثل في ناتج القرارات الإدارية السابقة و التي تفيد في تحسين كفاءة العمليات في الدورات التالية تشغيل البيانات و تتمثل في العمليات الخاصة بتحويل البيانات إلي معلومات . و هناك العديد من العمليات التي قد يتم تشغيل البيانات من خلالها كما وضحها (الدهراوي ، 1997 ، ص 47-49) :

1- التجميع Collection

و تتمثل هذه العملية في إحضار البيانات و تجميعها من مصادرها الأولية سواء من خارج الوحدة الاقتصادية أو من داخلها أو في صورة تغذية عكسية.

2- التصنيف Classification

و يتم طبقاً لهذه العملية فصل البيانات الخاصة بنشاط معين إلي أنواع مختلفة فمثلاً بيانات نشاط المخزون قد تقسم إلي بيانات خاصة باستلام البضاعة و أخرى بإصدار أوامر الشراء و كذلك قد يتم التصنيف بتجميع البيانات ذات الصفة المشتركة في مجموعة واحدة.

3- الترتيب Sorting

و يتم ترتيب البيانات في الملفات وفقاً لأساس معين . فقد يتم ترتيب البيانات الخاصة بحسابات العملاء وفقاً لرقم حساب العميل . أو قد يتم ترتيب فواتير المشتريات وفقاً لرقم الفاتورة و هكذا.

4- التلخيص Summerization

و يتم بهذه العملية إضافة مجموعة من البيانات و عرضها في تقرير واحد . فمثلاً قد يتم تلخيص عملية الإيداعات في الحسابات الجارية يوميا في تقرير واحد إجمالي بدلاً من عرضها في صورة تفصيلية تشمل كل الإيداعات التي تمت خلال اليوم . و يكون الغرض من التلخيص عادة هو إعطاء فكرة إجمالية لمستخدمي البيانات عن أنشطة معينة.

5- الحساب Calculation

و تشمل العمليات الحسابية التي تجري علي البيانات مثل الجمع و الطرح و الضرب و القسمة و خلافه . فمثلا احتساب أفساط استهلاك الأصول الثابتة أو مخصصات الديون المشكوك فيها قد تحتاج إلي عمليات حسابية مختلفة . و تشغيل البيانات الخاصة بالقرارات الإدارية قد تحتاج إلي نماذج رياضية معقدة مثل البرمجة الخطية و أسلوب المدخلات و المخرجات و غيرها.

6- المقارنة Comparison

و تتمثل عملية المقارنة بإظهار أوجه الشبه أو الخلاف بين مجموعات مختلفة من البيانات . فمثلا قد يتم المقارنة بين البيانات الخاصة بالبضاعة المستلمة في كشف الاستلام و بين البيانات الخاصة بذات الأشياء الموجودة بأمر الشراء حتى يتم التأكد من مطابقتهم.

7- التخزين Storing

و تتم بهذه العملية حفظ البيانات في ملفات خاصة تمهيدا لاستخدامها في الوقت المناسب مستقبلاً أو تمهيداً لإجراء بعض العمليات عليها في المستقبل . و تختلف طريقة التخزين في النظام اليدوي عنه في النظام الآلي . ففي النظام اليدوي يتم التخزين في ملفات أو دفاتر ورقية بينما في النظام الآلي فتكون أداة التخزين بطاقات مثقبة . شرائط أو اسطوانات ممغنطة.

8- الاسترجاع Retrieval

و ترتبط هذه العملية بعملية التخزين . فبعد تخزين البيانات لفترة ما يتم استرجاعها و إحضارها من الملفات الخاصة لاستخدامها أو إجراء عمليات أخرى عليها.

• أهداف النظام المحاسبي

النظام المحاسبي ليس هدفا بحد ذاته تسعى الإدارة إلي تطبيقه فحسب إنما هو وسيلة لتحقيق بعض الأهداف .

(جعفر ، عبد الإله ، 2007)

كذلك فإن النظام المحاسبي يعتبر شبكة الإتصال الرسمية في المشروع ومن ثم فان من مهامه الرئيسية إنتاج البيانات وتقديمها إلى المنفذين في المشروع و ذلك لمعاونتهم في أداء مهامهم الأساسية و الفرعية و على ذلك فان النظام المحاسبي يجب أن يتم تصميمه بصورة تمكن من إنتاج البيانات التي تساعد على :

1- ربط الأهداف الأساسية و الفرعية في المشروع بوسائل و أدوات تحقيقها وتمثل هذه الوسائل و الأدوات في التقارير المرتبطة بالقرارات الخاصة.

2- عرض وتحليل نتائج أعمال المشروع بحيث يتمكن القائمين على إدارته من تقييم أداء الأنشطة المختلفة به.

و تأسيساً على ذلك فإن النظام المحاسبي بمكوناته من سجلات ومستندات يعتبر وسيلة إدارة لإنتاج البيانات ممثلة في التقارير وحتى تتحقق فاعلية النظام المحاسبي المصمم لإنتاج هذه التقارير فإنه يجب أن يرتبط بالأهداف التالية :

- أ- إنتاج التقارير اللازمة لخدمه أهداف المشروع.
 - ب- يجب أن تتوافر في بياناته وتقاريره الدقة في الإعداد والنتائج.
 - ت- يجب أن تقدم التقارير في الوقت المناسب .
 - ث- يجب أن يحقق النظام المحاسبي اشتراطات الرقابة الداخلية اللازمة لحماية أصول المشروع ورفع كفاءة أدائها.
 - ج- يجب أن تتناسب تكلفة النظام وتكفه إنتاج بياناته مع الأهداف المطلوبة منها.
- وسوف نناقش فيما يلي الأهداف السابقة بالتفصيل .

أولاً : إنتاج التقارير المطلوبة :

تعتبر التقارير بأنواعها المختلفة هي النتائج النهائية للنظام المحاسبي ومصمم النظام المحاسبي شأنه في ذلك شأن مصممو الآلات والتجهيزات يجب عليه أن يبدأ من ما هو المطلوب من النظام أولاً و لا يبدأ بتحديد مكونات النظام فمصمم الآلة يبدأ من نقطه تحديد الغرض من هذه الآلة وعلى ضوء ذلك يمكنه تحديد مكوناتها كذلك الحال في تصميم النظام المحاسبي يجب علينا التعرف أولاً على التقارير المطلوبة من النظام ونوعيتها وتفصيلات البيانات الواردة بها ، و مدي كفاية هذه التفصيلات للوفاء باحتياجات الإدارة لتحقيق أهداف المشروع.

(محمود ، السيد ، 1975 ، ص 12)

و تنقسم التقارير المطلوبة من النظام المحاسبي إلي:

1- تقارير مالية :

و تتمثل هذه التقارير في قائمة المركز المالي للمشروع و قائمة الدخل كتقارير عن الأداء الماضي ، و كذلك الموازنات التخطيطية بأنواعها المختلفة كتقارير عن الأداء المخطط

مستقبلا . و علي مصمم النظام المحاسبي بشأن هذه التقارير دراسة مكوناتها و تحديد نقاط التوافق و الاختلاف بين تقارير الأداء الماضي و المخطط بهدف بيان إمكانية عقد مقارنة بين التخطيط و التنفيذ . كذلك عليه تحديد درجة كفاية التفاصيل الواردة بهذه التقارير للوفاء باحتياجات الإدارة من البيانات. علاوة علي ذلك فان من مهامه أيضا دراسة إمكانية استخلاص نتائج و تحليلات مالية من هذه التقارير بهدف اتخاذ قرارات إدارية و تمويلية مستقلة . و يعني ذلك هل يمكن من خلال هذه التقارير تحديد خطوط الإنتاج المربحة و غير المربحة ؟ أو تحديد القدرة المالية للوفاء بالالتزامات المستقبلية ، أو تقدير الاحتياجات المالية و مصادر تمويلها ؟ و لتحقيق ذلك يقوم مصمم النظام المحاسبي الجديد بعقد لقاءات مع العاملين بالمشروع لتقدير احتياجاتهم من البيانات في هذه التقارير ، و مدي قدرة التقارير المالية علي الوفاء بها.

2- تقارير بيانية و إحصائية :

و تتمثل هذه التقارير في كشوف الحركة الدورية لمختلف نواحي النشاط في المشروع ، مثال ذلك كشوف حركة المخازن من الواردات من المستلزمات السلعية و المنصرف منها، و كشوف حركة المتحصلات من العملاء و التسديدات للموردين و كشوف حركة النقدية بالبنك و الصندوق و ما إلي ذلك . و تهتم إدارة المشروع بمثل هذه التقارير لأنها توضح لها خطوات سير العمل بالمشروع و كفاية أداء كل قسم من أقسامه . و هذه التقارير من المفضل أن تكون مقارنة بالأداء المخطط عن الفترة المعد عنها التقرير و ذلك حتى تتمكن إدارة المشروع من متابعة تنفيذ الخطط التشغيلية المقررة. و علي مصمم النظام المحاسبي دراسة مثل هذه التقارير و التأكد من مدي دقة البيانات الواردة بها و تفصيلاتها بالإضافة إلي تحديد التوقيت الملائم لإنهائها و تدفقها إلي الجهة التي تحتاجها. (دبيان، و آخريين ، 1993، ص 10-17)

3- تقارير التشغيل اليومية و الأسبوعية :

و تمثل هذه التقارير بيانات عن سير العمل اليومي في المشروع مقارناً بالأداء المعياري المحدد ، و ذلك لتحديد الانحرافات عن المعايير الموضوعية و تحليل هذه الانحرافات لبيان أسبابها ووضع الحلول لمعالجتها. و يتم إعداد ملخصات أسبوعية عن هذه التقارير لرفعها إلي المستويات الرقابية المتخصصة . و إذا كانت التقارير المالية و البيانية ترتبط بالنظام المحاسبي المالي بصفة عامة فإن تقارير التشغيل تتحدد من خلال احد فروع هذا النظام و هو نظام التكاليف و المحاسبة الإدارية . و لذلك فإن وجود مثل هذه التقارير يرتبط بالمنشآت الصناعية أكثر من ارتباطها بالمنشآت التجارية و المالية و مع ذلك فانه في ظل وجود إمكانية

لمعايير الأداء في المنشآت التجارية و المالية فإن هذه التقارير يمكن أن تكون مجالاً لدراسة مصمم النظام المحاسبي في مثل هذه المنشآت . و بصدد مثل هذه التقارير فإن علي مصمم النظام دراستها من حيث دقة البيانات الواردة بها و ملاءمتها للغرض من هذه التقارير و توقيت تقديمها و ثبات أسس إعدادها.

ثانياً : الدقة في إعداد التقارير :

ترتبط كفاءة تصميم الآلة بجودة إنتاجها ، و كذلك ترتبط كفاءة النظام المحاسبي بجودة التقارير التي ينتجها . و معيار الجودة في التقارير هو دقة البيانات الواردة بها و معني ذلك أن الدقة في إعداد التقارير و بياناتها تمثل هدفاً هاماً من الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي لتحقيقها . و تتحقق الدقة في التقارير المنتجة من خلال توافر عدة عناصر من بينها التوازن المحاسبي ، و وجود نظام محدد للتوجيه المحاسبي ، و خطوات للمراجعة الداخلية تشمل التحقق من صحة القيد و الترحيل ، وتلخيص العمليات المختلفة ، بحيث تكون التقارير المالية ممثلاً صادقاً لحقيقة المركز المالي للمشروع و نتيجة أعماله و لعل هدف الدقة يعتبر من أهم أهداف النظام المحاسبي و ذلك لأن عدم توافره قد يؤدي إلي اتخاذ المشروع لقرارات خاطئة تقوده إلي الفشل في أداء المهام التي يسعى لإنجازها.

و يعتبر الخطأ في إعداد التقارير و عدم توفر الدقة فيها نتاجاً لارتباط النظام المحاسبي بالأفراد القائمين علي تشغيله ذلك لأن الخطأ في العمليات الحسابية أو في التوجيه المحاسبي يعتبر هو السبب الحقيقي لعدم توافر الدقة المطلوبة و من ثم فإن من مهام مصمم النظام المحاسبي و ضع الوسائل و الأدوات التي تكفل اكتشاف مثل هذه الأخطاء فور وقوعها و تحديد أسس معالجتها.

و قد يري البعض أن توافر الحاسبات الآلية قد يلغي مثل هذه الأخطاء و يحقق الدقة المحاسبية المطلوبة إلا أن هذا القول غير سليم حيث أن تشغيل مثل هذه الحاسبات و مدها بالبيانات سوف يتم ابتداءً بواسطة الأفراد الأمر الذي يجعل احتمال حدوث هذه الأخطاء قائماً.

(جريونج ، 2006 ، ص 7)

ثالثاً : توقيت تقديم التقارير :

يعتبر وصول البيانات في الوقت المناسب أمراً هاماً بالنسبة للقائمين علي إدارة المشروع . و إذا اعتبرنا الدقة من الأهداف الجوهرية للنظام المحاسبي فإن السرعة في إنجاز و تقديم البيانات تعتبر أمراً ملازماً للدقة في آن واحد ، بل إن البعض يري أن السرعة هدف قد يسبق الدقة في الترتيب فوصول بيانات عن التكلفة في الوقت المناسب يساعد الإدارة علي اتخاذ

قرارات التسعير و عقد الصفقات دون خشية الوقوع في مخاطر غير محسوبة و كذلك فان توافر بيانات عن الهيكل المالي للمشروع في حينها يحمي إدارة المشروع من اتخاذ قرارات تمويلية غير سليمة . فقد تبرم الإدارة عقود بقروض و بفوائد كبيرة دون حاجة المشروع إلي مثل هذه القروض و ذلك في غيبة البيانات اللازمة لتقادي ذلك .

و تحقيقا لهدف السرعة تلجأ الكثير من المشروعات إلي السعي للحصول علي تجهيزات آلية بتكاليف باهضة بهدف تسجيل العمليات المالية و إنتاج التقارير في أوقات وجيزة . غير أن مثل هذا الأمر قد لا يكون ضرورياً في جميع الحالات و إنما يجب أولاً تدبير النظام المحاسبي الذي يحقق لإدارة المشروع سرعة الحصول علي احتياجاته من البيانات الدقيقة في الوقت المناسب يتساوي في هذا الموضوع المشروعات صغيرة الحجم و المشروعات الكبيرة و ذلك لخطورة اتخاذ أية قرارات دون الإستناد إلي بيانات متعلقة بها .

و بناءً علي ذلك فإن من مهام مصمم النظام المحاسبي التحقق من قدرة النظام الموضوع علي إخراج بيانات و تقارير دورية "أسبوعية أو شهرية" عن نتيجة أعمال المشروع و مركزه المالي مقارنة بالبيانات المخططة لنفس الفترة . و قد يحتاج الأمر في بعض أنواع النفقات . لوضع تقديرات تقريبية لها إلا أن مثل هذه الحالات يمكن معالجتها في نهاية الفترة المالية دون صعوبة تذكر ، كما أن إيضاح مثل هذا الأمر لإدارة المشروع يعتبر ضروريا حتى يتم اتخاذ القرارات المناسبة لذلك .

(دبيان، و آخريين ، 1993، ص 10-17)

رابعا : توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام :

تمثل الرقابة الداخلية "مجموعة النظم الموضوعه للرقابة داخل المشروع سواء لرقابة النواحي المالية أو غير المالية و التي توضع في سبيل سلامة العمل في المنشأة من جميع نواحيه" (الصحن ، 1963 ، ص47)

و كذلك لضمان الحماية الكافية لممتلكات المشروع و دقة البيانات المحاسبية و كفاءة التشغيل داخل المنشأة . و حيث أن النظام المحاسبي بصفة عامة يهدف إلي إنتاج البيانات الدقيقة و الواضحة و كذلك حماية أموال المشروع و الرقابة عليها، لذلك فان توافر أساليب الرقابة الداخلية و شروطها و يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد .

و تحقق و سائل الرقابة الداخلية لا يقتصر علي تصميم النماذج و المستندات المحاسبية و تحديد مساراتها فحسب بل يمتد ليشمل كافة سبل العمل بالمشروع، ذلك لأنها ترتبط بكفاءة هيئة العمال و الموظفين ، و تقسيم العمل داخل المشروع و تحديد معايير للأداء لكل مهمة

داخل المشروع ، ووجود إثبات للأعمال المنجزة ، و تحقيق مراجعة كل عمل ينجز ، و توافر الحماية المادية لممتلكات المشروع من الضياع ، هذا بالإضافة إلي الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية . و حيث أن الوسائل و الاشتراطات تمتد لتشمل كافة نواحي العمل بالمشروع كما سبق ذكره لذلك فإنها تعتبر من مسئولية إدارة المشروع أكثر من اعتبارها من مهام مصمم النظام المحاسبي ، و علي ذلك فان دور مصمم النظام المحاسبي في هذا الصدد هو التأكد من ضرورة تحقيق الرقابة الداخلية و توافر سبلها ، و عليه أن يوجه نظر الإدارة إلي نواحي القصور أو الضعف في نظام الرقابة الداخلية ، و أن يقدم الحلول المقترحة لمعالجة ذلك . و هو بعلمه هذا يحقق للنظام المحاسبي الموضوع المناخ الملائم لتشغيله ، ذلك لان وجود نظام محاسبي سليم و دقيق في غياب نظم الرقابة الداخلية سوف يكون غير ذي موضوع. فلا يوجد أي معني أو فائدة من الاحتفاظ بسجلات دقيقة و بالتالي إنتاج تقارير دقيقة و سريعة في ظل وجود فرص لضياع أموال المشروع و تسربها، ذلك لان هدف النظام المحاسبي هو حماية أموال المشروع و العمل علي تنميتها و زيادتها و ليس الهدف منه توفير سجلات و تقارير دقيقة فحسب ، لأن مثل هذه التقارير هي وسيلة للهدف الأساسي السابق ذكره.

خامسا : تحقيق التوازن بين تكلفة النظام و أهدافه :

يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة علي تنفيذ النظام المحاسبي و الأهداف المرجوة منه أمراً هاماً يجب أن يولييه مصمم النظام عنايته الخاصة. و يعني ذلك أن دراسة و قياس التكاليف المترتبة علي تطبيق النظام و مقارنتها بالأهداف المتوقعة منه و قدرة المشروع علي استيعابها تعتبر من العوامل التي قد يترتب عليها إعادة النظر في إدخال النظام الجديد. و تتم دراسة اعتبار التكلفة في هذا المجال من ناحيتين:

- 1- الناحية الأولى :** تمثل التكاليف المتعلقة بإدخال النظام الجديد و مقارنتها بالتكلفة الحالية للنظام القائم لإيضاح مدي الوفرة أو التكلفة الإضافية المرتبطة بالنظام المستحدث.
- 2- الناحية الثانية :** دراسة و تقييم الآثار المترتبة علي إدخال النظام الجديد من حيث الحصول علي بيانات و تقارير دقيقة و سريعة و فعالية هذه البيانات و التقارير في رفع عائد المشروع من استغلال أمواله و إذا كان الجانب الأول يتميز بسهولة قياسه نسبياً ، إلا أن الجانب الثاني يعتمد في دراسته علي قدر كبير من التقدير و التنبؤ بالنتائج المستقبلية . و علي ذلك فان مهمة مصمم النظام في هذا الصدد وضع دراسته المتعلقة بتكلفة النظام أمام إدارة المشروع ، و عليها أن تقرر قبول إدخال النظام الجديد أو الاكتفاء بإجراء بعض التعديلات في النظام القائم . و تقرر الإدارة مثل هذا الأمر بعد إعادة النظر في حجمها و احتياجاته و

قدرته علي استيعاب تكلفة النظام الجديد . و من الأخطاء الشائعة في هذا المجال و التي يقع فيها القائمون علي إدارة المشروعات الارتباط بأنظمة محاسبية جديدة بهدف مسايرة العصر دون النظر إلي قدرة المشروع علي استيعاب تكلفة النظام و اقتصاديات تشغيله . و يحدث ذلك بالنسبة لإدخال أنظمة التشغيل الآلي للبيانات حيث أن مثل هذه الأنظمة سريعة التطور بصورة قد تؤدي إلي أن يصبح التجهيز الآلي للبيانات متقادما فور تركيبه بالمشروع و قبل البدء في تشغيله . و مثل هذا الأمر يلقي علي عاتق مصمم النظام إيضاح مثل هذه النقاط و دراسة تكاليف إنشاء النظام ووضعها أمام إدارة المشروع لاتخاذ القرار المناسب . و نظرا لأهمية اعتبار التكلفة في مجال تقييم فعالية نظم المعلومات المحاسبية.

(دبيان، و آخرين ، 1993، ص 10-17)

• مكونات نظام المعلومات المحاسبية :

نظام المعلومات المحاسبي كأي نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله ، هذه العناصر نجملها فيما يلي :

1. المستندات و الأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية.
2. قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعملية المالية.
3. البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة و ملائمة.
4. الإجراءات المحاسبية المرسومة و المكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة.
5. الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي.
6. الوسائل الالكترونية و الاتصالات التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.

و العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية تكمن في الأفراد القائمين علي هذا النظام و عمليات تجميع البيانات و معالجتها و تخزينها و اتخاذ القرارات بالإضافة للأجهزة و الوسائل المستخدمة هدف نظام المعلومات المحاسبية في الحصول علي المعلومات المحاسبية الداعمة للقرارات.

• خصائص نظام المعلومات المحاسبية

نظام المعلومات المحاسبي يتميز بعدة خصائص إذا ما توفرت تجعله نظاما معلوماتيا حيويًا في المنشأة المتواجد فيها ، بحيث يكون مؤديًا لوظيفته التي طور لأجلها في هذه المنشأة حسب (حفناوي ، ص 58-59) فان .

الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لان يكون فاعلا و كفئا هي :

1. يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية من الدقة و السرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.
2. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية و في الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختبار بديل من البدائل المتوفرة للإدارة.
3. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة و التقييم لأنشطة المنشأة الاقتصادية.
4. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة و هي التخطيط القصير و المتوسط و الطويل الأجل لأعمال المنشأة المستقبلية.
5. أن يكون سريعا و دقيقا في استرجاع المعلومات الكمية و الوظيفية المخزنة في قواعد بياناته و ذلك عند الحاجة إليها.
6. أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه و تطويره ليتلائم مع التغيرات الطارئة علي المنشأة..

• مميزات نظم المعلومات المحاسبية :

1. هناك من يرى أن نظام المعلومات المحاسبية هو جزء من نظام المعلومات الإدارية ، على اعتبار أن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بقياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد القوائم للجهات الخارجية بينما يهتم نظام المعلومات الإدارية بكل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية ، وعليه فإن ذلك يمكن أن يوسع مفهوم نظام المعلومات الإدارية ليشمل كل نظم المعلومات بالوحدة الاقتصادية بما فيها نظام المعلومات المحاسبية (الدهراوي ومحمد ، 2000 ، ص 45) .
2. ويرى Vaassen أن هذا الرأي كان سائداً منذ الخمسينات من القرن الماضي إلا أنه لا يعد صحيحاً في الوقت الحاضر ، فنظام المعلومات المحاسبية قد حصل على موقعه المناسب داخل الوحدة الاقتصادية وهو يمثل نظاماً فرعياً أساسياً ضمن النظام الكلي المتمثل بالوحدة الاقتصادية ككل (Vaassen , 2002 , p 8) ، إضافة إلى أن النظرة الحديثة حول نظام المعلومات المحاسبية هو أنه لم يعد قاصراً على الاهتمام بتقديم المعلومات التاريخية فقط ، وإنما إمتد ليشمل أنواعاً أخرى من المعلومات مثل: المعلومات الحالية (الخاصة بالعمليات التشغيلية والرقابة) والمستقبلية (الخاصة بحل المشكلات والتخطيط) .

3. هناك من يرى أن دور نظام المعلومات المحاسبية ليس مجرد إعداد القوائم المالية لجهات خارج الوحدة الاقتصادية فقط ، وإنما يهتم بإعداد التقارير اللازمة لجهات من داخل الوحدة الاقتصادية – أيضاً – متمثلة بكافة أنواع المعلومات التي تحتاجها المستويات الإدارية المختلفة في عمليات التخطيط والرقابة و إتخاذ القرارات الإدارية ، وبالتالي فإن أنصار هذا الرأي يروا أن نظام المعلومات المحاسبية هو النظام الأساس وأن نظام المعلومات الإدارية هو جزء منه (Vaassen , 2002 , p 8).

4. هناك من يرى أن نظام المعلومات المحاسبية هو أقدم نظام عرفته المشروعات التجارية والصناعية وغيرها (عرفة ، 1984 ، ص 51) ، وأنه يمثل الركيزة الأساسية والمهمة بالنسبة لنظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية – ونظام المعلومات الإدارية بصورة خاصة إنطلاقاً من الآتي: (Glautir & Underdown , 1977, p 21-22

أ. إن نظام المعلومات المحاسبية هو وحده الذي يمكن الإدارة والجهات الأخرى المعنية من الحصول على صورة وصفية (متكاملة) وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية.
ب. يتصل نظام المعلومات المحاسبية بغيره من نظم المعلومات عن طريق مجموعة من قنوات تعتبر حلقات وصل بين مصادر الحصول على المعلومات ومستخدمي هذه المعلومات ، وتشكل في مجموعها مسارات النظام الشامل للمعلومات .
ج . يمكن نظام المعلومات المحاسبية من التعرف على أحداث المستقبل بدرجة تقرب إلى حد ما من الصحة ، وتوجيه الموارد النادرة نحو الاستخدام الأمثل، كما انه يوفر المقاييس التي تساعد على تطوير أساليب الرقابة .
د. أن المعلومات التي تنتج بواسطة النظم الفرعية الأخرى توضح في صورتها النهائية بدلالات (مصطلحات) مالية في التخطيط الاستراتيجي للوصول إلى هدف الوحدة الاقتصادية .

5. هناك من يرى أن نظام المعلومات المحاسبية يركز فقط على المعلومات المالية (التي يمكن قياس آثارها بصورة مالية) ، وأن نظام المعلومات الإدارية سوف يهتم بالمعلومات الأخرى (غير المالية) ، في حين نرى أن مفهوم المعلومات المحاسبية لا يقتصر على المعلومات المالية فقط وإنما يمتد ليشمل كل المعلومات (المالية و الإدارية) وهو ما يؤيده Moscove بقوله " لقد أصبح ينظر إلى أن النظام المحاسبي يجب أن يقدم المعلومات المالية وغير المالية بعد أن كان دوره التقليدي ينحصر في تقديم المعلومات المالية فقط " (Moscove,et al., 2001 , p 7)

، كما يؤيده Kircher أيضاً في تعريفه للمعلومات المحاسبية على أنها " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقارير عنها - بواسطة نظم المعلومات المحاسبية - في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً " (Kircher, 1967,p 538) ، وعلى اعتبار أن المعلومات غير المالية تشمل كلاً من المعلومات الكمية وغير الكمية، يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبية يهتم بكل من المعلومات المالية وغير المالية التي تحدث في الوحدة الاقتصادية.

6. هناك رأي آخر تبنته رابطة المحاسبة الأمريكية من خلال إعداد تقرير يعتبر توفيقياً بين الآراء السابقة ، حين اعتبرت أن نظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية نظامين مستقلين لكل منهما وظائفه ولكن يوجد تداخل بين النظامين يتمثل بـ (محاسبة العمليات Accounting Operation) لأن المحاسب يحتاج إلى بيانات عديدة من نظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية (متمثلة بنظام المعلومات الإدارية)
(الدهراوي و محمد ، 2000 ، 45 - 46).

• مخرجات النظام المحاسبي :

يمكن تصنيف مخرجات النظام المحاسبي بشقيه المالي و الإداري إلي نوعين : مخرجات يومية روتينية و مخرجات معلومات تغذية عكسية . و يتضمن هذا النوع الأول المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط و المعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية سواء مع أطراف و هيئات خارج الوحدة أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة . و من أمثلة هذه المخرجات أوامر الشراء ، محاضر الاستلام ، شيكات المدفوعات، فواتير البيع للعملاء ، أوامر الشحن إيصالات صرف و إيداع نقدية، شيكات رواتب و مكافآت العاملين ، أدونات الموارد و المهمات ... الخ . و تعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات المدخلات الرئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقيه المالي و الإداري لإخراج النوع الثاني من المخرجات و هي مخرجات معلومات التغذية العكسية. و يحتاج مستخدمي النظام المحاسبي إلي معلومات التغذية العكسية لتنظيم و إدارة و تقسيم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية ، و يمكن تصنيف هذه المعلومات العكسية إلي ثلاثة أنواع : الأول خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي ، أما الثاني فيلفت النظر و يوجه الانتباه إلي شيء معين ، أما النوع الثالث من المعلومات العكسية فيكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل و يتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات العكسية في شكل تقارير ينتجها النظام

المحاسبي و يتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة بما يتمشي مع تصنيف المعلومات العكسية و هي تقارير تشغيلية ، تقارير تخطيطية و تقارير رقابية .
(حسين، 1997، ص 67) .

• تقارير تشغيلية : Operational Reports

وتركز هذه التقارير على أن تعكس أحداث الماضي والحالات و الأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية ويتمثل الهدف الأساسي من هذه التقارير في تقديم تدعيم للأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال ويمكن تقسيم هذه التقارير التشغيلية بدورها إلى نوعين:

أ - تقارير وصفية : Status Reports

وتوصف هذه التقارير حاله وظروف نشاط أو تشغيل معين داخل الوحدة في نقطه زمنية معينة فمثلا تصف الميزانية العمومية للوحدة المركز المالي لها في تاريخ معين وهو تاريخ إعداد هذه الميزانية كما تظهر تقارير المخزون الكميات المتاحة من هذا المخزون لحظه إعداد التقارير كما تظهر تقارير التوزيع الزمني لأعمار أرصدة العملاء الوضع الحالي لأرصدة العملاء ويلاحظ أن المعلومات المحتواة في مثل هذه التقارير تعتبر صحيحة ومعبره عن الواقع فقط وقت إعداد هذه التقارير و بذلك تصبح هذه المعلومات تاريخية و محدودة في منفعتها نظرا لاستمرار عمليات الوحدة وتغير الظروف و الأوضاع فيها من فتره إلى أخرى لذلك تتوقف طول فتره فعاليه التقارير على حجم نشاط الوحدة الاقتصادية فكلما كبر حجم النشاط كلما زادت احتياجات الإدارة إلى التقارير كلما قصرت فتره فعاليه مثل هذه التقارير أو بمعنى آخر كلما ازدادت الحاجة إلى ضرورة إعداد مثل هذه التقارير على فترات متقاربة.

ب - تقارير النشاط : Activity Reports

وهي تقارير تلخص وتعبّر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة العمليات التشغيل خلال فتره معينة مثل قائمة الدخل وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون، التقارير الدورية عن المبيعات كشوفات مرتبات و أجور العاملين قوائم التدفقات النقدية ملخصات أحجام وتكاليف الإنتاج وتوزيع استخدامات القوى العاملة... الخ فعلى سبيل المثال تلخص قائمه الدخل لوحدة معينة في مجال الأعمال إيرادات ومصروفات هذه الوحدة خلال فتره زمنية معينة بغرض تحديد نتيجة الأعمال عن هذه الفترة، وعلى الرغم من إعداد هذه التقارير أساساً لأغراض تقييم الأداء إلا أنها تساعد المديرين مساعدة فعالة في اتخاذ

القرارات فهي من ناحية تعتبر مدخلات أساسية لتقارير الأداء وذلك لمقارنتها بالمعايير و الموازنات المعدة مقدماً و بالتالي تصبح أداة رقابية هامة ومنذر للخطر قبل وقوعه كما أنها من ناحية أخرى تفيد في اكتشاف أو توقع المشاكل في حينها واتخاذ القرار الملائم قبل تفاقم أو حتى قبل وقوع هذه المشكلة فمثلا يستطيع المدير المالي بمراجعة الملخصات الخاصة بعمليات السحب و الإيداع اليومي بالبنك أن يكتشف أو يتوقع مشكلة سيولة في حالة اتجاه الإيداعات إلى انخفاض في مقابل زيادة في السحب و بالتالي يستطيع أن يقرر قبل تفاقم أو ظهور هذه المشكلة أن يعدل من السياسة الائتمانية للشركة أو يتفاوض على قرض بشروط ميسره أو يدير أي مصدر آخر للتمويل من ناحية أخرى يمكن أن تكون هذه التقارير أداة تخطيطية فمثلا يستطيع كل من مدير التسويق ومدير الإنتاج احتساب معدل دوران المخزون و الذي يعتبر من العوامل الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط الإنتاج من المعلومات التي تحتويها قائمه الدخل وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون من البضاعة التامة.

(محمود ، 2007)

• تقارير تخطيطية: Planning Reports

هناك العديد من التقارير التخطيطية التي تساعد المديرين في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمستقبل وعاده ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية Analytical Reports تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل فعاده ما تتضمن التقارير التحليلية معلومات تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات مؤشرات ظروف أو علامات معينة داخل الوحدة وتهدف هذه التقارير إلى إمداد المديرين بفهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشرافهم وذلك لتحسين عمليات التخطيط و الرقابة فمثلا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلاً لسلوك العملاء في الدفع في تحديد السياسة الائتمانية للوحدة في مجال العمال أيضا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلاً للاحتياجات النقدية بناء على تحصيل المدفوعات النقدية و الأجر و المرتبات في تخطيط سياسات الائتمان الممنوحة للعملاء ، و عاده ما يتم في معظم الوحدات الإقتصادية الكبيرة إعداد موازنة شاملة رئيسيه Master Budget لتخطيط أعمال الوحدة ككل ويتفرع من هذه الموازنة الرئيسية مجموعه من الموازنات الفرعية مثل الموازنات الرأسمالية الموازنة النقدية ، خطة الاستخدام وتوزيع القوى العاملة، موازنة الشراء من المواد الخام ، موازنة الإنتاج ، خطة البيع والتسويق ... الخ وتعتمد القرارات التخطيطية اعتماداً كبيراً إن لم يكن كلياً على مثل هذه التقارير والموازنات فيمكن أن يؤدي التنبؤ بالمبيعات إلى قرار بالتغير في الأسعار أو الدخول في أسواق جديدة أو زيادة ميزانية

الإعلان كما يمكن أن تؤدي الموازنات الخاصة بالإنتاج و العمالة إلى قرارات خاصة بشراء أصول جديدة أو تعيين عمالة جديدة أو إعادة جدولته الإنتاج وما إلى ذلك.

• تقارير رقابية : Control Reports

وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط لها وذلك بمقارنه النتائج الفعلية مع النتائج المخططة المحددة مقدماً وتحديد أي اختلافات هامة وجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها ومن أمثلتها تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكاليف المختلفة تقارير مقارنة الأرباح الفعلية بالأرباح المخططة لمركز الربحية المعين، تقارير مقارنه الجودة الفعلية للمنتجات مع معايير الجودة الموضوعية وما شابه ذلك . وتبدو أهمية التقارير الرقابية واضحة حيث تظهر هذه التقارير أي خلل في العمليات مما يستدعي اهتمام المديرين ويلفت نظرهم خصوصا في الحالات التي تبدو متكررة أو تكون مقدمات إلى مشاكل خطيرة قد تؤثر بشكل كبير على الوحدة الاقتصادية ككل لذلك يهتم المديرون و خصوصا مديرو الإدارة الوسطى و الإدارة الدنيا اهتماما كبيرا في هذه التقارير حتى يمكن تفادي هذه المشاكل في وقت مبكر بقدر المكان مما يجنب الوحدة مشاكل خطيرة ويجنب هؤلاء المديرين العقوبات و التناقذات التي يمكن أن توجه إليهم من رؤسائهم بسبب هذه المشاكل.

(المزيني ، 2002)

مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق أهداف المنظمة:

يستطيع نظام المعلومات في المنظمة تقديم عدد من المساهمات أو العوائد فمثلا IS الجديد أو المعاد تجديده ينظم الأعمال أليا ويقلل الأخطاء ويقدم خدمات جيدة ومبتكرة للزبائن، ومن هذه المساهمات ما يمكن قياسه والبعض يصعب قياسه فالعوائد التي يمكن قياسها تتمثل في تخفيض التكاليف التي تتحملها المنظمة، أما التي يصعب قياسها فلها مردود إيجابي على القيمة السوقية للمنظمة وسمعتها ومن ثم تحسين الربحية وتحقيق ميزة تنافسية ويمكن تحديد هذه المنافع في التالي:

1. تقليل الأخطاء
2. زيادة المرونة
3. زيادة سرعة النشاط
4. تحسين التخطيط والرقابة الإدارية

5. فتح أسواق جديدة و زيادة المبيعات

6. الميزة التنافسية

7. زيادة المرونة التنظيمية

8. زيادة معنويات الموظفين

ومن الأهداف الأساسية لقياس مساهمات أو منافع نظم المعلومات ما يلي:

- تقرير جدوى إنشاء نظام معلومات محاسبي مبني على استخدام معدات وأجهزة حديثة ، وذلك عن طريق تجميع المنافع الصافية المقدره لمستخدمي المعلومات ومقابلتها بالتكلفة الرأسمالية لإنشاء النظام الجديد .
 - تقرير جدوى إنشاء تغيير في خاصية من خصائص النظام الحالي ، فقد يتطلب قسم معين مثلا معلومات بدرجة تفضيل أكثر ، ومثل هذا التغيير يؤدي إلى تكلفة مضافة لا بد وان تقابلها منفعة مضافة تبرر ذلك .
 - تقرير جدوى الحصول على معلومات معينة من عدمه ، فإذا لم يكن للمعلومات التي تنتجها المحاسبة قيمة اقتصادية ، فلا مبرر لإنتاجها . وفي جميع الأحوال قد يكون الهدف الأساسي من نظام المعلومات المحاسبي هو تعظيم الربحية ، ولكن هناك أهداف أخرى يتوقع أن يحققها النظام المحاسبي مثل توفير خدمات أفضل أو توجيه العناية لظاهرة التعليم عن طريق بيانات التدفق العكسي ، أو تخفيض التكاليف .
- إن التطورات الحالية في مفاهيم قيمة المعلومات قد اتصفت بالتركيز على قيمة المعلومات من ناحية واحدة محددة وهي القرار ، بمعنى أن نظام المعلومات المحاسبي يكون له قيمة فقط عندما تؤثر المعلومات المتولدة عنه في القرارات التي يتم اتخاذها ، أي تسهل اتخاذ القرار وتحسن العوائد المتوقعة منه ، وهذا يعني أن منفعة نظام المعلومات المحاسبي تتوقف على قدرته في تخفيض عنصر عدم التأكد .

(الكردي ، 2005)

• دور نظام المعلومات المحاسبي في عملية اتخاذ القرارات:

يمكن النظر إلي أنظمة المعلومات في المشروع علي أنها وسائل لاكتشاف الحقائق ذات الصلة بالقرارات الإدارية. فصاحب المشروع الفردي الصغير يعتمد عند اتخاذه للقرارات علي ذاكرته و مشاهدته الشخصية ، فذاكرته تحوي ما قد يحتاج إليه من بيانات . غير أن مقدرة ذاكرة الفرد محدودة ، و كلما ازداد عدد و نوع الخبرات التي يود متخذ القرارات أن يستند إليها بصدد اتخاذه للقرارات كلما ظهرت الحاجة إلي وسائل أخرى لاستكمال احتياجاته.

و تزداد المشكلة تعقيدا مع حجم المشروع ، حيث لا توجد ذاكرة طبيعية للمشروع، بل ذاكرة الموظفين الذين يعملون بأقسامه المختلفة. و قد يتعرض المشروع إلي فقدان ما تجمع من بيانات في ذاكرة موظفيه إذا ما قرروا ترك أعمالهم به ، لذلك تظهر الحاجة ماسة إلي أنظمة للمعلومات تقوم بتجميع و حفظ البيانات.

و يقوم جامع البيانات بملاحظة الأحداث الاقتصادية في المشروع ، و إرسال إشارات عنها إلي متخذ القرارات الذي يقوم بدوره بتفسيرها في ضوء المعلومات السابق تخزينها في ذاكرته ، و ما يشاهده في مناخ العمل . فإذا كان الاتصال فعالا ، فان الإشارات التي يرسلها جامع البيانات سوف تحدث نفس الأثر في متخذ القرارات كما لو شاهد الأحداث بنفسه.

(R.J. Chambers,1969)

و في دراسة أخيرة قدم لنا ايجيري ، و جيديكي ، و نايت تحليلا نظريا عن العلاقة بين البيانات المحاسبية و عملية اتخاذ القرارات في المشروع . و يقوم التحليل المذكور علي تمييز عملية اتخاذ القرارات بثلاثة عوامل رئيسية هي :

- أ . مدخلات القرارات .
- ب . مخرجات القرارات .
- ج . نماذج اتخاذ القرارات.

فمدخلات القرار عبارة عن العوامل التي يستند إليها متخذ القرار بصدده اتخاذ القرار الإداري . و مخرجات القرار عبارة عن القرار الذي يقوم باتخاذ مدير المشروع . أما نماذج اتخاذ القرارات فهي تمثل العلاقة التي تربط بين القرار و مجموعة من مدخلات القرار .

و تجدر الإشارة إلي أن أحد الأغراض الرئيسية لإعداد و توزيع البيانات المحاسبية هو مساعدة متخذ القرارات في عملية التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات التي يقوم بالاستناد إليها ، حيث أن مثل هذا التنبؤ بقيمة المتغيرات يعتبر ركنا أساسيا في عملية اتخاذ القرارات . لذلك يمكن القول بأن مساهمة نظام المعلومات المحاسبي تنحصر في توليد البيانات ذات الطابع الاقتصادي التي يستند إليها متخذ القرارات في التنبؤ بقيمة المتغيرات في نماذج اتخاذ القرارات التي يقوم باتباعها في الاختبار من بين استعمالات الموارد الاقتصادية المحدودة لإدارة المشروع.

(أحمد ، 1995 ، ص16-18) .

الفصل الثالث

معايير جودة البيانات

المالية

- مقدمة
- مفاهيم جودة البيانات المالية
- أهم الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB :
- 1. الملاءمة
- 2. الموثوقية
- المشاكل و المحددات لاستخدام الخصائص النوعية
- الخصائص النوعية حسب معايير المحاسبة الدولية
- 1. القابلية للفهم
- 2. الملاءمة
- 3. إمكانية الاعتماد علي البيانات
- 4. القابلية للمقارنة
- القيود علي المعلومات الملائمة و التي يمكن الاعتماد عليها
- مقارنة بين معايير مجلس المحاسبة المالية الأمريكي و معايير المحاسبة الدولي

مقدمة :

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تنتم بها المعلومات المحاسبية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيجابيا ضروريا وما لا يعتبر كذلك. ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية على أساس أهداف القوائم المالية التي يركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشآت. ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين كما يجب أن تنج عنايةهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم.

و لكي تكون المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمي تلك القوائم ، يجب أن تتصف بخصائص معينة إلي وجود مقاييس و معايير تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لمستخدمي تلك المعلومات و ذلك لتحقيق الأهداف المرغوبة (الليثي، 2003، 2002، ص 181-189) .

وأخيرا فإن التزام الشركة بتحسين درجة الشفافية ، من خلال اتخاذ إجراءات إضافية بخلاف القواعد النظامية ، يؤدي أيضا إلى زيادة درجة الجودة التي يمكن أن تتصف بها التقارير المالية.

و سوف يقوم الباحث من خلال هذا الفصل بتوضيح أهمية وجود معايير للبيانات المالية و كذلك توضيح تلك المعايير اللازم توفرها في البيانات المالية ، و المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية.

• مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية:

إن تحديد أهداف التقارير المالية هي نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية ، فالأهداف هي القاعدة العامة التي عليها يتم تقييم البدائل المحاسبية، و عليه فإنه طالما أن هناك مجال للمفاضلة بين طرق و أساليب القياس و الإفصاح فإنه يجب أن يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح أكثر المعلومات فائدة في مجال ترشيد القرارات.

و يقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تنتم بها المعلومات المحاسبية المفيدة ، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين

عن وضع المعايير المناسبة و كذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق و الأساليب المحاسبية البديلة.
(جربوع ، 2001 ، ص 71)

كما هو معروف بأن إدارات الشركات جميعها، ودون استثناء تعمل كوكيل لإدارة أعمال الشركة وذلك بالنيابة عن أصحابها، ولضمان نزاهة تلك الإدارات ظهرت نظرية المحاسبة Accounting Theory لتحكم تلك العلاقة بمبادئ محاسبية عديدة تلزم الشركات بتسجيل جميع عملياتها ضمن قواعد وأصول تضمن نزاهة العمل ضمن نظام محاسبي محدد.
تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم مقومات اتخاذ القرار وبالذات عندما تتوافر فيها معايير جودة المعلومات، ومنها الملاءمة والوقتية، والإفصاح الكافي أو الأمثل والأهمية النسبية، وقابلية المعلومات للمقارنة، وحيادية المعلومات وأمانتها، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها.
(أبو الفرج ، تغريد ، 1997)

وبالاعتماد على نظرية المحاسبة أخذت عدة مجالس محاسبية متخصصة على عاتقها إصدار المعايير المحاسبية المختلفة التي توجه وتلزم إدارة الشركة بالتقيد بإصداراتها في عملية القياس والاعتراف بالعمليات التجارية التي تقوم عليها، وصولاً إلى قوائم مالية يتوفر فيها ما تم الاتفاق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبذلك يستطيع متخذ القرار الاعتماد على تلك القوائم المالية والتي يجب أن تكون مدققة من طرف خارجي مستقل يشهد بأن إدارة الشركة قامت بالتقيد بجميع معايير المحاسبة المنصوص عليها من قبل المجالس المختصة.

(القشي ، الخطيب، 2004 ، ص 6)

ومن الحقائق المذكورة أعلاه، توجهت مجالس معايير المحاسبة المتخصصة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.
من المهم جداً أن نتذكر، بأن المعلومات المحاسبية النابعة من النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بعدة خصائص معينة، لكي تكون مفيدة لصاحب القرار ، الذي في النهاية أعدت من أجله.

• الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق FASB :

يعد البيان رقم /2/ الصادر عن هيئة معايير المحاسبة المالية FASB عام 1980 بعنوان " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " الدراسة الأكثر شمولية و أهمية . فقد اعتمد FASB علي مجموعة دراسات سابقة رائدة أهمها :

دراسة الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA بعنوان " بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة " عام 1966 .

البيان رقم /4/ الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بعنوان " المفاهيم الأساسية و المبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية لمنشآت الأعمال " عام 1970 .
دراسة لجنة تروبلود TRUEBLOOD الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA بعنوان " أهداف القوائم المالية " عام 1973 .

(حنان ، حلوة ، 2003 ، ص 184)

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات ، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية). "المفهوم المحاسبي رقم (2) جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (1) والمفاهيم الأخرى اللاحقة ، والذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية. محاولا الإجابة عن السؤال التالي: ما هي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة؟"

(Schroeder, 2001)

أهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي:

- 1- ملائمة المعلومات (Relevance)
- 2- إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها (Reliability)

الملائمة Relevance :

ومن الأمور المهمة ، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملائمة و الموثوقية) بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمو المعلومات) .

وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يوجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم ، وطبيعة ومصادر المعلومات التي

يحتاجها ، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة ، والمقدرة على تحليل المعلومات ، ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذ القرار .

وقبل المضي بشرح جميع الخصائص ، وبالنظر للشكل (1-2) نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية . ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

1- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

2- يكون للمعلومات قدرة تنبؤية.

3- يكون للمعلومات قدرة على التغذية المرتدة.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توفر مجموعة من الخصائص الفرعية هي(Hendriksen, 1992):

1- إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيل الظواهر والأحداث).

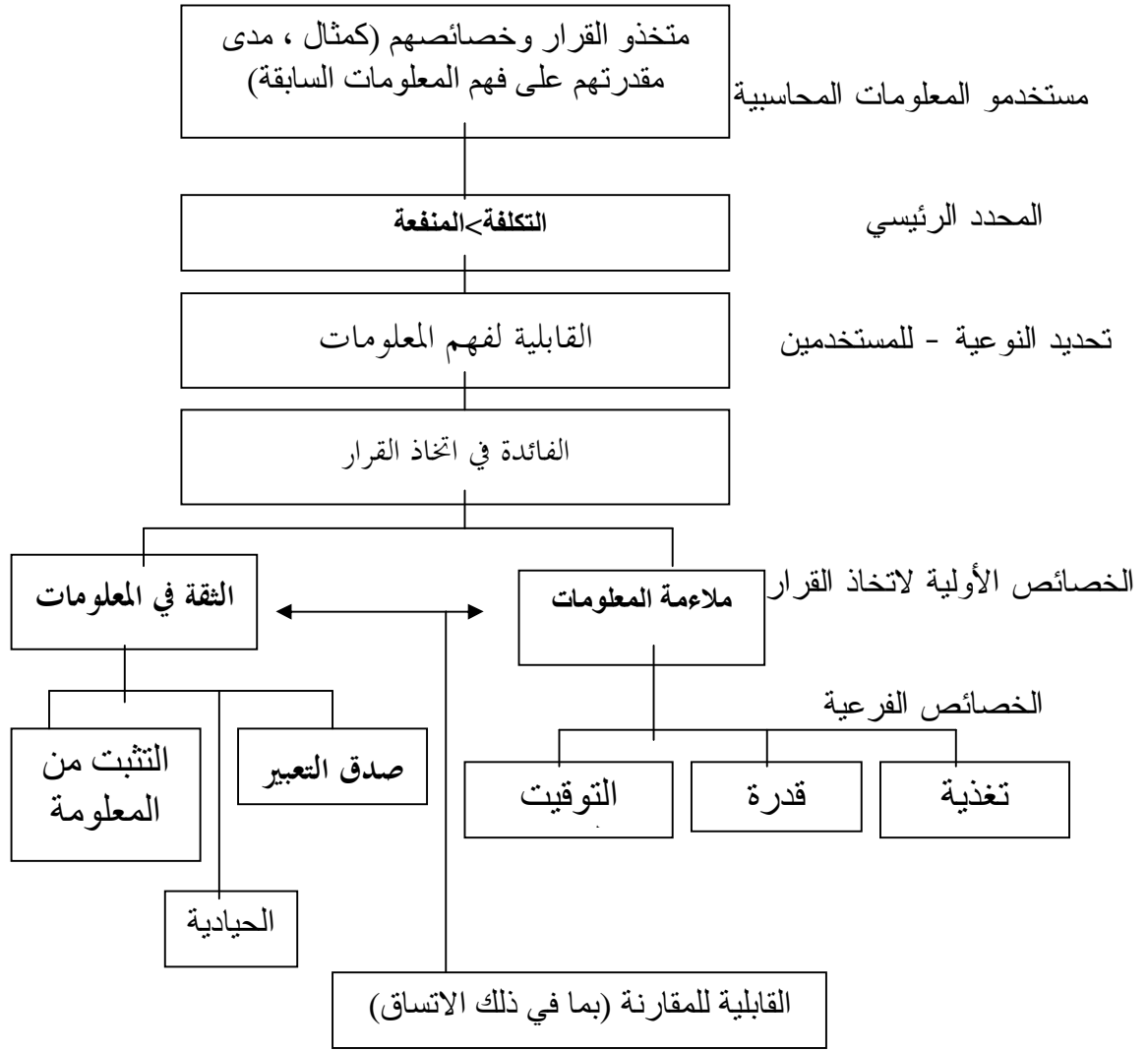
2- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها .

إن قابلية المعلومات للمقارنة وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية تعتبر خاصية متداخلة مع خاصيتي الملاءمة و الموثوقية .

هناك محددان رئيسيان لاستخدام الخصائص السابقة هما :

1- اختبار مستوى الأهمية

2- اختبار التكلفة / العائد



الشكل رقم (3.1) * خصائص البيانات المالية.

(Hendriksen , 1992, P 132)

يغلب على هذين القيدتين الصفة الكمية (على خلاف الخصائص السابقة). إن الأهمية النسبية لكل خاصية سوف تحددها ظروف الحال كما أنها سوف تختلف من شخص إلى آخر. فعادة ما يحدد مستخدم القرار طبيعة وأهمية المعلومات بالنسبة له. إن قابلية المعلومات للفهم لا تعتمد على الخصائص المتعلقة بذات المعلومات بل تعتمد أيضا على خصائص أخرى تتعلق بمستخدمي المعلومات المحاسبية مثل مستوى التعليم، والإدراك وكمية المعلومات السابقة المتوفرة لديهم، هذا ما يفسر لنا كون خاصية قابلية المعلومات للفهم كحلقة وصل بين خصائص المعلومات وخصائص مستخدميها . لذلك يقع على عاتق معدي التقارير المالية مهمة الموازنة بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي هذه التقارير .

مفهوما الملاءمة و الموثوقية :

أولاً: خاصية الملاءمة : "تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة" (الشيرازي، 1990).. أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار .

إن المعلومات المحاسبية الملائمة تمكن مستخدميها من :

- 1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية ..
- 2- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
- 3- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية .
- 4- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات .

تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ أن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة ، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة .

مما تقدم يمكن أن نستنتج بأن مفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية التالية:

- 1- التوقيت الملائم - أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كلما كان الاحتمال كبيراً في التأثير على قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كلما كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة أو صحيحة. لذلك فإن درجة معينة من صحة المعلومات ، ودقتها ، يمكن التضحية بها لغرض زيادة توقيت المعلومات. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائماً محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة ، هي تلك التي تتوفر في الوقت المناسب ، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس ، أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة (Hendriksen, 1992).

2- القدرة على التنبؤ - وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبؤية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من التنبؤ أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكاناته وقدراته في هذا المجال.
(Hendriksen, 1992).

3- القدرة على إعادة التقييم - ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول أن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة
(Hendriksen, 1992)

وتكمن أهمية خاصية الملاءمة ، في أن القرار الذي ينوي مستخدم المعلومات المحاسبية اتخاذه له أهميته وخطورته سواء كان هذا المستخدم مديرا أو مستثمرا. فنقطة البدء باتخاذ القرار هي مدى صحة و ملاءمة المعلومات التي توفرت له بالنسبة للقرار تحت الدراسة. إضافة إلى اهتمام المدير لمعرفة درجة السيولة التي تتمتع بها الشركة فانه يهتم كذلك ويركز على جانب الأصول المتداولة والخصوم المتداولة . أما المستثمر فانه يهتم بالأرباح المحققة من قبل الشركة حاليا ومستقبلا. لذلك فإن ما يهمه هو معرفة ربحية الشركة التي يمتلك أسهماً فيها أو ينوي الاستثمار فيها.

ولكن تعدد مستخدمي التقارير المالية، واختلاف أهدافهم يجعل مهمة المحاسب المتضمنة إنتاج وتأمين معلومات ملائمة ليس بالأمر اليسير. ومع ذلك، فان المحاسب يلعب دورا كبيرا في توفير المعلومات المحاسبية مسترشدا بالمفاهيم الأخلاقية كالصدق في التعبير، والعدالة، والحق، والإنصاف ، وعدم التحيز، والوضوح،... إلخ التي تعتبر أساسية بالنسبة لمهنته.

ثانيا: خاصية الموثوقية : تتعلق خاصية الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلا ومضمونا مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعتبر انعكاسا واضحا للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس

القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي: (أ) الصدق في التمثيل (ب) إمكانية التثبيت من المعلومات (ج) حيادية المعلومات .

أ- **الصدق في التمثيل** ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المقاييس (المعلومات) والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر - صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل . ولكي تكون المعلومات معبر عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما :

- تحيز في عملية القياس - أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا.

- تحيز القائم بعملية القياس وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال . أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية ، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

ب- **إمكانية التحقق والتثبيت من المعلومات** وتعني في المفهوم المحاسبي توفر شرط الموضوعية في أي قياس علمي . وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر باستخدام نفس الأساليب . أما إمكانية التثبيت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس ، ولكن هذه الخاصية لا تعتبر كافية لتحقيق الثقة في المعلومات لأن المعلومة قد لا تكون صادقة في التعبير عن مضمون الظواهر المراد قياسها والإفصاح عنها . أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبيت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبيت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

ج- **حيادية المعلومات** وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين :

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن تنظيم السياسة المحاسبية.

- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

تعرف هيئة معايير المحاسبة المالية FASB التحيز في عملية القياس علي النحو التالي : "هو ميل للقياس بان يحدث ما يعبر عنه علي جانب أكثر من جانب آخر ، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال علي كلا الجانبين " . و هكذا فان الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس علي تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية.
(حنان ، 2003 ، ص 184)

• المشاكل والمحددات لاستخدام الخصائص النوعية :

- 1- احتمالات التعارض بين الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية (أي الملاءمة و الموثوقية). إذ لا يوجد توافق بين ملاءمة المعلومات ودرجة الوثوق بها، فمثلا قد ترفض معلومة معينة أو تقبل إذا كانت ملائمة ولكنها غير موثوق بها، أو أنها موثوق بها ولكنها غير ملائمة. فأرقام التكلفة التاريخية تتمتع بدرجة عالية من الثقة لخلوها من التحيز ، إلا أن الأرقام التاريخية تتمتع بدرجة منخفضة من الملاءمة لأن تلك الأرقام أقل ارتباطا - أو تمثيلا- للواقع الفعلي.
- 2- احتمالات التعارض بين الخصائص الفرعية كالتعارض بين التوقيت الملائم والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، فقد تصل المعلومة في الوقت المناسب ولكنها لا تملك قدرة تنبؤية عالية، كما في حالة أرقام التكلفة التاريخية. كذلك ، أن السرعة في إعداد المعلومات غالبا ما يكون على حساب درجة الدقة والاكتمال وعدم التأكد.
- 3- ليست كل المعلومات الملائمة والموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة لأنها قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر. (اختبار مستوى الأهمية) إن البند يعتبر مفيدا وذو أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو الإفصاح عنه بطريقة محرفة إلى التأثير على متخذ القرار.
- 4- كذلك قد تكون تكلفة الحصول على المعلومات أكبر من العائد المتوقع منها. (اختبار التكلفة / العائد). فالمعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف مستخدمي القوائم المالية لا تعتبر معلومات مهمة وليس هناك ما يدعو إلى الإفصاح عنها. إن القاعدة العامة فيما يتعلق باختبار محدد التكلفة والعائد هي أن المعلومات المحاسبية يجب عدم إنتاجها وتوزيعها إلا إذا زادت منفعتها عن كلفتها وإلا فإن الشركة تتكبد خسارة عند الإفصاح عن تلك المعلومة ، وذلك بسبب الإفصاح عن معلومات كلفتها تفوق منفعتها.

5- قد تكون المعلومات المحاسبية ملائمة وموثوق بها إلا أن استخدامها يواجه صعوبة فهمها ، وتحليلها واستخدامها في نموذج القرار الذي يواجهه. على الرغم من أن المعلومات ينبغي أن تكون مفهومة، وصفة الفهم هذه تعكسها خصائص السهولة والوضوح التي تتميز بها المعلومات المنشورة. ولكن هناك عدد كبير من المستخدمين يمتلكون مستويات استيعاب وتعليم مختلفة وكذلك أهداف مختلفة ومتعددة مما يجعل من هذه المهمة صعبة للغاية بالنسبة للمحاسب. لذلك يقع على عاتق المحاسب باعتباره الجهة التي تعد التقارير المالية مهمة التوفيق بين الرغبات والصفات المتعددة والمتباينة لمستخدمي المعلومات المحاسبية التي تحتويها تلك التقارير.

6- بالرغم من أهمية المقارنة في عملية اتخاذ القرار. فإن ما يهتم به مستخدمو المعلومات المحاسبية مقارنة المعلومات الخاصة بشركة معينة مع شركات مشابهة أو منافسة أو مع القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه هذه الشركة. إلا أن عملية المقارنة سواء المكانية أو الزمانية قد لا تكون ذات جدوى عندما لا تلتزم الشركات (أو الشركة) بسياسة التماثل أو الاتساق وعدم تغيير الطرق المحاسبية بمجرد الرغبة في التغيير وعند تغيير تلك الطرق فإنه من الضروري الإفصاح عن هذا التغيير والآثار المترتبة نتيجة هذا التغيير على الوضع المالي ونتيجة النشاط للشركة ذات العلاقة.

(جربوع ، 2001 ، ص 71)

• الخصائص النوعية للبيانات المالية حسب معايير المحاسبة الدولية:

• تتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين. وهناك أربعة خصائص نوعية أساسية هي القابلية للفهم و الملاءمة و إمكانية الاعتماد (الوثوق) والقابلية للمقارنة. (جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية، 1996 ، ص 28-34 .

1. القابلية للفهم

تعتبر القابلية للفهم من جانب المستخدمين أحد أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات الواردة بالبيانات المالية. ولهذا الغرض فإنه يفترض بأن يكون المستخدمون على علم كاف بالأنشطة التجارية والاقتصادية و بالمحاسبة، وأن يكون لديهم الرغبة لدراسة

المعلومات بعناية. ومع ذلك فإنه لا يجوز استبعاد أية معلومات تتعلق بمسائل معقدة وتعتبر ملائمة لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بمعرفة المستخدمين بحجة أنه قد يصعب على بعض المستخدمين فهمها.

2. الملاءمة

كي تكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون ملائمة لاحتياجات متخذي القرارات. وتعتبر المعلومات ملائمة للمستخدمين إذا كان لها تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذونها، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية و المستقبلية أو تعزيز أو تعديل ما سبق التوصل إليه من تقييم.

- هناك تداخل بين القدرة التنبؤية للمعلومات وقدرتها على تعزيز التوقعات. فعلى سبيل المثال، تعتبر المعلومات عن قيمة ومكونات الموجودات التي بحوزة المنشأة ذات فائدة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بمدى قدرة المنشأة على استغلال الفرص المتاحة في المستقبل، وكذلك مقدرتها على مواجهة المواقف المناوئة أو المعاكسة. وتلعب نفس المعلومات دورا في تعزيز التوقعات الماضية، كما هو الحال عند إعادة هيكلة المنشأة ونتاج عملياتها المخططة.

- تستخدم المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والأداء (نتائج الأعمال) في الماضي كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء في المستقبل بالإضافة إلى أية أمور أخرى تهم المستخدمين بصورة مباشرة مثل أرباح الأسهم والرواتب وتحركات أسعار الأسهم ومدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها عند استحقاقها. ولا يشترط لأن تكون للمعلومات قدرة تنبؤية أن تكون صراحة في صورة تنبؤات، ومع ذلك فإنه يمكن تحسين القدرة على عمل تنبؤات باستخدام البيانات المالية من خلال أسلوب عرض المعلومات المتعلقة بالعمليات والأحداث الماضية. فعلى سبيل المثال يمكن زيادة القدرة التنبؤية بالدخل عن طريق الإفصاح بصورة مستقلة عن بنود الدخل والمصروفات غير العادية وغير المتكررة.

• الأهمية النسبية

تتأثر ملاءمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية. ففي بعض الحالات تكون طبيعة المعلومات وحدها كافية لتحديد ملاءمتها، فمثلاً قد تؤثر التقارير المتعلقة بأحد القطاعات الجديدة بالمنشأة على تقدير المخاطر والفرص التي تواجهها المنشأة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها ذلك القطاع خلال الفترة محل التقرير. وفي حالات أخرى يكون من الضروري معرفة كل من طبيعة المعلومات وأهميتها النسبية، مثال ذلك قيمة كل صنف من الأصناف الرئيسية للمخزون .

تعتبر المعلومات هامة نسبياً إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على البيانات المالية. وتتوقف الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ وفي ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه ولذا فإن الأهمية النسبية تعتبر حداً قاطعاً أو نقطة فاصلة أكثر من كونها خاصية نوعية يجب توافرها في المعلومات لكي تكون نافعة.

تهتم التقارير المحاسبية فقط بالمعلومات التي تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون للقوائم المالية . و هذه الصفة للمعلومات المحاسبية تعني انه لكي يتم تحري الدقة فيما يتعلق بالبيانات الواجب الإفصاح عنها ، فان البند يجب أن يكون ذات أهمية نسبية بحيث أن القرارات التي يتخذها المستخدمون تتأثر به ، . و تعتمد درجة التأثير على حجم و طبيعة البند و الظروف التي يتم فيها استخدام التقدير الشخصي.

(الدهراوي ، 2001 ، ص 37)

ت - إمكانية الاعتماد أو الوثوق في المعلومات المالية

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب الوثوق بها ، أي يمكن الاعتماد عليها. وتعتبر المعلومات موثوق بها إذا كانت خالية من الأخطاء المادية والتحيز ويمكن الاعتماد عليها بواسطة المستخدمين في التمثيل بصدق عما تمثله أو ما يتوقع أن تمثله بدرجة معقولة.

قد تكون المعلومات ملاءمة ولكن غير موثوق بها بدرجة عالية بسبب طبيعتها أو مدلولها لدرجة قد تجعل الاعتراف بها مضللاً. مثال ذلك حالة مطالبة بالتعويض عن أضرار لازالت موضع نزاع قانوني من حيث إثبات الحالة أو قيمتها، وفي مثل هذه الحالات قد يكون من غير المناسب أن تعترف المنشأة بقيمة المطالبة بالكامل بالميزانية، فلأنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن قيمة المطالبة والظروف المحيطة بها.

• التمثيل الصادق

لكي تكون المعلومات موثوق فيها فإنها يجب أن تمثل بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها أو يفترض أن تمثلها بدرجة معقولة. لذا فإنه يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات و الأحداث وغيرها التي ينتج عنها موجوداتها و مطلوباتها و حقوقا مالية للمنشأة في تاريخ الميزانية والتي تستوفى معايير التحقق.

تتعرض معظم المعلومات المالية لبعض مخاطر كونها قد لا تمثل بأمانة تامة العمليات والأحداث التي تهدف إلى تمثيلها. ولا يرجع ذلك إلى التحيز بقدر ما يرجع أساسا إلى صعوبات متأصلة إما في تحديد العمليات والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أو في تطبيق أساليب القياس والعرض المستخدمة لتوصيل المعلومات التي تنطوي عليها تلك العمليات و الأحداث. وفي حالات معينة قد تكون عملية قياس الآثار المالية لبعض البنود غير مؤكدة بدرجة كبيرة مما يدفع المنشأة عموما إلى عدم الاعتراف بها بالبيانات المالية. ومن أمثلة ذلك أنه قد يتكون شهرة محل للمنشأة بمرور الوقت إلا أن هناك بصفة عامة صعوبة في تحديد أو قياس تلك الشهرة بطريقة موثوق فيها، ومع ذلك فإنه في حالات أخرى قد يكون من المناسب الاعتراف بالبنود مع الإفصاح عن مخاطر الأخطاء المتعلقة بالاعتراف بتلك البنود وقياسها.

• تغليب الجوهر على الشكل

لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها من الأحداث التي تمثلها فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لجوهرها وواقعها الاقتصادي وليس فقط طبقا لشكلها القانوني، إذ لا يتطابق جوهر العمليات والأحداث في كافة الأحوال مع شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، قد تقوم إحدى المنشآت بنقل ملكية أحد الموجودات إلى طرف آخر بحيث تظهر المستندات بوضوح انتقال الملكية إلى الطرف الآخر، ومع ذلك قد تكون هناك اتفاقيات بين الطرفين تضمن استمرار المنشأة في الاستفادة بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالأصل. في مثل هذه الحالات لا يجب الاعتراف بعملية بيع حيث لا يعكس شكل حقيقة العملية التي تمت (بافتراض أنه كانت هناك عملية أصلا).

• الحيادية

و هذا العنصر ذو صلة وثيقة بمبدأ الموضوعية ، و له أهمية خاصة يجب مراعاتها لذي إعداد القوائم المالية المنشورة و ذلك بالحرص علي ان تظهر تلك البيانات حقيقة أوضاع الشركة المصدرة للبيانات كما هي ليس بالصورة التي تحقق رغبة فئة معينة . و تشكل

خاصيتا الموثوقية و الملائمة معا المعيار الذي يحدد قيمة المنفعة أو الإفادة التي يحققها مستخدم المعلومات المحاسبية .
(مطر ، السويطي ، 2008 ، ص 334)

• التحفظ (الحيطة والحذر)

يواجه معدي البيانات المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات و عدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمانات. ويتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداها، وبتطبيق أساس التحفظ عند إعداد البيانات المالية. والتحفظ هو مراعاة لمحرجة معقولة من الحذر عن ممارسة السلطات التقديرية اللازمة للتوصل إلى التقديرات في ظل ظروف عدم للتأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل أو تشير المطلوبات والمصروفات بأقل مما يجب. ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض للتعهد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية البيانات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الوثوق بها ولمكانية الاعتماد عليها.

• الاكتمال

لكي تكون المعلومات الواردة بالبيانات المالية موثوقا بها فإنها يجب أن تكون مكتملة في حدود ما تسمح به اعتبارات الأهمية النسبية للتكلفة. فقد يؤدي حذف بعض المعلومات إلى جعل البيانات المالية مزيفة ومضللة ومن ثم تفقد مصداقيتها ولا تكون ملائمة.

4- القابلية للمقارنة

يجب أن يكون مستخدم البيانات المالية قادرين على إجراء مقارنات للبيانات المالية على مر الفترات الزمنية المختلفة، وذلك لتحديد بعض الاتجاهات المتعلقة بمركز المنشأة المالي وأدائها. كما يجب أن يكونوا أيضا قادرين على مقارنة البيانات المالية لمختلف المنشآت وذلك لتقييم المركز المالي والأداء النسبي وكذلك التغيرات في المراكز المالية لتلك المنشآت. ومن ثم فإن طريقة القياس والعرض للأثر المالي للعمليات والأحداث المتشابهة يجب أن تكون متنسقة على مر الزمن بالنسبة للمنشأة الواحدة، كما يجب إعدادها أيضا بطريقة متنسقة بالنسبة للمنشآت المختلفة. (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، 2001 ، ص 9)

من النتائج الهامة للقابلية للمقارنة كأحد الخصائص النوعية هي إعلام مستخدمي البيانات المالية بالسياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد تلك البيانات وأية تغييرات تحدث في تلك السياسات وكذلك الآثار المترتبة على تلك التغييرات. ويحتاج مستخدمو البيانات المالية لأن يكونوا قادرين على التعرف على الاختلافات في السياسات المحاسبية التي اتبعتها نفس المنشأة في معالجة العمليات والأحداث المتشابهة من فترة إلى أخرى وكذلك على مستوى المنشآت المختلفة. ومما يساعد على تحقيق خاصية القابلية للمقارنة أن يتم الالتزام بما جاء بالمعايير المحاسبية الدولية، بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة بواسطة المنشأة.

يجب عدم الخلط بين الحاجة إلى القابلية للمقارنة وبين مجرد التوحيد كما يجب ألا يسمح لها بأن تكون عائقاً للأخذ بمعايير محاسبية مطورة. إنه من غير المناسب أن تستمر المنشأة في استخدام سياسة محاسبية معينة في المحاسبة على عملية أو حدث إذا ما كانت تلك السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة وإمكانية الاعتماد على المعلومات أو الوثوق فيها، كما أنه من غير المناسب أيضاً عدم تغيير السياسات المحاسبية المتبعة إذا كانت هناك سياسات محاسبية أخرى بديلة أكثر ملاءمة ومصداقية في التعبير عن العمليات أو الأحداث المالية.

استجابة لرغبة مستخدمي البيانات المالية في مقارنة المركز المالي ونتائج الأعمال والتغييرات في المركز المالي للمنشأة الواحدة من فترة لأخرى، فإنه يجب أن تظهر البيانات المالية المعلومات المماثلة للفترات السابقة.

• القيود على المعلومات الملائمة والتي يمكن الاعتماد عليها :

التوقيت الملائم

قد تفقد المعلومات ملاءمتها إذا حدث تأخير غير ضروري في التقرير عنها. وقد تحتاج الإدارة إلى الملاءمة بين المزايا النسبية الناتجة عن توفير المعلومات في الوقت المناسب من جهة والحاجة إلى توفير خاصية إمكانية الاعتماد على المعلومات والوثوق بها من جهة أخرى. وقد يتطلب توفير المعلومات في توقيت مناسب في العديد من الحالات التقرير عن عملية أو حدث ما قبل معرفة كافة أبعاد تلك العملية أو الحدث مما يؤثر سلباً على الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. وعلى العكس من ذلك إذ أن تأخير التقرير عن العملية أو الحدث لحين معرفة كافة الأبعاد المتعلقة بالعملية أو الحدث يزيد كثيراً من الثقة في المعلومات ولكنها تصبح قليلة الفائدة في مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات في غضون ذلك.

ولتحقيق نوع من التوازن بين ملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها يجب دائما أخذ احتياجات عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية من المعلومات في الحسبان ومحاولة الوفاء بذلك بقدر الإمكان .

المواءمة بين التكلفة والعائد

تعتبر المواءمة بين التكلفة والعائد قيما وليست خاصية نوعية. إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها. إلا أن تقييم المنافع والتكلفة تعتمد بشكل كبير على التقدير الشخصي، بالإضافة إلى أن تكلفة إعداد المعلومات لا يتحملها بالضرورة من يستفيد بها. وقد يستفيد من المعلومات بعض المستخدمين الذين لم تعد من أجلهم تلك المعلومات، فعلى سبيل المثال، فإن توفير معلومات إضافية إلى المقرضين قد يؤدي إلى تخفيض تكلفة الاقتراض للمنشأة. ولهذه الأسباب فإنه يصعب تطبيق اختبار التكلفة / العائد على حالة معينة. ومع ذلك فإن واضعي المعايير المحاسبية بصفة خاصة وكذا القائمين على إعداد البيانات المالية ومستخدمي تلك البيانات يجب أن يكونوا على بينة من هذا القيد.

المواءمة بين الخصائص النوعية للمعلومات

عادة ما يتبين ضرورة إقامة التوازن أو المواءمة بين الخصائص النوعية للمعلومات. وبصفة عامة يجب إيجاد نوع من التوازن المناسب بين تلك الخصائص من أجل تحقيق أهداف البيانات المالية. وتخضع عملية تحديد الأهمية النسبية للخصائص في الحالات المختلفة للحكم والتقدير المهني.

الصورة العادلة والحقيقية / العرض العادل

عادة ما توصف البيانات المالية بأنها تظهر الصورة العادلة والحقيقية أو تعرض بأمانة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي لمنشأة معينة. وبالرغم من أن هذا الإطار لا يتعرض مباشرة لتلك المفاهيم إلا أن تطبيق كل من الخصائص النوعية الرئيسية والمعايير المحاسبية المناسبة عادة ما يؤدي إلى الحصول على بيانات مالية تظهر ما هو مفهوم بصفة عامة على أنه الصورة العادلة والحقيقية أو عدالة عرض تلك المعلومات.

مقارنة بين معايير مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB و معايير

المحاسبة الدولية : لقد اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي مجموعة من المعايير التي يجب أن تتوافر في البيانات المالية كي تكون ذا فائدة كذلك هناك معايير دولية

تتشرط بعض الخصائص و سوف نقوم بمقارنة بين تلك الخصائص كما هي موضحة في
الجدول (3.1) :

الجدول (3.1)

مقارنة بين معايير مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB و معايير المحاسبة الدولية

م	الخصائص	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي	المحاسبة الدولية
الخصائص الأساسية			
1	ملاءمة المعلومات .	X	X
2	إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها.	X	X
3	القابلية للفهم		X
4	القابلية للمقارنة		X
الخصائص الثانوية			
1	التوقيت الملائم	X	X
2	القدرة التنبؤية	X	X
3	التغذية المرتدة	X	
4	صدق تمثيل الظواهر و الأحداث	X	X
5	أن تكون المعلومات قابلة للإثبات	X	
6	حيادية المعلومات	X	X
7	الأهمية النسبية		X
8	تغليب الجوهر علي الشكل		X
9	الحيطة و الحذر		X
10	الاكتمال		X

لقد تبين من خلال الجدول السابق أن هناك توافق بين خاصيتين أساسيتين و هما خاصية ملاءمة المعلومات و إمكانية الاعتماد على المعلومات أو درجة الثقة بها و قد زادت معايير المحاسبة الدولية خاصيتين أخريان و هما القابلية للفهم و القابلية للمقارنة ، و قد زادت معايير المحاسبة الدولية خاصيتين إضافيتين و هي القابلية للمقارنة و القابلية للفهم و هي إضافة تزيد من جودة البيانات المالية المقدمة و فق المعايير الدولية.

أما الخصائص الثانوية فهناك إضافة كبيرة من معايير المحاسبة الدولية مما يؤدي إلي زيادة كبيرة في فائدة البيانات المالية ، فقد توافقت الخصائص في خاصية التوقيت الملائم و القدرة التنبؤية و صدق تمثيل الظواهر و الأحداث و حيادية المعلومات ، و قد زاد مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي خاصيتي التغذية المرتدة و أن تكون المعلومات قابلة للإثبات ، و في المقابل زادت معايير المحاسبة الدولية خاصية الأهمية النسبية و تغليب الجوهر علي الشكل و الحيطة و الحذر و الاكتمال ، و لكن يجب أن تتوافر مجموعة من تلك الخصائص السابقة كي يمكن الحكم علي البيانات المالية بأنها ذات فائدة لمتخذي القرار .

الفصل الرابع

واقع قطاع الخدمات في

قطاع غزة

- المقدمة
- مفهوم وطبيعة الخدمة
- خصائص وسمات الخدمات
- الأسس التي يستند إليها عند تصنيف الخدمات
- معايير الحكم على جودة الخدمة
- أهمية تحقيق كل من الفاعلية و الكفاءة في قطاع الخدمات بالدول
النامية
- واقع قطاع الخدمات في قطاع غزة

مقدمة :

يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات الهامة التي يلزم توافرها لنجاح المشروعات المختلفة في تحقيق أهدافها ، و دفع عجلات التنمية الاقتصادية سريعا إلي الأمام ، و قد أثبتت الدراسات أيضا أن هناك علاقة طردية بين التقدم الاقتصادي و الاجتماعي من ناحية و بين نسبة المشتغلين بقطاع الخدمات إلى مجموع السكان العاملين من ناحية أخرى ، حيث يترتب على زيادة نصيب قطاع الخدمات من الناتج القومي زيادة نسبة العاملين بهذا القطاع .
(خطاب ، 1985 ، ص 430)

مفهوم وطبيعة الخدمة :

يمكن تعريف الخدمة علي أنها " أي نشاط أو سلسلة من الأنشطة ذات طبيعة غير ملموسة في العادة و لكن ليس ضروريا أن تحدث عن طريق التفاعل بين المستهلك و موظفي الخدمة أو الموارد المادية أو السلع أو الأنظمة و التي يتم تقديمها كحلول لمشاكل العميل "
(الضمور ، 2002 ، ص 17)

و يمكن تعريف الخدمة على أنها "النشاط غير الملموس ، الذي يهدف أساساً إلى إشباع رغبات و متطلبات العملاء ، بحيث لا يرتبط هذا النشاط ببيع سلعة أو خدمة أخرى ". ووفقاً لهذا التعريف تتضمن الخدمات كلاً من الخدمات المهنية ، مثل المحاماة ، والمحاسبة ، والخدمات الصحية ، وكذلك الخدمات المالية ، مثل خدمات البنوك ، والنقل ، والإسكان ، والنظافة ، والخدمات التعليمية ... الخ.

لذلك عند الحديث عن الخدمات ، فإننا نتعامل مع شيء غير ملموس و الذي شراؤه ليس بالضرورة أن ينتج عنه ملكية ، بمعنى نقل مادي للشيء أو حيازته و لكن عند إنتاجه أو أثناء ذلك نحصل علي منافع أو فوائد.

خصائص وسمات الخدمات :

عموما إن الخدمات غير الملموسة و الطبيعة غير الملموسة للخدمات هي الأكثر هيمنة في تعريف الخدمات ، إضافة إلي الخصائص الأخرى ، و يمكن حصر الخصائص الأساسية للخدمات عن السلع الملموسة ، فيما يلي :

1. بالأصل الخدمات غير ملموسة ، أي من الصعب تذوقها ، و الإحساس بها ، و رؤيتها ، أو شمها أو سماعها قبل شرائها و هذا أهم ما يميزها عن السلعة . فالاتجاهات و الآراء حولها يتم البحث عنها قبل الحصول عليها ، و تكرار الشراء قد يعتمد علي

- الخبرة السابقة ، و المستهلك قد يحصل علي شيء مادي ملموس ليمثل الخدمة ، لكن في النهاية فإن شراء الخدمة هو شراء شيء غير ملموس .
2. و نعني بالتلازمية درجة الارتباط بين الخدمة ذاتها و بين الشخص الذي يتولي تقديمها ، أي من الصعب أحيانا فصل الخدمات عن شخصية البائع مقدمها لذلك فان أداء خدمة معينة قد يحدث جزئيا أو كليا في لحظة وقت استهلاكها ، فالسلع تنتج و تباع و تستهلك ، أما الخدمات فهي تباع و من ثم تنتج و تستهلك .
3. صعوبة تنميط الخدمة ، بمعنى عدم إمكانية تقديم خدمات متجانسة لكل العملاء ، حيث يختلف أداء مقدم الخدمة من فرد إلى آخر ، ومن وقت لآخر .
4. فنائية الخدمة ، بمعنى تلاشي الخدمة بعد تقديمها ، ومن ثم عدم إمكانية تخزينها للاستفادة من نتائجها مرة أخرى .
5. الخدمة لا تحتاج إلى الاستخدام الكثيف لقنوات التوزيع المادية ، كما هو الحال في السلع المادية ، وهو ما يؤكد على أهمية الاتصال المباشر بين شركات الخدمات و عملائها .
6. الملكية : عندما يستعمل المستهلك الخدمة فإنه لا يستطيع نقل ملكيتها إليه، فالمستفيد يشتري فقط حق استخدام الخدمة؛ مثل استئجار موقف سيارات لمدة ساعتين من الزمن.
7. عدم ثبات الطلب على الخدمات في كل الأوقات و المناسبات .
- (ناصر ، الأشقر ، 2005)

• أنواع الخدمات :

إن فهم طبيعة مشروعات الخدمات يتم من خلال التعرف علي طبيعة الخدمة التي تقدمها هذه المشروعات ، نظرا لانعكاس ذلك علي النظام المحاسبي المناسب لها ، و يمكن تقسيم الخدمات من حيث طبيعة تقديم الخدمة ، و أنواع التجهيزات أو الأفراد التي تقدم الخدمة علي النحو التالي :

خدمات تعتمد علي التجهيزات :

1. و تأخذ هذه الخدمات شكلا تدريجيا يبدأ من الخدمات كاملة الآلية مثل المحطات الآلية لغسيل السيارات ، ثم الخدمات التي تعتمد علي التجهيزات مع استخدام عمال تشغيل غير مهرة مثل خدمات الغسيل و التنظيف الجاف و خدمات الهاتف و البرق ، و أخيرا خدمات تعتمد علي التجهيزات الآلية مع

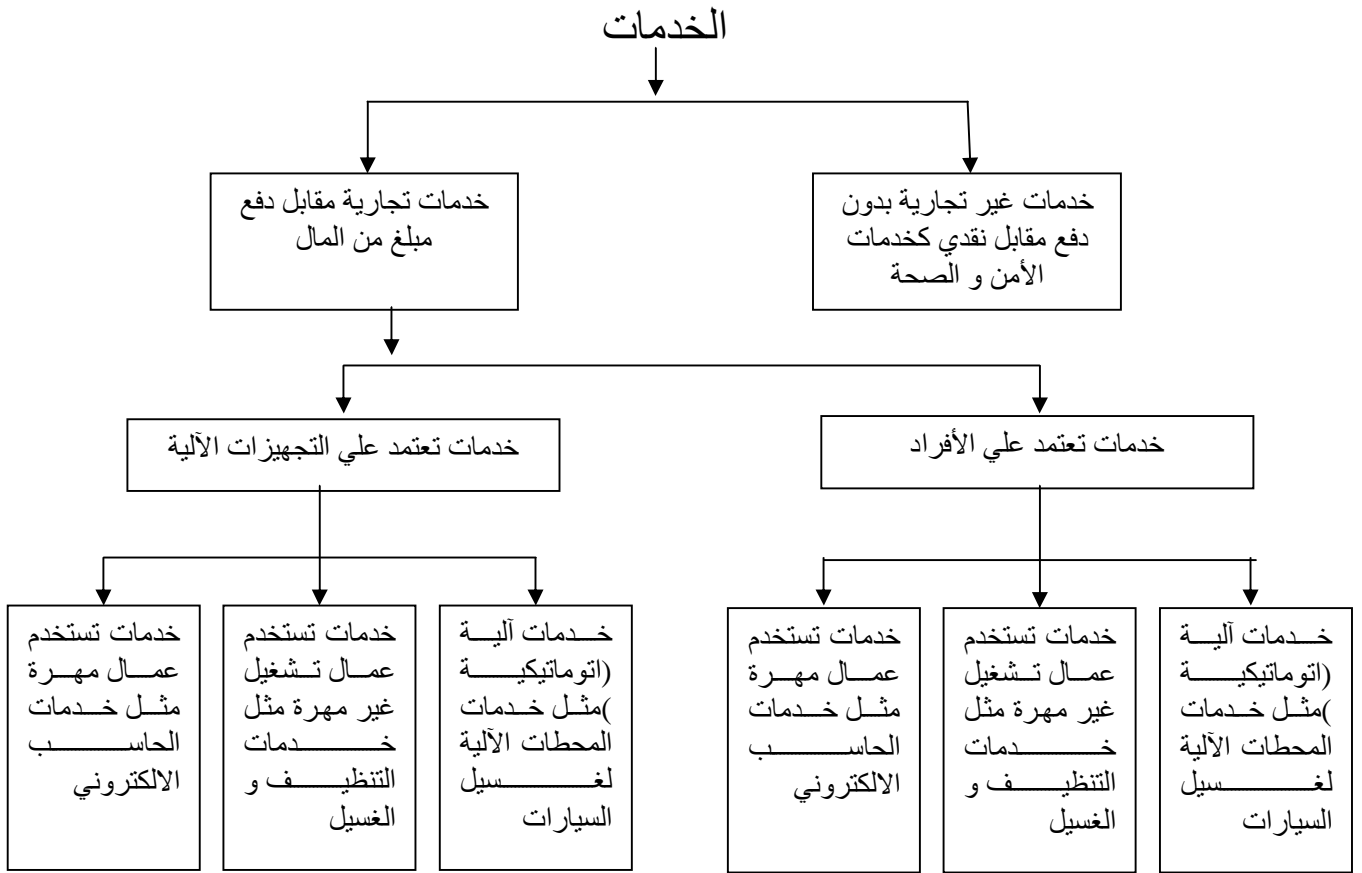
استخدام عمال تشغيل مهرة مثل خدمات النقل البحري و الجوي و خدمات الحاسب الآلي .

2. خدمات تعتمد علي الأفراد :

و تأخذ هذه الخدمات شكلا تدريجيا أيضا يبدأ من الخدمات التي تستخدم قوي عاملة غير ماهرة مثل خدمات الحراسة ثم خدمات تستخدم قوي عاملة ماهرة مثل الخدمات الفندقية ثم خدمات تستخدم أخصائيين أو مهنيين مثل خدمات المراجعة و المحاسبة و المحاماة و الهندسة و غيرها.

و يمكن أن تدرج مشروعات الخدمات بمقابل دفع قيمة الخدمة و هي جميع الخدمات سالفه الذكر في هذا التقسيم كما يمكن أن تنتقل هذه المشروعات من تقسيم لآخر أو تجمع بين الشكليين ، فعلي سبيل المثال نجد أن الخدمات الفندقية تعتمد علي العنصر البشري أي أنها خدمات تعتمد علي الأفراد ، ولكن هذا لا يمنع من استخدام التجهيزات الآلية في المطبخ ، و أيضا في قسم الاستقبال باستخدام الحاسبات الآلية في عملية الحجز ، ومع ذلك فإن العنصر البشري ما زال أهم العوامل التي تحدد مدي نجاح هذه الصناعة. و تجدر الإشارة إلي أن التقسيم السابق لا يشمل الخدمات التعليمية و الخدمات الصحية و الخدمات الحكومية باعتبارها خدمات غير تجارية (بدون مقابل أي بدون دفع مبلغ من المال كما هو الحال في الخدمات التجارية التي يتضمنها التقسيم سالف الذكر) و يوضح الشكل رقم (1-4) تصنيفات الخدمات

(مصطفى ، السحيري، 1992 ، ص 12-13)



شكل رقم (4.1) تصنيف الخدمات

(مصطفى ، السحيري، 1992 ، ص 13)

الأسس التي يستند إليها عند تصنيف الخدمات ، وهي:

- **نوع السوق :** حيث يمكن تقسيم الخدمات طبقاً لنوع السوق أو العملاء أو المؤسسات التي تقدم لها هذه الخدمات . وكثيراً ما يختلف المزيج التسويقي طبقاً لهذا النوع من التقسيم للخدمة المقدمة .
- **درجة كثافة العمل :** حيث هناك العديد من الخدمات التي تحتاج في تقديمها إلى توفر المهارات والخبرات في مقدمي هذه الخدمات ، مثل خدمات التعليم والبنوك وشركات الطيران. وكثيراً ما تتوقف درجة رضا العميل على سلوك هؤلاء العاملين أثناء تقديم الخدمة .
- **درجة اتصال العملاء :** حيث هناك بعض الخدمات التي يتزايد فيها اتصال العملاء بشركات هذه الخدمات ، مثل خدمات الفنادق والجامعات والخدمات الصحية . ولذلك

يساهم المظهر المادي للتسهيلات المرتبطة بالخدمة ، مثل النظافة و المبانى ... الخ في تقييم العميل لجودة هذه الخدمات .

- **مستوى مهارة مقدم الخدمة :** حيث تميل بعض الخدمات إلى التعقيد ، مثل الخدمات الحرفية والمهنية ، ولذلك فعادة ما يختار العميل مقدم مثل هذه الخدمات بدرجة من التأني والدراسة .
- **هدف مقدم الخدمة :** حيث أن تسويق الخدمات التي تهدف إلى الربحية ، تختلف عن تسويق تلك الخدمات التي لا تهدف إلى الربحية.
- **درجة خضوع الخدمة للتشريعات والقوانين الحكومية :** حيث أن هناك بعض الخدمات التي تخضع بدرجة كبيرة لهذه التشريعات ، مثل خدمات البنوك والكهرباء ، بينما هناك خدمات أخرى تخضع بدرجة أقل لهذه القوانين ، مثل خدمات النظافة .
- **معايير الحكم على جودة الخدمة :**

غالباً ما يحكم العميل على جودة الخدمة المقدمة على أساس أداء هذه الخدمة ، طالما أن الخدمة كما أوضحنا شئ غير ملموس ، ويوضح الجدول التالي عشر معايير أساسية يمكن أن يستخدمها العميل لتقييم جودة الخدمة المقدمة :

المعايير المستخدمة للحكم على جودة الخدمة

جدول رقم (4.1) معايير الحكم على جودة الخدمة

المعيار	أمثلة
1- إمكانية الاعتماد على الخدمة : أي التجانس في الأداء	- الفاتورة دقيقة وسليمة . - الاحتفاظ بسجلات دقيقة . - وقت الخدمة بدون تأخير.
2- الاستجابة السريعة : أي رغبة واستعداد الموظف لتقديم الخدمة .	- إرسال بيان الصفاة حالاً بالبريد . - عمل مكالمات تليفونية سريعة للعميل . - تقديم الخدمات الفورية بميعاد سابق .
3- الكفاءة : أي توفر المهارات والمعرفة لدى الموظف .	- توفر المعلومات لدى أفراد الاتصال - توفر المهارات لدى أفراد العمليات. - توفر القدرات البحثية بالمنظمة .
4- إمكانية التعامل : أي سهولة الاتصال والتعامل .	- وقت الانتظار ليس طويلاً . - أوقات ميسرة لأداء الخدمة . - مواقع أداء خدمة مناسبة .

5- الأدب واللفظ : أي طريقة التعامل من حيث الأدب والصدافة والود .	- مظهر جيد ولباقة . - استقبال حار .
6- الاتصال : أي تزويد العملاء بالمعلومات والاستماع إليهم .	- شرح طبيعة الخدمة وأهميتها . - توضيح تكلفة وأسعار الخدمة . - التأكيد على حل مشكلات العملاء .
7- السمعة والثقة : أي مدى الثقة والمصدقية والأمانة.	- اسم الشركة وسمعتها . - الخصائص الشخصية للعاملين . - طريقة العرض البيعي .
8- الأمان : أي التحرر من الخطر والخوف والشك	- الأمان المادي . - الأمان المالي . - السرية أي خصوصية العميل .
9- فهم احتياجات العميل: أي معرفة رغباته ودوافعه .	- معرفة مطالب العملاء . - إعطاء اهتمام شخصي لكل حالة . - إدراك أهمية العميل المنتظم .
10- الدليل الملموس : أي الدليل المادي عن الخدمة .	- التسهيلات المادية . - مظهر الأفراد . - الأدوات والمعدات المستخدمة .

وعليه ، يمكن لأي منشأة أن تستخدم الخطوات التالية لتحسين جودة خدماتها المقدمة :

1. وضع المعايير والمستويات النمطية للخدمات المقدمة .
2. أهمية مراعاة اشتراك جميع المديرين في جهود تحسين الخدمات المقدمة .
3. العمل على تنمية مهارات مقدمي الخدمة بشكل مستمر .
4. تقييم الأداء في مجال تقديم الخدمات المقدمة للتأكد من الممارسة الجيدة لهذا الأداء في ضوء المخطط له ، ومع تحديد إجراءات التصحيح المطلوبة إذا لزم الأمر .
5. وضع السياسات المناسبة لحل مشكلات العملاء التي قد تطرأ على وجه السرعة .

أهمية تحقيق كل من الفاعلية و الكفاءة في قطاع الخدمات بالدول النامية :

و تظهر أهمية الاهتمام بفاعلية و كفاءة قطاع الخدمات بصفة عامة بالدول النامية لما دلت عليه الدراسات الخاصة باقتصاديات هذه الدول من أن الخدمات العامة بها تتصف بالتخلف و القصور في الأداء . و أنه قد تناولتها فترات من العجز الشديد يجعلها محلا للشكوى المريرة ، و النقد المستمر من جانب المواطنين و هنا يلجأ المسؤولون إلي تقرير أوجه العلاج السريع التي قد تساعد علي تخفيف حدة الشعور بتخلف هذه الخدمات و لكنها لا تعالج جذور المشكلة.

و لهذا فانه من الضروري التعرف علي العوامل التي أدت إلي انخفاض كفاءة الأداء بهذا القطاع ، حيث أن هذا يلقي ضوءا علي أهمية تحقيق الكفاءة و الفاعلية به.

أولاً :

أدت ثورة الأماني و التطلعات التي اجتاحت دول العالم عقب الحربين العالميتين إلي ضرورة قيام الحكومات بالدول النامية بتحمل عبء تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه الدول . و قد أدى ذلك إلي قيام الحكومات بوضع خطط طموحة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية تتفق و آمال الجماهير.

إلا أن العمل بالجهاز الحكومي بهذه الدول لم يتطور بالقدر الذي يعطيه الدفعة القوية لتحقيق هذه الخطط . و كانت النتيجة أن النتائج التي يحققها الجهاز التنفيذي سواء علي صورة سلعة منتجة أو خدمة مقدمة لا تقابل الطموح الذي صورته تلك الخطط.

و قد أدى فقدان التوازن بين الأهداف القومية التي يلزم النظام بتحقيقها و طاقة هذا النظام علي تحقيق النتائج الموصلة لهذه الأهداف إلي إحساس الجماهير بحالة من الاستياء العام من أداء النظام البيروقراطي بل يمتد ليشمل النتائج المتوقعة منه.

ثانياً :

تتميز بعض أنواع الخدمات بأنها ذات طبيعة احتكارية مثل خدمة المواصلات السلوكية و اللاسلوكية ، و المياه النقية، و الكهرباء، و النقل ، و هي أنواع الخدمات التي يطلق عليها خدمات المنافع العامة التقليدية.

و تتميز مشروعات هذه الخدمات بأنها تتطلب استثمارات كبيرة خاصة في المراحل الأولى للتنمية كما تتصف بعدم قابليتها للتجزئة ، و هذا يضع قيودا أمام نموها بالنسبة لمعظم الدول النامية.

فقد أدى ما تعانيه معظم هذه الدول من نقص رؤوس الأموال اللازمة للتنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلي ما تجابهه من مشكلات اقتصادية تعوقها من تدبير الأموال اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي إلي ضالة حجم الاستثمارات المخصصة لهذه المشروعات مما يعتبر من الأسباب الرئيسية لانخفاض كفاءة الأداء بها .

و تحقق منظمات خدمات المنافع العامة إيرادات من الخدمة التي تقدمها ، إلا أن مقياس الإيرادات في بعض المنظمات يختلف عن المنظمات التجارية الأخرى في أن الإيراد المحقق يحصل إما بفرض ضريبة أو رسم .. الخ . كما أن الإدارة لا تتمتع بالحرية في اتخاذ القرارات الخاصة بأجور هذه الخدمات و هذا يؤدي إلي عدم ارتباط الإيرادات بأدائها و نتائجها في معظم الأوقات .

و بالنسبة للمستهلك فإنه يدفع الرسم أو الاشتراك المقرر للخدمة إذا أراد أن يستخدمها "سواء استخدمها أم لم يستخدمها بعد ذلك " كما أن المستهلك إذا لم يكن راضيا عن الخدمة التي تقدم له مثل خدمة التليفون أو المياه أو الكهرباء ، فلا توجد جهة بديلة يمكن أن يلجا إليها للحصول منها علي نفس الخدمة نظرا للطبيعة الاحتكارية التي تتصف بها هذه المنظمات .

ثالثا :

تتميز منظمات الخدمات أيضا بان هناك اتصالا دائما و مباشرا بينها و بين المواطنين . و لذلك فإنها تتعرض لكثير من النقد من جانب وسائل الإعلام و ذلك بالمقارنة بمنظمات الأعمال الأخرى. و يؤدي ذلك إلي إلقاء كثير من الضغوط علي المديرين في هذه المنظمات ، و رغبتهم في الحصول علي نتائج سريعة و مرئية و محسوسة . و مثل هذا المناخ يؤدي إلي التركيز علي الأهداف القصيرة الأجل دون الأهداف الطويلة الأجل مما يؤثر علي فاعلية هذه المنظمات .

مما سبق يتبين لنا حاجة منظمات الخدمات بصفة عامة و خدمات المنافع العامة بصفة خاصة لكل من الفاعلية و الكفاءة ، نظرا للطبيعة الاحتكارية التي تتمتع بها ، و أثرها في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و الاجتماعي و الرفاهية العامة للمجتمع و مفهوم الكفاءة الإنتاجية يتبلور في إمكان الحصول علي أقصى إنتاج ممكن باستخدام كميات محددة من تلك العناصر . و لذا فهو مقياس يصور مدي كفاءة عملية تحويل المدخلات من مواد و عمل و رأس مال إلي مخرجات تتمثل في سلع أو خدمات .

(خطاب ، 1985، ص 435-430)

• واقع قطاع الخدمات في قطاع غزة :

يلاحظ المراقب الاقتصادي بأن حالة الحصار والإغلاق التي مارستها السياسة الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى ابتداءً من 2000/9/28 وحتى الآن كان لها تأثيرات كبيرة على كافة القطاعات الاقتصادية الفلسطينية، ذلك بسبب حالة الترابط والتشابك القائم بين الاقتصاد الفلسطيني من جهة والإسرائيلي من جهة أخرى، حيث لم تفلح السنوات السبع الأخيرة (1993-2000) ، المرحلة الانتقالية لاتفاقية أوسلو) في تعزيز استقلالية الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد الإسرائيلي أو تعزيز العمق العربي والإسلامي لهذا الاقتصاد وبالتالي فك حالة الترابط مع الجانب الإسرائيلي ، حيث أسهم اتفاق باريس الاقتصادي وما تبعه من اتفاقيات ثنائية سواء مع دول السوق الأوروبية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية في تعميق حالة الاستهلاك لدى الاقتصاد الفلسطيني وأدى إلى إضعاف قدرة المنتج الفلسطيني على المنافسة، مما دفع بالعديد من أصحاب رؤوس الأموال إلى التخلي أو تجنب مجال الصناعة من مخططاتهم الاستثمارية في فلسطين وبالتالي البحث عن الاستثمار ذي طابع الربح السريع كالإنشاءات والخدمات والتجارة.

(غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله - البيرة ،2000)

إن الناظر إلي قطاع الخدمات في قطاع غزة يجده من أكثر القطاعات تقدماً و استخداماً للتكنولوجيا الحديثة كونه أكثر القطاعات استخداماً للبرمجيات و الحاسوب و تكنولوجيا المعلومات ، فإن أي شركة في هذا العصر تعمل في مجال تقديم الخدمة للمستهلك لابد لها من استخدام أحدث التكنولوجيا حتى تستطيع أن تتنافس في سوق العمل من أجل تقديم أفضل خدمة لزيائنها حتى تستطيع البقاء و الاستمرار في المنافسة .

الشركات العاملة في قطاع غزة تستخدم أحدث البرامج الالكترونية في مجال المحاسبة و الإدارة ، حيث أنها تستخدم البرامج الخاصة المصممة باستخدام لغات البرمجة الحديثة و المختلفة مثل الاوراكل و الأصيل و الأكسس و الإكسل و كذلك برامج خاصة مصممة خصيصاً لانجاز بعض الأهداف الخاصة .

لقد أصبح قطاع الخدمات في قطاع غزة من أكثر القطاعات تطورا و ذلك لسرعة التقدم التكنولوجي العالمي الذي سرعان ما ينتقل بين الدول خاصة في قطاع غزة الذي يستوعب جميع التكنولوجيا الحديثة و ذلك بسبب العولمة ، حيث تستطيع الشركات أن تحصل علي احدث البرمجيات من خلال الإنترنت .

الفصل الخامس

الطريقة والإجراءات

- منهجية الدراسة
- مجتمع وعينة الدراسة
- صدق وثبات الاستبانة
- المعالجات الإحصائية

مقدمة

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج الدراسة ، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها ، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها ، وصدقها وثباتها ، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها ، وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمدها الباحث عليها في تحليل الدراسة .

منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول أحداث وظواهر وممارسات موجودة متاحة للدراسة والقياس كما هي دون تدخل الباحث في مجرياتها ويستطيع الباحث أن يتفاعل معها فيصنفها ويحللها ، وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة ، و سوف تعتمد الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات:

1-البيانات الأولية.

وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع البحث، ومن ثم تفرغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS (Statistical Package for Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة .

2-البيانات الثانوية.

قام الباحث بمراجعة الكتب و الدوريات و المنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة ، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وينوي الباحث من خلال اللجوء للمصادر الثانوية في الدراسة، التعرف على الأسس و الطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت و تحدثت في مجال الدراسة .

مجتمع وعينة الدراسة

شمل مجتمع الدراسة جميع شركات قطاع الخدمات في العاملة في قطاع غزة و البالغ عددها 170 شركة ، و لصعوبة الحصول علي دليل شامل لتلك الشركات بسبب تعطل العديد من المصادر عن العمل و الحصار القائم علي قطاع غزة قام الباحث بعملية مسح شامل لتلك الشركات العاملة في قطاع غزة ، وقد تم توزيع الاستبانة على جميع أفراد عينة الدراسة ، وتم استرداد 151 استبانة ، وبعد تفحص الاستبانة تم استبعاد 6 استبانة نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانة الخاضعة للدراسة 145 إستبانة ، و قد كانت العينة المستهدفة في الإستبانة هم المحاسبون الذين يعدون القوائم المالية.

أداة الدراسة :

وقد تم إعداد الاستبانة على النحو التالي:

- 1- إعداد استبانة أولية من اجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات.
- 2- عرض الاستبانة على المشرف من اجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات.
- 3- تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
- 4- تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
- 5- إجراء دراسة اختباريه ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
- 6- توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة ، ولقد تم

تقسيم الإستبانة إلى قسمين كما يلي:

× **القسم الأول :** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من 10 فقرات

القسم الثاني يتناول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية

في قطاع الخدمات في قطاع غزة وتم تقسيمه إلى أربعة محاور كما يلي:

٧ **المحور الأول :** يناقش العلاقة بين حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة ، ويتكون من 7 فقرات

Y المحور الثاني : يناقش العلاقة بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية و جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة ، ويتكون من 9 فقرات.

Y المحور الثالث : يناقش العلاقة بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية و زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة ، ويتكون من 6 فقرات

Y المحور الرابع : يناقش المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية ، ويتكون من 5 فقرات.

وقد كانت الإجابات على كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي حسب جدول رقم (5.1)

جدول رقم (5.1)

مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	ارفض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

والجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

أولاً : البيانات الشخصية و الوظيفية:

جدول رقم (5.2)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

النسبة المئوية	التكرار	
79.3	115	ذكر
20.7	30	أنثى
100.0	145	المجموع

- الجنس:

يبين جدول رقم (5.2) أن معظم أفراد العينة من الذكور، و هي نتيجة طبيعية نظرا لان المجتمع الفلسطيني مجتمع محافظ فانه يميل إلي عمل الذكور أكثر من الإناث.

جدول رقم (5.3)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 30	60	41.4
30-40	63	43.4
41-50	17	11.7
اكبر من 50	5	3.4
المجموع	145	100.0

-العمر:

نستنتج من جدول رقم (5.3) أن أكثر من 80% أفراد العينة هم دون 40 سنة و هذا يشير إلي أن معظم العاملين في شركات قطاع الخدمات هم من الشباب .

جدول رقم (5.4)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	20	13.8
بكالوريوس	107	73.8
ماجستير	17	11.7
دكتوراه	1	0.7
المجموع	145	100.0

- الدرجة العلمية:

يوضح جدول رقم (5.4) أن أفراد عينة الدراسة موزعون بين جميع المؤهلات العلمية، و لكن الملاحظ أن أكثر المحاسبين من حملة شهادة البكالوريوس و هذا يوضح أن اغلب المحاسبين في قطاع غزة هم ممن يحملون شهادة البكالوريوس ، و لكن هناك نسبة اقل من 1 % من يحملون الشهادات العليا ، مما يشير إلي أنهم يتطلعون لإكمال الدرجات العلمية العليا.

جدول رقم (5.5)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	96	66.2
إدارة أعمال	32	22.1
اقتصاد	9	6.2
أخرى	8	5.5
المجموع	145	100.0

- التخصص:

يبين جدول رقم (5.5) أن أكثر من 66 % من افراد العينة هم من تخصص المحاسبة ، و هي نتيجة طبيعية لان إعداد التقارير المحاسبية تحتاج إلي متخصصون في المحاسبة، و هذا يدل علي أن معظم العاملين في شركات قطاع الخدمات من المتخصصين في المحاسبة.

جدول رقم (5.6)

توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخبرة العملية

الخبرة العملية	التكرار	النسبة المئوية
اقل من 3 سنوات	37	25.5
3-6 سنوات	41	28.3
7 سنة - 10 سنة	35	24.1
11 سنة - 15 سنة	25	17.2
أكثر من 15 سنة	7	4.8
المجموع	145	100.0

- الخبرة العملية :

يشير جدول رقم (5.6) إلي أن 78 % من أفراد العينة هم من أصحاب الخبرة العملية من 1 إلي 10 سنوات ، مما يشير إلي أن أفراد العينة يتمتعون بخبرة جيدة تعبر عن آراء صحيحة في الإجابة علي الإستبانة.

جدول رقم (5.7)

توزيع الشركات حسب متغير سنة التأسيس

النسبة المئوية	التكرار	سنة تأسيس الشركة
20.7	30	سنة 1990 فأقل
48.3	70	سنة 1991 - سنة 1995
17.9	26	سنة 1996 - سنة 2000
13.1	19	سنة 2001 - سنة 2008
100.0	145	المجموع

سنة تأسيس الشركة :

يبين جدول رقم (5.7) أن ما يقارب نصف الشركات في قطاع غزة قد تأسست بين عامي 1991 و 1995 أي أنها تملك خبرة في سوق العمل كافية لتمر بالدورة الاقتصادية العامة .

جدول رقم (5.8)

توزيع الشركات حسب متغير عدد العمال

النسبة المئوية	التكرار	عدد العمال
53.1	77	20 عامل فأقل
37.2	54	21 عامل - 50 عامل
9.7	14	51 عامل فأكثر
100.0	145	المجموع

- عدد العمال:

يوضح جدول رقم (5.8) أن شركات قطاع الخدمات موزعة من حيث عدد العمال إلي جميع الفئات و لكن أكثر من نصف الشركات تحتاج إلي عدد عمال قليل و هي بطبيعة شركات الخدمات التي لا تحتاج إلي عدد كبير من الموظفين .

جدول رقم (5.9)

توزيع الشركات حسب متغير حجم رأس المال

النسبة المئوية	التكرار	حجم رأس المال
13.8	20	أقل من \$100000
12.4	18	\$100000 - \$200000
73.8	107	أكثر من \$200000
100.0	145	المجموع

- حجم رأس المال :

يشير جدول رقم (5.9) أن عينة الدراسة توزعت بين جميع الفئات حيث أن أفراد العينة شملت الثلاث محاور و لكن الملاحظ أن إلي أن أكثر من 73 % من شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة تمتلك رأس مال أكثر من \$200000 و هذا يشير إلي أن شركات الخدمات تحتاج إلي رأس مال كبير لتلبية متطلبات السوق.

جدول رقم (5.10)

توزيع الشركات حسب متغير نظام المعلومات المستخدم

النسبة المئوية	التكرار	نظام المعلومات المستخدم
2.1	3	يدوي
17.9	26	نصف إلكتروني
80.0	116	إلكتروني
100.0	145	المجموع

- نظام المعلومات المستخدم :

يوضح جدول رقم (10-5) أن عينة الدراسة شملت جميع أنواع البرامج المستخدمة في المجتمع الفلسطيني و لكن الواضح أن أكثر من 80% من الشركات تستخدم نظام الكنتروني ، مما يدل علي أن مفردات العينة علي درجة كبيرة من استخدام التكنولوجيا الحديثة و الالكترونية في تنفيذ أعمالها.

جدول رقم (5.11)

توزيع الشركات حسب متغير نوع نظام المعلومات المستخدم

النسبة المئوية	التكرار	
25.5	37	أكسس
44.8	65	أوراكل
29.7	43	اكسل
100.0	145	المجموع

- نوع نظام المعلومات المستخدم :

يبين جدول رقم (5.11) أن شركات الخدمات موزعة من حيث استخدام البرامج الالكترونية إلي جميع البرامج و لكن الواضح أن أكثر العينة ممن يستخدمون برنامج الاوراكل الأكثر دقة و حداثة ، و هذا يشير إلي اعتماد الشركات علي النظم الجاهزة للعمل في مجال المحاسبة.

صدق وثبات الاستبيان:

تم تقنين فقرات الاستبانة وذلك للتأكد من صدق وثبات فقراتها كالتالي:

✓ **صدق فقرات الاستبيان :** تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان بطريقتين.

(1) صدق المحكمين :

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (10) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية متخصصين في المحاسبة والإدارة والإحصاء وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده لهذا الغرض.

2- صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له كما يلي.

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)

جدول رقم (5.12)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.037	0.382	إن حجم الشركة يساهم بشكل فعال في مدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الشركة.	11
0.000	0.639	يوجد علاقة طردية بين حجم الشركة و تطور نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة.	12
0.006	0.493	يوجد علاقة طردية بين حجم الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية و زيادة الإيرادات.	13
0.039	0.379	الشركات ذات الحجم الكبير تستخدم نظم معلومات محاسبية متطورة مقارنة مع الشركات الأصغر حجماً.	14
0.042	0.373	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات مؤثر هام لزيادة الإيرادات.	15
0.000	0.762	زيادة الإيرادات تؤدي إلى زيادة الاعتماد علي نظم المعلومات المحاسبية.	16
0.002	0.536	إن الشركة ذات عدد العمال الكبير تستلزم استخدام نظم معلومات محاسبي.	17

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (5.12) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ،حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات
في قطاع غزة

جدول رقم (5.13)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني : جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات
في قطاع غزة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.851	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلي زيادة جودة البيانات المالية .	18
0.040	0.376	يؤثر نوع نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة علي جودة البيانات المالية .	19
0.000	0.750	كلما زاد الاعتماد علي نظم المعلومات المحاسبية تزداد جودة البيانات المالية الصادرة.	20
0.001	0.565	الخبرة العملية في استخدام نظم المعلومات المحاسبية لها تأثير قوي علي جودة البيانات المالية.	21
0.001	0.588	يؤدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم.	22
0.000	0.752	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حال حدوثها.	23
0.000	0.709	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ترشيد عمليات اتخاذ القرارات مما يؤثر بشكل واضح على صحة هذه القرارات.	24
0.000	0.708	أنظمة المعلومات المحاسبية تزيد من كمية و دقة البيانات المالية الصادرة	25
0.001	0.555	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية تساهم بشكل كبير في حل المشاكل في الشركة.	26

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (5.13) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (جودة
البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي
يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث إن مستوى الدلالة

لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة

جدول رقم (5.14)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الثالث: زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.756	يؤدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الإنفاق الايرادي والرأسمالي مما يؤدي إلى تخفيض هذه المصاريف وزيادة الأرباح.	27
0.000	0.617	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلي تخفيض المصروفات التشغيلية و زيادة الربحية.	28
0.000	0.742	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يساهم بشكل واضح في التنبؤ بالأرباح الحالية والمستقبلية للشركة.	29
0.000	0.836	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يساهم بشكل واضح في زيادة أرباح الشركة بشكل منتظم.	30
0.000	0.672	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وبالتالي زيادة الربحية.	31
0.000	0.668	في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة فإن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يعتبر البديل الأفضل لترشيد قرارات الإنفاق وزيادة الأرباح	32

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (5.14) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث (زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05)، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع: المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية

جدول رقم (5.15)

الصدق الداخلي لفقرات المحور الرابع : المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	مسلسل
0.000	0.785	من أهم معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية قلة كفاءة العاملين في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.	33
0.006	0.488	التكلفة المرتفعة لأنظمة المعلومات المحاسبية تحد من القدرة على استخدامها	34
0.000	0.706	من أهم معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية ارتفاع تكلفة الاستثمار في هذه النظم بالمقارنة مع فائدة استخدام البيانات المستخرجة منها.	35
0.002	0.552	من أهم معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية عدم الثقة المطلقة في البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم.	36
0.036	0.384	يرتبط تطور أنظمة المعلومات المستخدمة بتطور الإمكانيات البشرية في الشركات	37

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361
 جدول رقم (5.15) يبين معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع (المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية) والمعدل الكلي لفقراته ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0.05) ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361 ، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه

• صدق الاتساق البنائي لمحاوَر الدراسة

جدول رقم (5.16)

معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	محتوى المحور	المحور
0.002	0.534	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	الأول
0.000	0.818	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	الثاني
0.000	0.650	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	الثالث
0.001	0.586	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	الرابع

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

جدول رقم (5.16) يبين معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05 ، حيث إن مستوى الدلالة لكل فقرة أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قسمة r الجدولية والتي تساوي 0.361

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

وقد أجرى الباحث خطوات الثبات على العينة الاستطلاعية نفسها بطريقتين هما طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين معدل الأسئلة الفردية الرتبة ومعدل الأسئلة الزوجية الرتبة لكل بعد وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة التالية:

معامل الثبات = $\frac{2r}{r+1}$ حيث r معامل الارتباط وقد بين جدول رقم (5.17) يبين أن هناك

معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبيان

جدول رقم (5.17)

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

التجزئة النصفية				محتوى المحور	المحور
مستوى المعنوية	معامل الارتباط المصحح	معامل الارتباط	عدد الفقرات		
0.000	0.7519	0.6024	7	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	الأول
0.000	0.7457	0.5945	9	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	الثاني
0.000	0.7446	0.5931	6	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	الثالث
0.000	0.7718	0.6284	5	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	الرابع
0.000	0.7598	0.6127	27	جميع الفقرات	

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

2- طريقة ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات وقد يبين جدول رقم (5.18) أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم (5.18)

معامل الثبات (طريقة ألفا كرونباخ)

المحور	محتوى المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	7	0.7892
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	9	0.8248
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	6	0.8115
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	5	0.7895
	جميع الفقرات	27	0.7932

المعالجات الإحصائية:

لقد قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج SPSS الإحصائي وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات
- 2- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة
- 3- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
- 4- معادلة سبيرمان براون للثبات
- 5- اختبار كولومجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا
(1- Sample K-S)
- 6- اختبار t لمتوسط عينة واحدة One sample T test
- 7- اختبار t للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين
- 8- اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق بين ثلاث عينات مستقلة فأكثر
- 9- اختبار شفیه للفروق المتعددة مثنى بين المتوسطات للعينات

الفصل السادس

نتائج الدراسة الميدانية

وتفسيرها

- اختبار التوزيع الطبيعي
- تحليل فقرات وفرضيات الدراسة

اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف - سمرنوف (1- Sample K-S))

سنعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (19) نتائج الاختبار حيث أن قيمة مستوى الدلالة لكل قسم اكبر من 0.05 ($sig. > 0.05$) وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (6. 1)

اختبار التوزيع الطبيعي(1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

الجزء	عنوان المحور	عدد الفقرات	قيمة Z	قيمة مستوى الدلالة
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	7	1.124	0.160
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	9	0.690	0.729
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	6	0.731	0.660
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	5	0.842	0.478
	جميع الفقرات	27	0.875	0.428

تحليل فقرات الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة ، وتكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98(أو مستوى الدلالة اقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60 %)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.98(أو مستوى الدلالة

اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60 %)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة لها اكبر من 0.05

تحليل فقرات المحور الأول : تأثير حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة

جدول رقم (6. 2)

تحليل فقرات المحور الأول: تأثير حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة .

م	الفقرات	المتوسط	النسبي	الوزن المعياري	النسبي	قيمة t	مستوى	الدلالة
11	إن حجم الشركة يساهم بشكل فعال في مدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الشركة.	4.47	0.578	89.38	30.603	0.000		
14	الشركات ذات الحجم الكبير تستخدم نظم معلومات محاسبية متطورة مقارنة مع الشركات الأصغر حجماً.	4.34	0.711	86.90	22.782	0.000		
17	إن الشركة ذات عدد العمال الكبير تستلزم استخدام نظم معلومات محاسبي.	4.28	0.759	85.52	20.240	0.000		
15	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات مؤشر هام لزيادة الإيرادات.	4.21	0.614	84.28	23.786	0.000		
12	يوجد علاقة طردية بين حجم الشركة و تطور نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة.	4.08	0.668	81.52	19.408	0.000		
13	يوجد علاقة طردية بين حجم الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية و زيادة الإيرادات.	4.03	0.691	80.69	18.018	0.000		
16	زيادة الإيرادات تؤدي إلى زيادة الاعتماد علي نظم المعلومات المحاسبية.	3.98	0.618	79.59	19.092	0.000		
	جميع الفقرات	4.20	0.352	83.98	40.963	0.000		

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05" و درجة حرية " 144" تساوي 1.98

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (6. 2) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الأول : تأثير حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- في الفقرة رقم " 11 " بلغ الوزن النسبي " 89.38% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 30.603 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إن حجم الشركة يساهم بشكل فعال في مدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الشركة "
- في الفقرة رقم " 14 " بلغ الوزن النسبي " 86.90% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 22.782 " ومستوى الدلالة " " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " 0.000 " مما يدل على أن " الشركات ذات الحجم الكبير تستخدم نظم معلومات محاسبية متطورة مقارنة مع الشركات الأصغر حجماً. "
- في الفقرة رقم " 17 " بلغ الوزن النسبي " 85.52% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 20.240 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إن الشركة ذات عدد العمال الكبير تستلزم استخدام نظم معلومات محاسبية "
- في الفقرة رقم " 15 " بلغ الوزن النسبي " 84.28% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 23.786 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على " إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات مؤشر هام لزيادة الإيرادات "
- في الفقرة رقم " 12 " بلغ الوزن النسبي " 81.52% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 19.408 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يوجد علاقة طردية بين حجم الشركة و تطور نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة "
- في الفقرة رقم " 13 " بلغ الوزن النسبي " 80.69% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 18.018 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يوجد علاقة طردية بين حجم الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية و زيادة الإيرادات "
- في الفقرة رقم " 16 " بلغ الوزن النسبي " 79.59% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 19.092 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 هذا يوضح أن " زيادة الإيرادات تؤدي إلى زيادة الاعتماد علي نظم المعلومات المحاسبية "
- وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الأول (تأثير حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة) تساوي 4.20 ، و الوزن النسبي يساوي 83.98 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 40.963 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على تأثير حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة بصورة فاعلة

تحليل فقرات المحور الثاني: تأثير جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة

جدول رقم (6.3)

تحليل فقرات المحور الثاني (جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في غزة)

م	الفقرات	المتوسط	النسبي	الوزن المعياري	قيمة t	مستوى	الدلالة
18	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى زيادة جودة البيانات المالية .	4.51	90.21	0.554	32.814	0.000	
21	الخبرة العملية في استخدام نظم المعلومات المحاسبية لها تأثير قوي علي جودة البيانات المالية.	4.30	85.93	0.688	22.678	0.000	
22	يؤدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم.	4.28	85.52	0.618	24.867	0.000	
26	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية تساهم بشكل كبير في حل المشاكل في الشركة.	4.23	84.69	0.707	21.018	0.000	
23	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حال حدوثها.	4.18	83.59	0.684	20.767	0.000	
25	أنظمة المعلومات المحاسبية تزيد من كمية و دقة البيانات المالية الصادرة	4.15	83.03	0.767	18.087	0.000	
19	يؤثر نوع نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة علي جودة البيانات المالية .	4.14	82.90	0.601	22.950	0.000	
20	كلما زاد الاعتماد علي نظم المعلومات المحاسبية تزداد جودة البيانات المالية الصادرة.	4.11	82.21	0.698	19.145	0.000	
24	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ترشيد عمليات اتخاذ القرارات مما يؤثر بشكل واضح على صحة هذه القرارات.	4.05	80.97	0.776	16.271	0.000	
	جميع الفقرات	4.22	84.34	0.358	40.879	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05 " و درجة حرية " 144 " تساوي 1.98

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (3. 6) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثاني (جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- في الفقرة رقم "18" بلغ الوزن النسبي "90.21%" وقيمة t المحسوبة تساوي "32.814" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على "إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلي زيادة جودة البيانات المالية"
- في الفقرة رقم "21" بلغ الوزن النسبي "85.93%" وقيمة t المحسوبة تساوي "22.678" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "الخبرة العملية في استخدام نظم المعلومات المحاسبية لها تأثير قوي علي جودة البيانات المالية"
- في الفقرة رقم "22" بلغ الوزن النسبي "85.52%" وقيمة t المحسوبة تساوي "24.867" ومستوى الدلالة " " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم"
- في الفقرة رقم "26" بلغ الوزن النسبي "84.69%" وقيمة t المحسوبة تساوي "21.018" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 ويشير ذلك إلي "إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية تساهم بشكل كبير في حل المشاكل في الشركة"
- في الفقرة رقم "23" بلغ الوزن النسبي "83.59%" وقيمة t المحسوبة تساوي "20.767" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على "إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حال حدوثها"
- في الفقرة رقم "25" بلغ الوزن النسبي "83.03%" وقيمة t المحسوبة تساوي "18.087" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "أنظمة المعلومات المحاسبية تزيد من كمية و دقة البيانات المالية الصادرة"
- في الفقرة رقم "19" بلغ الوزن النسبي "82.90%" وقيمة t المحسوبة تساوي "22.950" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "نوع نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة يؤثر علي جودة البيانات المالية"
- في الفقرة رقم "20" بلغ الوزن النسبي "82.21%" وقيمة t المحسوبة تساوي "19.145" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "كلما زاد الاعتماد علي نظم المعلومات المحاسبية تزداد جودة البيانات المالية الصادرة"

- في الفقرة رقم "24" بلغ الوزن النسبي "80.97%" وقيمة t المحسوبة تساوي "16.271" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن "إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ترشيد عمليات اتخاذ القرارات مما يؤثر بشكل واضح على صحة هذه القرارات"

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة) تساوي 4.22، و الوزن النسبي يساوي 84.34% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد "60%" وقيمة t المحسوبة تساوي 40.879 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة تؤثر ايجابيا في جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة

جدول رقم (6.4)

تحليل فقرات المحور الثالث (زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة وتأثيرها في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبي الوزني	القيمة	الدلالة مستوى
27	يؤدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الإنفاق الايرادي والرأسمالي مما يؤدي إلى تخفيض هذه المصاريف وزيادة الأرباح.	4.14	0.697	82.90	19.778	0.000
32	في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة فإن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يعتبر البديل الأفضل لترشيد قرارات الإنفاق وزيادة الأرباح	4.09	0.634	81.79	20.704	0.000
29	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يساهم بشكل واضح في التنبؤ بالأرباح الحالية والمستقبلية للشركة.	3.97	0.758	79.31	15.330	0.000
28	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض المصروفات التشغيلية و زيادة الربحية.	3.92	0.651	78.34	16.969	0.000
31	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وبالتالي زيادة الربحية.	3.83	0.736	76.69	13.651	0.000
30	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يساهم بشكل واضح في زيادة أرباح الشركة بشكل منظم.	3.79	0.883	75.72	10.717	0.000
	جميع الفقرات	3.96	0.459	79.13	25.067	0.000

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة "0.05" و درجة حرية "144" تساوي 1.98

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (4. 6) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الثالث (زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة وتأثيرها في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل فقرة كما يلي:

- في الفقرة رقم "27" بلغ الوزن النسبي "82.90%" وقيمة t المحسوبة تساوي "19.778" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 و ذلك يبين أن " استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ترشيد قرارات الإنفاق الايرادي والرأسمالي مما يؤدي إلى تخفيض هذه المصاريف وزيادة الأرباح "
- في الفقرة رقم "32" بلغ الوزن النسبي "81.79%" وقيمة t المحسوبة تساوي "20.704" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة فإن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يعتبر البديل الأفضل لترشيد قرارات الإنفاق وزيادة الأرباح "
- في الفقرة رقم "29" بلغ الوزن النسبي "79.31%" وقيمة t المحسوبة تساوي "15.330" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 و هذا يثبت " إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يساهم بشكل واضح في التنبؤ بالأرباح الحالية والمستقبلية للشركة "
- في الفقرة رقم "28" بلغ الوزن النسبي "78.34%" وقيمة t المحسوبة تساوي "16.969" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يشير إلى " إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض المصروفات التشغيلية و زيادة الربحية "
- في الفقرة رقم "31" بلغ الوزن النسبي "76.69%" وقيمة t المحسوبة تساوي "13.651" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وبالتالي زيادة الربحية "
- في الفقرة رقم "30" بلغ الوزن النسبي "75.72%" وقيمة t المحسوبة تساوي "10.717" ومستوى الدلالة "0.000" وهي اقل من 0.05 و هذا يوضح " إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يساهم بشكل واضح في زيادة أرباح الشركة بشكل منتظم "

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث (زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة) في استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة) تساوي 3.96 ، و الوزن النسبي يساوي 79.13 % وهي اكبر من

الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 25.067 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة تؤثر ايجابيا في زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة

تحليل فقرات المحور الرابع: المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية

جدول رقم (5. 6)

تحليل فقرات المحور الرابع(المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية)

م	الفقرات	الاحصائي المتوسط الحسابي	الاحصائي الوزني	النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة	الترتيب
33	من أهم معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية قلة كفاءة العاملين في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.	3.38	0.958	67.59	4.768	0.000	3
34	التكلفة المرتفعة لأنظمة المعلومات المحاسبية تحد من القدرة على استخدامها	3.37	0.920	67.45	4.874	0.000	4
35	من أهم معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية إرتفاع تكلفة الاستثمار في هذه النظم بالمقارنة مع فائدة استخدام البيانات المستخرجة منها.	3.71	0.905	74.21	9.456	0.000	2
36	من أهم معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية عدم الثقة المطلقة في البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم.	3.08	1.007	61.52	0.907	0.366	5
37	يرتبط تطور أنظمة المعلومات المستخدمة بتطور الإمكانيات البشرية في الشركات	3.99	0.874	79.72	13.589	0.000	1
	جميع الفقرات	3.50	0.546	70.10	11.129	0.000	

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة " 0.05 " و درجة حرية " 144 " تساوي 1.98

تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة والنتائج مبينة في جدول رقم (5. 6)والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في المحور الرابع (المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في

قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية) مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل
فقرة كما يلي:

- في الفقرة رقم " 37 " بلغ الوزن النسبي " 79.72% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 13.589 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه " يرتبط
تطور أنظمة المعلومات المستخدمة بتطور الإمكانيات البشرية في الشركات "
 - في الفقرة رقم " 35 " بلغ الوزن النسبي " 74.21% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 9.456 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 و هذا يشير إلي أن " من أهم
معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية إرتفاع تكلفة الاستثمار في هذه النظم بالمقارنة
مع فائدة استخدام البيانات المستخرجة منها "
 - في الفقرة رقم " 33 " بلغ الوزن النسبي " 67.59% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 4.768 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن " من أهم
معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية قلة كفاءة العاملين في شركات قطاع الخدمات
في قطاع غزة "
 - في الفقرة رقم " 34 " بلغ الوزن النسبي " 67.45% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 4.874 " ومستوى الدلالة " 0.000 " وهي اقل من 0.05 و هذا يوضح أن " التكلفة
المرتفعة لأنظمة المعلومات المحاسبية تحد من القدرة على استخدامها "
 - في الفقرة رقم " 36 " بلغ الوزن النسبي " 61.52% " وقيمة t المحسوبة تساوي " 0.907 " ومستوى الدلالة " 0.366 " وهي اكبر من 0.05 و يدل على أن " من أهم عدم
الثقة المطلقة في البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم تعتبر من معوقات استخدام
نظم المعلومات المحاسبية بصورة متوسطة "
- وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع (المعوقات التي تحد
من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية)
تساوي 3.50، و الوزن النسبي يساوي 70.10 % وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 11.129 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي
1.98، ومستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أن هناك
معوقات جدية تضعف من جودة مخرجات النظام و قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع
غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية

جميع المحاور

جدول رقم (6.6)

تحليل محاور الدراسة

م	المحور	الحسابي المتوسط	المعياري الانحراف الوزني	النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	4.20	0.352	83.98	40.963	0.000
2	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	4.22	0.358	84.34	40.879	0.000
3	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	3.96	0.459	79.13	25.067	0.000
4	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	3.50	0.546	70.10	11.129	0.000
	جميع المحاور	4.02	0.277	80.45	44.372	0.000

تم استخدام اختبار t للعينه الواحدة والنتائج مبينه في جدول رقم (6.6) والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة المتعلقة بأثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة مرتبة تنازليا حسب الوزن النسبي لكل محور كما يلي:

- بلغ الوزن النسبي لآراء أفراد عينة الدراسة في محور " جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة " 84.34%، بينما بلغ قيمة الوزن النسبي لمحور " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" 83.98% وقيمة الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في محور " زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة " 79.13%، أما قيمة الوزن النسبي لآراء أفراد العينة في محور " المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية " تساوي 70.10%

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات الاستبيان مجتمعة تساوي 4.02، و الوزن النسبي يساوي 80.45% وهي اكبر من الوزن النسبي المحايد " 60% " وقيمة t المحسوبة تساوي 44.372 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على أنه هناك أثر جيد لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في غزة.

اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: توجد علاقة ايجابية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة

جدول رقم (6.7)

معامل الارتباط بين حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في

قطاع غزة

المحور	الإحصاءات	حجم المؤسسة
استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	معامل الارتباط	0.651
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	145

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 143 " ومستوى دلالة " 0.05 " يساوي 0.161

استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة عند مستوى دلالة $a = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (6.7) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.651 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.161، مما يدل على وجود علاقة ايجابية بين حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة عند مستوى دلالة $a = 0.05$

لقد تبين وجود علاقة ايجابية و هذا يوضح أن حجم المؤسسة له اثر واضح لأنه كلما زاد عدد العمال في الشركة أصبحت الحاجة ملحة لوجود نظم معلومات متطورة لتيسير العمل بين

العدد الكبير من الموظفين في الشركة و كذلك جودة الخدمة المقدمة للعملاء ، كذلك حجم رأس المال له اثر كبير خاصة في سوق المنافسة الكبير في قطاع الخدمات مما يحتم وجود تكنولوجيا متطورة لئبقي الشركة في فلك المنافسة و تنمية رأس المال ، أما بالنسبة لإيرادات الشركة فكلما زادت الإيرادات أصبح المجال اكبر لاستثمار جزء من هذه الإيرادات في تكنولوجيا و نظم المعلومات التي لها اكبر الأثر في تحقيق الإيرادات، فهي عملية تكاملية لدورة عمل المؤسسة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ايجابية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات

جدول رقم (6.8)

معامل الارتباط بين حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة

المحور	الإحصاءات	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة
استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	معامل الارتباط	0.722
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	145

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 143 " ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.161

استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات عند مستوى دلالة $a = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (6.8) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.00 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.722 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.161، مما يدل على وجود علاقة ايجابية بين جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات عند مستوى دلالة $a = 0.05$

لقد تبين من خلال استطلاع آراء العينة أن هناك علاقة ايجابية بين جودة البيانات و استخدام نظم المعلومات المحاسبية في قطاع الخدمات ، و ذلك يؤكد أن البيانات المالية الصادرة عن

الشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات هي أكثر دقة و تتوفر في الوقت المناسب و بالشكل المناسب ، فهي توفر الكثير من الجهد و الوقت للحصول علي البيانات و كذلك نستطيع من خلالها توفير كم كبير من البيانات المالية التي هي جوهر سوق العمل اليوم.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ايجابية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ بين زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة

جدول رقم (6.9)

معامل الارتباط بين زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات

المحور	الإحصاءات	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة
استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	معامل الارتباط	0.676
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	145

قيمة r المحسوبة عند درجة حرية " 143 " ومستوى دلالة "0.05" يساوي 0.161

استخدام اختبار بيرسون لإيجاد العلاقة بين زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات عند مستوى دلالة $a = 0.05$ والنتائج مبينة في جدول رقم (6.9) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 ، كما أن قيمة r المحسوبة تساوي 0.676 وهي اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.161، مما يدل على وجود علاقة ايجابية بين زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في هذه الشركات عند مستوى دلالة $a = 0.05$

من خلال استطلاع آراء عينة الدراسة تبين أن استخدام نظم المعلومات المحاسبية له أكبر الأثر في زيادة ربحية الشركات و ذلك من خلال توفير البيانات المالية الضرورية لعمل الشركة ، بالإضافة إلي زيادة جودة الخدمة المقدمة للعملاء مما يؤدي إلي زيادة كبيرة في نصيب الشركة في السوق و المنافسة و بالتالي عائد اكبر للشركة.

الفرضية الرابعة : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى المتغيرات الشخصية (الجنس، العمر، الدرجة العلمية، التخصص، الخبرة العملية، حجم رأس المال، نظام المعلومات المستخدم). ويشترك من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

4.1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الجنس.

جدول رقم (6.10)

نتائج اختبار t حسب للفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى للجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	ذكر	115	4.19	0.3432	-0.431	0.667
	أنثى	30	4.22	0.3911		
جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	ذكر	115	4.24	0.3428	1.309	0.193
	أنثى	30	4.14	0.4105		
زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	ذكر	115	3.93	0.4775	-1.257	0.211
	أنثى	30	4.05	0.3743		
المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	ذكر	115	3.50	0.5227	-0.021	0.984
	أنثى	30	3.51	0.6384		
جميع المحاور	ذكر	115	4.02	0.2726	-0.049	0.961
	أنثى	30	4.02	0.3005		

قيمة t الجدولية عند درجة حرية "143" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.98

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار t للفرق بين متوسطي آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة تعزى للجنس والنتائج مبينة في جدول رقم (6.10) والذي يبين أن قيمة t المحسوبة المطلقة في جميع المحاور اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98 ، وكذلك بلغت قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور اكبر من 0.05 مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء افراد عينة حول كل محور من محاور الدراسة

وبصفة عامة يتبين أن القيمة المطلقة t المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.049 وهي اقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.961 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الجنس

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى العمر.

جدول رقم (6.11)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى العمر

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	بين المجموعات	0.6279	3	0.2093	1.710	0.168
		داخل المجموعات	17.2617	141	0.1224		
		المجموع	17.8897	144			
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.5449	3	0.1816	1.426	0.238
		داخل المجموعات	17.9571	141	0.1274		
		المجموع	18.5020	144			
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.1731	3	0.0577	0.269	0.847
		داخل المجموعات	30.2169	141	0.2143		
		المجموع	30.3900	144			
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	0.1133	3	0.0378	0.124	0.946
		داخل المجموعات	42.8533	141	0.3039		
		المجموع	42.9666	144			
جميع المحاور		بين المجموعات	0.2323	3	0.0774	1.006	0.392
		داخل المجموعات	10.8549	141	0.0770		
		المجموع	11.0872	144			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 141" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.67

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى العمر ، والنتائج مبينة في جدول رقم (6.11) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور اكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.12 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور يعزى للعمر لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الدرجة العلمية.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.006 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.67 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.392 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى العمر

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الدرجة العلمية ، والنتائج مبينة في جدول رقم (6.12) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور اكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.67 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور يعزى للدرجة العلمية

جدول رقم (6.12)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الدرجة العلمية

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	بين المجموعات	0.4653	3	0.1551	1.255	0.292
		داخل المجموعات	17.4244	141	0.1236		
		المجموع	17.8897	144			
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.2847	3	0.0949	0.735	0.533
		داخل المجموعات	18.2173	141	0.1292		
		المجموع	18.5020	144			
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.4511	3	0.1504	0.708	0.549
		داخل المجموعات	29.9389	141	0.2123		
		المجموع	30.3900	144			
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	0.2612	3	0.0871	0.287	0.834
		داخل المجموعات	42.7054	141	0.3029		
		المجموع	42.9666	144			
جميع المحاور		بين المجموعات	0.1521	3	0.0507	0.654	0.582
		داخل المجموعات	10.9351	141	0.0776		
		المجموع	11.0872	144			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 141" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.67 وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.654 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.67، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.582 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الدرجة العلمية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى التخصص.

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى التخصص ، والنتائج مبينة في جدول رقم (6.13) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لكل محور من المحاور اكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.67 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور يعزى التخصص

جدول رقم (6.13)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع

غزة يعزى إلى التخصص

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	بين المجموعات	0.2361	3	0.0787	0.629	0.598
		داخل المجموعات	17.6536	141	0.1252		
		المجموع	17.8897	144			
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.7944	3	0.2648	2.109	0.102
		داخل المجموعات	17.7076	141	0.1256		
		المجموع	18.5020	144			
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	1.2068	3	0.4023	1.944	0.125
		داخل المجموعات	29.1833	141	0.2070		
		المجموع	30.3900	144			
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	0.8345	3	0.2782	0.931	0.428
		داخل المجموعات	42.1321	141	0.2988		
		المجموع	42.9666	144			
جميع المحاور		بين المجموعات	0.4127	3	0.1376	1.817	0.147
		داخل المجموعات	10.6746	141	0.0757		
		المجموع	11.0872	144			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "3، 141" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.67 وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.817 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.67 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.147 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين

إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في غزة يعزى إلى التخصص
لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الخبرة العملية

جدول رقم (6.14)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الخبرة العملية

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة "F"	مستوى الدلالة
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	بين المجموعات	1.1708	4	0.2927	2.451	0.049
		داخل المجموعات	16.7188	140	0.1194		
		المجموع	17.8897	144			
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.4328	4	0.1082	0.838	0.503
		داخل المجموعات	18.0692	140	0.1291		
		المجموع	18.5020	144			
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	1.6907	4	0.4227	2.062	0.089
		داخل المجموعات	28.6994	140	0.2050		
		المجموع	30.3900	144			
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	1.0549	4	0.2637	0.881	0.477
		داخل المجموعات	41.9117	140	0.2994		
		المجموع	42.9666	144			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.1851	4	0.0463	0.594	0.667
		داخل المجموعات	10.9022	140	0.0779		
		المجموع	11.0872	144			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "4، 140" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.44

جدول رقم (6.15)

اختبار شففيه للمقارنات المتعددة

المجال	الفرق بين المتوسطين	اقل من 3 سنوات	3-6 سنوات	7-10 سنوات	11-15 سنة	أكثر من 15 سنة
حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	اقل من 3 سنوات		-0.150	-0.006	0.054	0.194
	3-6 سنوات	0.150		0.144	0.204	0.344*
	7-10 سنوات	0.006	-0.144		0.060	0.200
	11-15 سنة	-0.054	-0.204	-0.060		0.140
	أكثر من 15 سنة	-0.194	-0.344*	-0.200	-0.140	

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الخبرة العملية ، والنتائج مبينة في جدول رقم (6.14) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحور " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يساوي 0.049 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 2.451 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.44 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يعزى للخبرة العملية. ويبين اختبار شففيه جدول رقم (6.15) أن الفروق بين فئة الخبرة " 3-6 سنوات " و فئة الخبرة " أكثر من 15 سنة " والفروق لصالح فئة الخبرة " 3-6 سنوات "

أما قيمة مستوى الدلالة لبقيّة المحاور الأخرى اكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور الأخرى اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.44 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور الأخرى يعزى الخبرة العملية

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 0.594 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 2.44، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.667 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى الخبرة العملية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى حجم رأس المال

جدول رقم (6.16)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى حجم رأس المال

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F " الدلالة	مستوى الدلالة
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	بين المجموعات	1.3254	2	0.6627	5.681	0.004
		داخل المجموعات	16.5643	142	0.1166		
		المجموع	17.8897	144			
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.2945	2	0.1473	1.149	0.320
		داخل المجموعات	18.2075	142	0.1282		
		المجموع	18.5020	144			
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.2883	2	0.1441	0.680	0.508
		داخل المجموعات	30.1017	142	0.2120		
		المجموع	30.3900	144			
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	0.0392	2	0.0196	0.065	0.937
		داخل المجموعات	42.9274	142	0.3023		
		المجموع	42.9666	144			
جميع المحاور		بين المجموعات	0.2859	2	0.1430	1.880	0.156
		داخل المجموعات	10.8013	142	0.0761		
		المجموع	11.0872	144			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 142" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.06

جدول رقم (6.17)

اختبار شففيه للمقارنات المتعددة

المجال	الفرق بين المتوسطين	اقل من \$100000	\$100000 - أكثر من \$200000
حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	اقل من \$100000		-0.277*
	\$100000 - \$200000	0.187	-0.090
	أكثر من \$200000.	0.277*	0.090

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى حجم رأس المال ، والنتائج مبينة في جدول رقم (6.16) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحور " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يساوي 0.004 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 5.681 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يعزى لحجم رأس المال. ويبين اختبار شففيه جدول رقم (6.17) أن الفروق بين الفئة " اقل من \$100000" و الفئة "\$200000" والفروق لصالح الفئة "\$200000" أما قيمة مستوى الدلالة لبقيّة المحاور الأخرى اكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور الأخرى اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور الأخرى يعزى لحجم رأس المال

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 1.880 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.156 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى حجم رأس المال

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نظام المعلومات المستخدم.

جدول رقم (6.18)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نظام المعلومات المستخدم

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	بين المجموعات	1.1846	2	0.5923	5.035	0.008
		داخل المجموعات	16.7050	142	0.1176		
		المجموع	17.8897	144			
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.1530	2	0.0765	0.592	0.555
		داخل المجموعات	18.3490	142	0.1292		
		المجموع	18.5020	144			
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	1.6677	2	0.8338	4.122	0.018
		داخل المجموعات	28.7223	142	0.2023		
		المجموع	30.3900	144			
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	0.4259	2	0.2130	0.711	0.493
		داخل المجموعات	42.5407	142	0.2996		
		المجموع	42.9666	144			
جميع المحاور		بين المجموعات	0.4305	2	0.2153	2.868	0.060
		داخل المجموعات	10.6567	142	0.0750		
		المجموع	11.0872	144			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 142" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.06

جدول رقم (6.19)

اختبار شففيه للمقارنات المتعددة

المجال	الفرق بين المتوسطين	يدوي	نصف إلكتروني	إلكتروني
حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	يدوي		0.084	-0.149
	نصف إلكتروني	-0.084		-0.233*
	إلكتروني	0.149	0.233*	
زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	يدوي		0.485	0.224
	نصف إلكتروني	-0.485		-0.261*
	إلكتروني	-0.223	0.261*	

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نظام المعلومات المستخدم ، والنتائج مبينة في جدول رقم (6.18) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحور " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يساوي 0.008 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 5.035 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يعزى إلى نظام المعلومات المستخدم. ويبين اختبار شففيه جدول رقم (6.19) أن الفروق بين الفئة " الكتروني و الفئة " نصف الكتروني" والفروق لصالح الفئة " الكتروني" كما أن قيمة مستوى الدلالة لمحور " زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة " يساوي 0.018 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 4.122 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في " زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة " يعزى إلى نظام المعلومات المستخدم. ويبين اختبار شففيه جدول رقم (6.19) أن الفروق بين الفئة " الكتروني و الفئة " نصف الكتروني" والفروق لصالح الفئة " الكتروني" أما قيمة مستوى الدلالة لبقية المحاور الأخرى اكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور الأخرى اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور الأخرى يعزى لنظام المعلومات المستخدم

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.868 وهي أقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.060 وهي أكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نظام المعلومات المستخدم

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نوع نظام المعلومات المستخدم

جدول رقم (6.20)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نوع نظام المعلومات المستخدم

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	بين المجموعات	2.2519	2	1.1259	10.224	0.000
		داخل المجموعات	15.6378	142	0.1101		
		المجموع	17.8897	144			
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.1881	2	0.0941	0.729	0.484
		داخل المجموعات	18.3139	142	0.1290		
		المجموع	18.5020	144			
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	1.6895	2	0.8447	4.179	0.017
		داخل المجموعات	28.7006	142	0.2021		
		المجموع	30.3900	144			
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	1.0140	2	0.5070	1.716	0.183
		داخل المجموعات	41.9527	142	0.2954		
		المجموع	42.9666	144			
جميع المحاور		بين المجموعات	0.8637	2	0.4318	5.998	0.003
		داخل المجموعات	10.2236	142	0.0720		
		المجموع	11.0872	144			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 142" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.06

جدول رقم (6.21)

اختبار شففيه للمقارنات المتعددة

المجال	الفرق بين المتوسطين	أكسس	أوراكل	اكسل
حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	أكسس		0.053	0.303*
	أوراكل	-0.053		0.249
	اكسل	-0.303*	-0.249	
زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	أكسس		0.127	0.289*
	أوراكل	-0.127		0.162
	اكسل	-0.289*	-0.162	
جميع المحاور	أكسس		0.032	0.187*
	أوراكل	-0.032		0.155
	اكسل	-0.187*	-0.155	

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نوع نظام المعلومات المستخدم ، والنتائج مبينة في جدول رقم (6.20) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحور " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 10.224 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يعزى لنوع نظام المعلومات المستخدم . ويبين اختبار شففيه جدول رقم (6.21) أن الفروق بين الفئة " أكسس" و الفئة " اكسل" والفروق لصالح الفئة " أكسس"

كما أن قيمة مستوى الدلالة لمحور " زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة " يساوي 0.017 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 4.179 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في " زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة " يعزى إلى نوع نظام المعلومات المستخدم

ويبين اختبار شففيه جدول رقم (6.21) أن الفروق بين الفئة " أكسس " و الفئة " اكسل" والفروق لصالح الفئة " أكسس"

أما قيمة مستوى الدلالة لبقية المحاور الأخرى اكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور الأخرى اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور الأخرى يعزى لنوع نظام المعلومات المستخدم.

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 5.998 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.003 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى نوع نظام المعلومات المستخدم ويبين اختبار شففيه جدول رقم (6.21) أن الفروق بين الفئة " اكسس " و الفئة " اكسل" والفروق لصالح الفئة " اكسس"

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $a = 0.05$ في آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى عدد العمال

جدول رقم (6.22)

نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى عدد العمال

المحور	عنوان المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة " F "	مستوى الدلالة
الأول	حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	بين المجموعات	1.0794	2	0.5397	4.559	0.012
		داخل المجموعات	16.8102	142	0.1184		
		المجموع	17.8897	144			
الثاني	جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.1607	2	0.0804	0.622	0.538
		داخل المجموعات	18.3413	142	0.1292		
		المجموع	18.5020	144			
الثالث	زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة	بين المجموعات	0.6539	2	0.3269	1.561	0.213
		داخل المجموعات	29.7362	142	0.2094		
		المجموع	30.3900	144			
الرابع	المعوقات التي تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية	بين المجموعات	1.6294	2	0.8147	2.799	0.064
		داخل المجموعات	41.3372	142	0.2911		
		المجموع	42.9666	144			
	جميع المحاور	بين المجموعات	0.3495	2	0.1748	2.311	0.103
		داخل المجموعات	10.7377	142	0.0756		
		المجموع	11.0872	144			

قيمة F الجدولية عند درجة حرية "2، 142" ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.06

جدول رقم (6.23)

اختبار شففيه للمقارنات المتعددة

المجال	الفرق بين المتوسطين	20 عامل فاقل	21 عامل - 50 عامل	51 عامل فأكثر
حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)	20 عامل فاقل		-0.169	0.049
	21 عامل - 50 عامل	0.169		0.218*
	51 عامل فأكثر	-0.049	-0.218*	

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى لعدد العمال ، والنتائج مبينة في جدول رقم (6.22) والذي يبين أن قيمة مستوى الدلالة لمحور " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يساوي 0.012 وهي اقل من 0.05 كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 4.559 وهي اكبر من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في " حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات)" يعزى لعدد العمال

. ويبين اختبار شففيه جدول رقم (6.23) أن الفروق بين الفئة " 50 عامل فاكثر" و الفئة " 21 عامل إلى 50 عامل" والفروق لصالح الفئة " 21 - 50 عامل"

أما قيمة مستوى الدلالة لبقيّة المحاور الأخرى اكبر من 0.05 وكذلك بلغت قيمة F المحسوبة لكل محور من المحاور الأخرى اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 مما يدل على عدم وجود فروق في إجابات المبحوثين في كل محور من المحاور الأخرى يعزى لعدد العمال

وبصفة عامة يتبين أن قيمة F المحسوبة لجميع المحاور مجتمعة تساوي 2.311 وهي اقل من قيمة F الجدولية والتي تساوي 3.06 ، كما أن قيمة مستوى الدلالة لجميع المحاور تساوي 0.103 وهي اكبر من 0.05 مما يدل على عدم وجود فروق بين إجابات المبحوثين حول أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة يعزى إلى عدد العمال

الفصل السابع

النتائج و

التوصيات

أولا : النتائج

لقد توصلت هذه الدراسة إلي مجموعة من النتائج التي تعتبر في مجملها خلاصة التحليلات و المناقشات بالإضافة التي النتائج الخاصة باختبار الفرضيات .

1. لقد تبين أن حجم الشركة من حيث عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم

الإيرادات له اكبر الأثر علي استخدام الشركة لنظم المعلومات المحاسبية لأنه كلما

زادت تلك العوامل أصبحت الحاجة ملحة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية.

2. شركات الخدمات التي تستخدم نظم معلومات محاسبية تستطيع الحصول علي

بيانات مالية ذات جودة عالية تساعد متخذي القرار في الشركة علي اتخاذ

القرارات السليمة.

3. استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي في النهاية إلي تحقيق الخصائص

النوعية للبيانات المالية و زيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات و

ملائمتها و إمكانية الاعتماد عليها و توفرها في الوقت المناسب .

4. استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلي خفض المصروفات و زيادة

الإيرادات بشكل واضح و ذلك لتوفير العديد من المصروفات باستخدام النظام

اليديوي كذلك تؤدي إلي زيادة جودة الخدمة المقدمة للعملاء .

5. استثمارات الشركة في تطوير أنظمتها المحاسبية سوف يعود علي الشركة بأرباح

اكبر من حجم الاستثمارات.

6. شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة تستخدم تكنولوجيا حديثة و متطورة في

إنجاز عملياتها اليومية و إعداد التقارير المالية.

7. لا تستخدم شركات الخدمات في قطاع غزة السياسات الاقتصادية الحديثة في

السوق المالي إلا في الشركات الكبرى المسجلة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

8. العاملين في مجال المحاسبة في قطاع الخدمات ليسوا علي قدر كبير من التدريب

و الممارسة علي البرامج المحاسبية الحديثة المستخدمة في انجاز العمليات و إعداد

التقارير المالية.

9. أغلب مستخدمي نظم المعلومات ليس لديهم دراية واسعة بفائدة و أهمية استخدام

تلك النظم علي جودة البيانات المالية.

10. توجد العديد من المعوقات تحد من استخدام نظم المعلومات المحاسبية في

قطاع الخدمات في قطاع غزة و هي :

i. قلة كفاءة العاملين في قطاع الخدمات .

ii. مقاومة العاملين في الشركة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية.

iii. قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة.

iv. ارتفاع تكلفة الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية.

v. عدم القناعة بأهمية توفير البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه

النظم

ثانيا : التوصيات

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة فإن الباحث يوصي إدارة

شركات الخدمات بما يلي :

1. شركات قطاع الخدمات ذات رأس المال و عدد العمال و الإيرادات الكبيرة يجب

عليها الاعتماد علي نظم المعلومات المحاسبية المتطورة و ذلك حتى تستطيع

الحصول علي المعلومات ذات فائدة كبيرة.

2. للحصول علي تقارير مالية علي قدر من الجودة طبقا لخصائص البيانات المالية

لابد من العمل ضمن برمجيات محاسبية ملائمة للتقارير المطلوبة لمستخدمي

القوائم المالية.

3. ضرورة استثمار جزء كبير من إيرادات شركات قطاع الخدمات في تطوير نظم

المعلومات المحاسبية ، و ذلك لتقديم خدمة أفضل مما يؤدي إلي زيادة الإيرادات

المالية للشركة.

4. علي شركات قطاع الخدمات استخدام احدث برامج المحاسبة للحصول علي أفضل

التقارير المالية.

5. علي شركات قطاع الخدمات أن تركز في عملية اختيار الموظفين علي الأفراد

المتخصصين، و أصحاب الخبرة في نظم المعلومات المحاسبية و ذلك لمواكبة

المنافسة في سوق العمل .

6. علي شركات قطاع الخدمات أن تطبق السياسات المالية و المحاسبية الحديثة في

سوق الأعمال و خاصة في مجال تكنولوجيا نظم المعلومات المحاسبية .

7. على شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة أن تخضع العاملين لديها في مجال المحاسبة إلي دورات تدريبية تختص بالحديث من البرامج المحاسبية ، و ذلك للتواصل مع احدث البرمجيات في سوق العمل.
8. الجمعيات المهنية في مجال المحاسبة العمل علي عقد مؤتمرات علمية خاصة بنظم المعلومات المحاسبية و نقل كل جديد في السوق العالمية.
9. علي شركات قطاع الخدمات أن تعمل من أجل التغلب علي المعوقات التي تضعف من استخدام نظم المعلومات المحاسبية و ذلك بدراستها من ناحية علمية حتى يتبين مدي الفائدة من استخدامها و الآثار الإيجابية التي تنتج من ذلك.
10. علي شركات قطاع الخدمات نشر الوعي بأهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية بين العاملين في الشركة من خلال النشرات الدورية التي تبين تلك الأهمية .

الدراسات المستقبلية :

توصي الدراسة بمتابعة البحث في هذا المجال للارتقاء بمستوي الاهتمام بنظم المعلومات المحاسبية و ذلك للحصول علي اكبر قدر من الفائدة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية علي المستوي الوطني و تقترح الدراسة القيام ببعض المواضيع و أهمها :

- تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.
- مدي ملائمة نظم المعلومات المحاسبية لبيئة المحاسبة في فلسطين.
- اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية في زيادة جودة الخدمة المقدمة في قطاع غزة.

المراجع العربية:

- البحيصي ، عصام محمد ،(2006) "تكنولوجيا المعلومات الحديثة و أثرها علي القرارات الإدارية في منظمات الأعمال، دراسة استطلاعية للواقع الفلسطيني، مجلة الجامعة الإسلامية ، (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد الرابع عشر ، العدد الأول ، ص (155-177) .
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى، (1997) ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبي، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى ، محمد ، سمير كامل (2000)، نظم المعلومات المحاسبية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ص 45 .
- الدهراوي ، كمال الدين ،(2001) ، تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار، ص 37 .
- الشريف، حرية، (2006)، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة" رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الإسلامية.
- الصباغ ، عماد ،(2000) ، مدخل لتحليل و تصميم نظم معلومات الأعمال " ، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، ط1.
- الصعيدي ،إبراهيم، جبر، سيد محمد ، مبادئ النظم المحاسبية، ص 27-29.
- الصحن، عبد الفتاح ، (1963) المراقبة الداخلية و المراجع الخارجي، ص 47 .
- الضمور ، هاني ،(2002) ، تسويق الخدمات ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان.
- الفيومي ، محمد، (1992) ، مقدمة الحاسبات الالكترونية و تطبيقاتها في نظم المعلومات المحاسبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر.
- القشي، ظاهر، دهمش، نعيم،(2003)، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، رسالة دكتوراة <http://www.aleppoconomics.com/vb/showthread.php?p=172809>
- القشي، ظاهر، الخطيب، حازم ، (2004) ،توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة و الدخل الاقتصادي و اثر ذلك علي الاقتصاد،مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2004، ص 6.

- الكردي ، الكردي ، (2005) ، تكلفة الاستثمار في أنظمة المعلومات وعلاقتها بأداء المنظمات دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في الأردن ،مجلة الجندول،السنة الثالثة، العدد 24 ، سبتمبر ،2005 .
- الليثي ، فؤاد محمد (2003،2002) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ، نظرية المحاسبة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية ، ص 181-189 .
- المزيني ، خالد ، (2002) ، برنامج إعداد التقارير ، دورة تدريبية ، المملكة العربية السعودية.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (2001) ، مبادئ التقارير المالية المتقدمة ، ص 9
- أبو الفرج ، تغريد ،(1997) مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي يتطلبها معيار العرض والإفصاح العام لخدمة قرارات الاستثمار في الأسهم في المملكة العربية السعودية ، رسالة ماجستير .
- تنتوش محمود ،(1998) ، نظم المعلومات في المحاسبة و المراجعة المهنية (دور الحاسوب في الإدارة و التشغيل) ، دار الجيل ،بيروت،ط1.
- جربوع ، يوسف محمود ، (2001) ، نظرية المحاسبة ، الطبعة الأولى ، ص 71.
- جريوننج ، هيني ، (2006) ، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق ، ص 7 .
- جعفر ، عبد الاله ، (2007) ، النظم المحاسبية في البنوك و شركات التأمين ، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ط 1 .
- جمعة أحمد،و آخرون (2003)، "نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر" دار المناهج للنشر و التوزيع ، ط1.
- جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية، (1996) ، معايير المحاسبة الدولية ، ص 28-34 .
- حفناوي، محمد يوسف ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل للنشر /الأردن ص 58-59.
- حسين ، أحمد ، (1997) ، نظم المعلومات المحاسبية ، ص 67 .
- حنان ، حلوة ،(2003) ، النموذج المحاسبي المعاصر ، دار وائل للنشر ط 1 ، ص 184 .
- حمدان ، مأمون، مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية،جمعية المحاسبين القانونيين السورية .

- خطاب ، عابدة ، (1985) الإدارة و التخطيط الاستراتيجي في قطاع الأعمال و الخدمات ، الطبعة الأولى ، دار الفكر العربي ، ص 430-435 .
- دبيان ، عبد المقصود ، (1997) ، "مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية" ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، مصر ، ط2.
- دبيان، السيد عبد المقصود و اخرين ، (1993) في تصميم نظام المعلومات المحاسبي ، مؤسسو شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر .
- دهمش ، نعيم ، ابو زر ، عفاف ، (2002) إدارة المعرفة بين تكنولوجيا المعلومات والتأهيل المحاسبي، بحث منشور عبر الانترنت http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=1947
- زيود ، واخرين ، (2005) ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (4) 2005 ، ص 149 .
- سليم الحسنية ، (2002) ، نظم المعلومات الإدارية ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، الأردن الطبعة الثانية، ص 27 .
- عباس مهدي الشيرازي (1990) ، نظرية المحاسبة ، ذات السلاسل ، الكويت.
- عبد المنعم مبارك، صلاح الدين ، (2001) ، اقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية و الإدارية ، دار الجامعة الجديدة للنشر .
- عبد العال ، أحمد رجب ، (1995) ، المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، مؤسسة شباب الجامعة ، النسخة الأخيرة، 16-18.
- عرفة ، سعيد محمود (1984)، الحاسب الإلكتروني ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبية ، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ص 51 .
- غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله - البيرة ، (2000) ، واقع القطاعات الاقتصادية بمحافظة رام الله - البيرة في ظل سياسة الحصار .
- قاعد ، عدنان ، (2007) ، دراسة و تقييم نظام المعلومات المحاسبية الالكترونية في الشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، مكتبة الجامعة الاسلامية.
- قاسم، عبد الرازق، (2003) ، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، ص 18-19 ، الطبعة الاولى.
- قدور، رسلي ، ياسين ، غالب (2003) ، نموذج مقترح لدراسة تاثير تكنولوجيا المعلومات علي الاستخدام الامثل للموارد في المنشأة ، المجلة الاردنية التطبيقية، المجلد السادس العدد الثاني، 178-191.

- لطفى ، امين ، (2005) ، مراجعة و تدقيق نظم المعلومات ، ص 3 ، الدار الجامعية الاسكندرية ، مصر .
- لوندي ، فهميم صالح ، (1999) ، اثر تكنولوجيا المعلومات علي المجالات الجديدة لمراجعة نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 112 ، الربع الرابع، 1999 ، ص 55-58 ، عمان الاردن .
- محمد كمال ، احمد عبد الله ، (2008) ، مبادئ المحاسبة ،دار الكتاب الحديث للنشر، ص 31-36.
- مصطفى ، صادق ، السحيري ، الهادي ، (1992) ، المحاسبة في المنشآت الخدمية ، ص 12 - 13 .
- مطر، محمد، السيوطي ، موسى ، (2008) ، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية ، دار وائل للنشر ، ط2 ، ص 334 .
- محمود ، السيد ، (1975) ، تصميم النظام المحاسبي في المنشآت المالية ،ص 12 ، مصر .
- محمود ، امجد ، (2007) ، نظام المعلومات المحاسبية و متطلبات التجارة الالكترونية ، رسالة دكتوراة غير منشورة .
- ناصر ، محمد، الاشقر، فراس،(2005) دور التسويق في تفعيل النقل السككي في الجمهورية العربية السورية ، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (3).
- هلالى ،حسين،(2004) ، تصميم و تقييم نظم المعلومات المحاسبية،ص 3،ورشة عمل ،مصر .
- ياسين، أحمد العيسي ،(2003)، أصول المحاسبة الحديثة الجزء الأول ، النسخة الأخيرة، ص 18-19.

المراجع الأجنبية:

- Dhillon, G. (1999) , Managing and Controlling computer misuse", information management & computer security , (Vol. 7 , number 4), PP.171-175.
- Glautier MEW & Underdown B.(1977) , Accounting Theory and Practice , Pitman Publishing , London , p 21-22.
- Hendriksen, Eldon, and Breda, Michael,1992, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill, USA
- Kircher P.(1967),Classification&Coding of Accounting Information , The Accounting Review ,July , p 538.
- Min , Jong, Choe, Jinjoo Lee (1993), Factors affecting relationships between the contextual variables and the information characteristics of accounting information systems,Information Processing & Management, Volume 29, Issue 4, July-August 1993, Pages 471-486.
- Moscovice, S.A., Simkin,M.G., Bagranoff,N.A.(2001), Core Concepts of Accounting Information System , 7th ed., John Wiley & Sons Ltd,England , p 7.
- R.J. Chambers," the role of information systems in decision making"contemporary accounting and its environment. Ed by John W. Buckley (Belmont, California; Dickenson publishing company , inc. 1969) PP 341-354.
- Schroeder, Richard; Clark, Myrtle, and Cathey, Jack, 2001, Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc., USA.
- Vaassen, E.H.J.(2002), Accounting Information System: A managerial Approach, John Wiley & Sons Ltd, England , p 8.

صفحات انترنت :

- <http://www.minshawi.com/other/drzyadh.htm>
- <http://www.farawati.com/00.rtf>.
- <http://www.aleppoeconomics.com/vb/showthread.php?p=172809>.
- http://www.jps-dir.com/forum/forum_posts.asp?TID=1947

الملاحق

ملحق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم



الجامعة الإسلامية - غزة

كلية الدراسات العليا

ماجستير محاسبة و تمويل

الإستبانة

الأخ الكريم، الأخت الكريمة ...

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ...

أما بعد ...

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية على شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة بعنوان :

"أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة البيانات المالية

في قطاع الخدمات في قطاع غزة"

وذلك كبحت أكاديمي لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، لذا

نأمل من سيادتكم الإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة، حيث أن صحة نتائج الدراسة تعتمد بدرجة

كبيرة على دقة إجاباتكم ، و إن تعاونكم معنا يعزز البحث العلمي في فلسطين، علما بان

البيانات الواردة في هذه الاستبانة لن تستخدم سوى لأغراض الدراسة العلمية فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحث

منذر يحيى الداية

أ- الأسئلة الشخصية:

1. الجنس : ذكر أنثى .
2. العمر: اقل من 30 30-40 41-50 اكبر من 50 .
3. الدرجة العلمية: دبلوم بكالوريوس ماجستير دكتوراه .
4. التخصص: محاسبة إدارة أعمال اقتصاد أخرى حددها -----
5. الخبرة العملية
 اقل من 3 3-6 7-10 11-15 أكثر من 15 .
6. سنة تأسيس الشركة : ----- .
7. عدد العمال : ----- .
8. حجم رأس المال :
 اقل من \$100000 \$100000 - \$200000 أكثر من \$200000 .
9. نظام المعلومات المستخدم :
 يدوي نصف إلكتروني إلكتروني .
10. نوع نظام المعلومات المستخدم :
 أكسس أوراكل اكسل .

ب- الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة من حيث (عدد العاملين و حجم رأس المال و حجم الإيرادات) فيها و بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	ارفض بشدة
11	إن حجم الشركة يساهم بشكل فعال في مدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية في الشركة.					
12	يوجد علاقة طردية بين حجم الشركة و تطور نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة.					
13	يوجد علاقة طردية بين حجم الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية و زيادة الإيرادات.					
14	الشركات ذات الحجم الكبير تستخدم نظم معلومات محاسبية متطورة مقارنة مع الشركات الأصغر حجماً.					

					15	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية في شركات قطاع الخدمات مؤشر هام لزيادة الإيرادات.
					16	زيادة الإيرادات تؤدي إلى زيادة الاعتماد علي نظم المعلومات المحاسبية.
					17	إن الشركة ذات عدد العمال الكبير تستلزم استخدام نظم معلومات محاسبي.

ج - أسئلة الفرضية الثانية : هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية و جودة البيانات الصادرة عن شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	ارفض شدة
18	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلي زيادة جودة البيانات المالية .					
19	يؤثر نوع نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة علي جودة البيانات المالية .					
20	كلما زاد الاعتماد علي نظم المعلومات المحاسبية تزداد جودة البيانات المالية الصادرة.					
21	الخبرة العملية في استخدام نظم المعلومات المحاسبية لها تأثير قوي علي جودة البيانات المالية.					
22	يؤدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى تحقيق درجة أعلى من التكامل والترابط بين البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم.					
23	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يوفر مجموعة من الإجراءات الرقابية لضمان سلامة القرارات المتخذة وكشف الأخطاء في حال حدوثها.					
24	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى ترشيد عمليات اتخاذ القرارات مما يؤثر بشكل واضح على صحة هذه القرارات.					
25	أنظمة المعلومات المحاسبية تزيد من كمية و دقة البيانات المالية الصادرة					
26	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية تساهم بشكل كبير في حل المشاكل في الشركة.					

د- أسئلة الفرضية الثالثة: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام نظم المعلومات المحاسبية و زيادة ربحية شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	ارفض شدة
27	يؤدي استخدام نظم المعلومات المحاسبية إلى ترشيد قرارات الإنفاق الايرادي والرأسمالي مما يؤدي إلى تخفيض هذه المصاريف وزيادة الأرباح.					
28	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلي تخفيض المصروفات التشغيلية و زيادة الربحية.					
29	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يساهم بشكل واضح في التنبؤ بالأرباح الحالية والمستقبلية للشركة.					
30	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يساهم بشكل واضح في زيادة أرباح الشركة بشكل منتظم.					
31	إن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى تخفيض درجة المخاطرة وبالتالي زيادة الربحية.					
32	في ضوء التطورات المتسارعة وتوافر البدائل المتعددة فإن استخدام نظم المعلومات المحاسبية يعتبر البديل الأفضل لترشيد قرارات الإنفاق وزيادة الأرباح					

ه- الأسئلة الخاصة بالفرضية الرابعة: هناك معوقات تحد من قدرة شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة علي استخدام نظم المعلومات المحاسبية تعود إلي:

- § قلة كفاءة العاملين في قطاع الخدمات .
- § مقاومة العاملين في الشركة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية.
- § قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة.
- § ارتفاع تكلفة الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية.
- § عدم القناعة بأهمية توفير البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم

م	الأسئلة	موافق بشدة	موافق	محايد	أرفض	ارفض شدة
33	من أهم معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية قلة كفاءة العاملين في شركات قطاع الخدمات في قطاع غزة.					
34	التكلفة المرتفعة لأنظمة المعلومات المحاسبية تحد من القدرة على استخدامها					

					35	من أهم معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية إرتفاع تكلفة الاستثمار في هذه النظم بالمقارنة مع فائدة استخدام البيانات المستخرجة منها.
					36	من أهم معوقات استخدام نظم المعلومات المحاسبية عدم الثقة المطلقة في البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه النظم.
					37	يرتبط تطور أنظمة المعلومات المستخدمة بتطور الإمكانيات البشرية في الشركات

38- رتب المعوقات التي تواجه استخدام نظم المعلومات المحاسبية من الأكثر أهمية إلي الأقل:

1-الأكثر أهمية 2- اقل أهمية 3- الأقل أهمية

§ قلة كفاءة العاملين في قطاع الخدمات .

§ مقاومة العاملين في الشركة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية.

§ قلة التمويل الخاص بالتكنولوجيا الحديثة.

§ ارتفاع تكلفة الاستثمار في نظم المعلومات المحاسبية.

§ عدم القناعة بأهمية توفير البيانات المحاسبية المستخرجة من هذه

النظم.

أرجو التكرم بذكر ما تجده مناسباً لزيادة الفائدة من استخدام نظم المعلومات المحاسبية علي جودة

البيانات المالية و لم يتم ذكرها ضمن الأسئلة السابقة:

إن وجد أي استفسار حول الإستبانة يرجى الاتصال علي الرقم التالي: 0599277593 ، أو

عبر البريد الإلكتروني: monther2009@yahoo.com

شاكراً لكم حسن تعاونكم معنا،،،

ملحق رقم (2)

محكمي الإمتحانة

م	الاسم	التخصص
1	د. عصام البحيصي	دكتوراه في المحاسبة
2	د . سالم حلس	دكتوراه في المحاسبة
3	د. يوسف بحر	دكتوراه في الإدارة
4	د. نافذ بركات	دكتوراه في الإحصاء
5	د. رشدي وادي	دكتوراه في الإدارة